الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مجلس الأمة

الجريدة الرسمية للمناقشات

الفترة التشريعية العاشرة (2025 – 2027) – السنة الأولى 2025 - الدورة البرلمانية العادية (2024 – 2025) – العدد: 16

الجلستان العلنيتان العامتان

المنعقدتان يوم الخميس 30 ذو الحجة 1446
الموافق 26 جوان 2025 (صباحا ومساء)

طبعت بمجلس الأمة يوم الأحد 2 صفر 1447
الموافق 27 جويلية 2025

فهرس

1 ـ محضر الجلسة العلنية الرابعة والعشرين..... **ص** 03
- أسئلة شفوية.

2 ـ محضر الجلسة العلنية الخامسة والعشرين..... **ص** 27
- عرض ومناقشة نص قانون يتعلق بالأوقاف.

3 ـ ملحق..... **ص** 49
- تدخل كتابي.

محضر الجلسة العلنية الرابعة والعشرين
المنعقدة يوم الخميس 30 ذو الحجة 1446
الموافق 26 جوان 2025 (صباحا)

الرئاسة: السيد عزوز ناصري، رئيس مجلس الأمة.

تمثيل الحكومة:

- السيد وزير الثقافة والفنون؛
- السيد وزير الأشغال العمومية والمنشآت القاعدية؛
- السيد وزير الري؛
- السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان.

إفتتحت الجلسة على الساعة العاشرة والدقيقة العاشرة صباحا

السيد الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛ الجلسة مفتوحة.

يطيب لي في افتتاح جلستنا لنهار اليوم والمخصصة لطرح أسئلة شفوية، أن نتوجه بأجمل عبارات الترحاب بالسيد زهير بللو؛ وزير الثقافة والفنون، والسيد لخضر رخروخ، وزير الأشغال العمومية والمنشآت القاعدية، والسيد طه دربال؛ وزير الري، والسيدة كوثر كريكو؛ وزيرة العلاقات مع البرلمان، فمرحبا بكم جميعا.

وأرحب أيضا بالزميلات والزملاء الموقرين، أعضاء مجلس الأمة وبالطاقم المساعد لأعضاء الحكومة، وبالأسرة الإعلامية.

يتضمن جدول أعمال هذه الجلسة طرح 7 أسئلة شفوية.

نشرع استنادا إلى أحكام المادة 158 من الدستور، والمواد من 69 إلى 76 من القانون العضوي رقم 16 – 12 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، المعدل والمتمم، والمواد من 93 إلى 99 من النظام الداخلي لمجلس الأمة في طرح الأسئلة الشفوية المبرمجة ونبدأ بقطاع الثقافة والفنون، وأحيل الكلمة إلى السيد محمد بلعياشي، فليتفضل مشكورا.

السيد محمد بلعياشي: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم، أستاذنا عزوز ناصري،

السيدة الوزيرة الكريمة،

السادة أعضاء الحكومة المحترمون،

إطارات الدولة السامية المرافقون لهم، المحترمون،

السيدات والسادة زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقرون،

أسرة الإعلام والصحافة،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سؤالي موجه إلى السيد وزير الثقافة والفنون المحترم:

طبقا لأحكام الدستور، يشرفني أن أتوجه إلى سيادتكم المحترمة بالسؤال الشفوي التالي نصه:

مبروك للجزائر عامة ولوزارة الثقافة والفنون خاصة على الحدث الثقافي العالمي الخاص بتسجيل لباس الملحفة والقندورة بالشرق الجزائري ضمن قائمة التراث اللامادي للإنسانية من طرف منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة «اليونيسكو»، وإثر هذا الحدث، سيدي الوزير، وباعتبار البرنوس والحايك وقفطان القاضي والحوزي جزءا مهما من التراث الثقافي غير المادي والمعبر عن الثقافة والهوية الوطنية، أصبح اليوم من الضروري إحياء هذا الموروث وتسجيله ضمن التراث المحمي، أقول أصبح اليوم من الضروري إحياء هذا الموروث وتسجيله ضمن التراث المحمي في المؤسسات العالمية المتخصصة لاسيما «اليونيسكو».

سؤالي: ماهي الإجراءات التي قامت بها الوزارة من أجل عملية تسجيل البرنوس الجزائري، الحايك وقفطان القاضي والحوزي؟

تقبلوا، سيدي الوزير، فائق عبارات الاحترام والتقدير.

السيد الرئيس: شكرا للسيد بلعياشي؛ الكلمة الآن إلى السيد الوزير، فليتفضل.

السيد وزير الثقافة والفنون: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيدات والسادة أعضاء هذا المجلس الموقر،

السيدة والسادة زملائي الوزراء،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد عضو مجلس الأمة المحترم، محمد بلعياشي:

أتوجه إليكم بخالص التحيات وأعرب عن عمق تقديري لاهتمامكم البالغ بالشأن الثقافي عامة وسعيكم النبيل للحفاظ على موروثنا الثقافي عبر الدعوة لتسجيله على قائمة التراث العالمي.

لا يخفى عليكم أننا نتقاسم معكم هذا الاهتمام وهذا الحرص، وسنظل نعمل جاهدين على الحفاظ على كنوزنا الثقافية، مادية كانت أو غير مادية، وعلى إبرازها محليا وعالميا.

وبالعودة إلى صلب استفساركم المتعلق بالإجراءات التي اتخذتها الوزارة لتسجيل عناصر التراث الثقافي غير المادي التي ذكرتموها في السؤال وهي: البرنوس والحايك وقفطان القاضي والحوزي، هذه العناصر الأربعة تمثل، حقيقة، قطرة في بحر التراث الثقافي الجزائري، يشرفني أن أوافيكم ببعض المعطيات المهمة:

فإن جهود وزارة الثقافة والفنون في دعم وحماية تعزيز ثقافتنا وهويتنا الوطنية متواصلة دون انقطاع ومستمرة وحثيثة ولا ندخر وسعا في صون تراثنا الثقافي الغني.

ولقد قمنا بتأسيس ترسانة قانونية متينة، يبرزها القانون رقم 98 – 04 المتعلق بحماية التراث الثقافي، بالإضافة إلى نصوصه التنظيمية العديدة التي تعنى بتعريف التراث الثقافي وكيفية حمايته وتصنيفه ولاسيما التراث غير المادي، ونحن حاليا في دراسة تحيين هذا القانون لإضافة تشريع خاص بالتراث الثقافي غير المادي، عملي يكون تشريعا عمليا تيا.

أذكر سيادتكم أن الجزائر كانت من أوائل الدول التي صادقت على اتفاقية اليونيسكو لسنة 2003 المتعلقة بحماية التراث الثقافي غير المادي، بل الجزائر ساهمت في بلورتها وصياغتها، وبفضل جهود الدولة الجزائرية وحرصها على إدراج هذا التراث، فقد تم تسجيل 13 عنصرا ثقافيا غير مادي ضمن القائمة التمثيلية للتراث الثقافي غير المادي ومن أبرز هذه العناصر وللتذكير فقط:

– عندنا «أهليل» الزي التلمساني المسمى العادات والمهارات الحرفية المرتبطة بتقاليد الزي التلمساني، أي «الشدة» التلمسانية.

– موسيقى «إمزاد» عند الجزائر ومالي والنيجر وهو ملف مشترك.

– ركب الأبيض سيدي الشيخ بالبيض.

– السبيبة في واحة جانت.

– «السبوع» وهي الزيارة السنوية إلى زاوية سيدي الحاج بلقاسم في ڤورارة بمناسبة المولد النبوي الشريف.

– كذلك «كيالين الماء» في الفوڤارة بأدرار، تيميمون.

– وكذلك طبق «الكسكس» معارف ومهارات مرتبطة بإنتاجه واستهلاكه، وهذا كذلك كان ملفا مشتركا تحت قيادة الجزائر.

– وكذلك ملف «الرعي» المهم، الذي الجزائر صنفته كذلك تراثا عالميا.

وفي ديسمبر من السنة الماضية، في جمهورية الباراڤواي، تم تصنيف ملف مهم جدا وهو الزي الاحتفالي النسوي

للشرق الجزائري الكبير، معارف ومهارات خياطة وصناعة الحلي.

تزيين «القندورة الملحفة»، كما ذكرتموه، وهذا الملف الشامل الذي يستجيب لمعطيات اتفاقية اليونيسكو، بالإضافة، كما ذكرت من قبل، إلى «قفطان القاضي»، هناك عناصر أخرى مصنفة مثل: «القندورة، الملحفة، القاط، القويط واللحاف» وكذلك الحلي التي تصاحب هذه الملابس كشاشية: «السلطان والجبير وخيط الروح»، وغيرها كذلك من الجواهر.

كذلك تسعى وزارة الثقافة والفنون لمواصلة تسجيل العناصر الخاصة بالهوية الثقافية الجزائرية في قائمة تمثيلية للتراث الثقافي غير المادي للبشرية، على غرار تقديم ـ حاليا ـ ملف «الزليج» وبعدها سيكون ملف «البلوزة، الكاراكو»، الملف الخاص بجنوبنا الجزائري الكبير من إليزي إلى تندوف.

وكذلك النوع الغنائي «الأياي» الذي تشتهر به منطقة الشنوة والهضاب والعديد من المدن داخل الوطن.

لهذا قلت إنّ ما ذُكر قطرة في محيط، هذه كلها ملفات في طريق الدراسة لإدراجها في قائمة التراث العالمي؛ زيادة على ذلك، وبالتنسيق مع المركز الوطني للبحوث في عصور ما قبل التاريخ وعلوم الإنسان والتاريخ، يتم إعداد ملفات أخرى من تراثنا الثقافي غير المادي بغرض صونها من النسيان والاندثار، هذا على المستوى العالمي.

أما على المستوى الإقليمي أو العربي، أقول.. بالإضافة إلى العمل العالمي نعمل حاليا مع «ألكسو» المنظمة العربية للثقافة والتربية والعلوم على تسجيل عدد من الملفات، فقد تم تسجيل ملف النقش على المعادن وكل المهارات المتعلقة بالذهب والفضة والنحاس والمهارات والفنون والممارسات التي تعنى بها والذي صُنف باسم الجزائر و9 بلدان عربية.

وكذلك تم تصنيف الخط العربي، بما فيه الخط الجزائري في قائمة التراث العالمي العربي بعده يُقدم لليونيسكو.

كذلك الجزائر تسعى حاليا.. أمس، اتفقنا مع المدير العام لمنظمة «الألكسو» على أن تقوم الجزائر بإعداد ملف تصنيف الألعاب التقليدية باسم مجموعة الدول العربية، ونحن حاليا نشتغل على هذا الملف لتقديم أول ملف، أول دراسة في سبتمبر القادم.

بالإضافة إلى هذه الملفات التي تم تسجيلها من طرف الجزائر أو قيادتها، وهناك كذلك ملفات أخرى تم تسجيلها وهي:

حرفة السعف والألياف النباتية، حرفة صناعة العود والعزف عليه، وكذلك حرفة الفخار التقليدية مع مجموعة من الدول العربية.

وعلى المستوى المحلي، وهذا لا يقل أهمية في مجال التصنيف، تعمل مصالحنا المركزية بالتنسيق مع كافة المديريات الولائية عبر الوطن والجمعيات المهتمة بالتراث ومراكز البحث المختلفة التابعة لقطاع الثقافة أو التابعة لقطاع التعليم العالي من أجل اقتراح عناصر أخرى، ملفات أخرى بإثراء بنك المعلومات الموجود لدى وزارة الثقافة والفنون، ونحن مستعدون للمرافقة، والمرافعة لكل ملف.

وبالتالي، نبادر ونشجع كل نشاط من شأنه الحفاظ على التراث الثقافي غير المادي وتثمينه والتعريف به للأجيال القادمة والأمم كافة.

لعلمكم أخواتي، إخواني، أعضاء مجلس الأمة، وإضافة إلى ما سبق ولأن التراث الثقافي المادي والطبيعي مكمل للتراث الثقافي غير المادي الوطني، فإن الجزائر تحوز على 7 مواقع مصنفة لدى منظمة اليونيسكو، آخرها تم تصنيفه سنة 1992 والبشرى أن منظمة اليونيسكو نشرت يوم الثلاثاء الماضي، أي 24 جوان، القائمة الإرشادية الجديدة للتراث الثقافي الوطني والمتكون لأول مرة من 11 عنصرا تم إعداد ملفاتهم الشهور السابقة من قبل خبرائنا بوزارة الثقافة ووزارة الفلاحة، وهذا التنسيق يعتبر في حد ذاته إنجازا كبيرا وتم اعتماد هاته الملفات (11) في شهر جوان الحالي من طرف منظمة اليونيسكو بعد أن تم مطابقتها مع اتفاقية اليونيسكو لعام 1972 والتي تهدف إلى حماية التراث الثقافي والطبيعي.

إننا نعتبر، حقيقة، هذا الإنجاز بمثابة فصل جديد ومشرق في مسار تراثنا الثقافي إذ يعزز بقوة حضورنا في قائمة التراث العالمي ليشكل التراث المادي وغير المادي معا، هذا الاعتراف الدولي الجديد ليس مجرد إضافة لأرقام بل هو تأكيد على القيمة الاستثنائية لتراثنا الغني الوطني، وكذلك خطوة هامة نحو صونه للأجيال القادمة وكذلك نافذة تطل منها الجزائر على العالم لتعرض كنوزها الحضارية والطبيعية والفريدة.

وفي الأخير، أشكركم، السيد المحترم، مرة أخرى على اهتمامكم الدائم بهذا الموضوع، وأشكر كل الحاضرين لأننا نعتبر هذا الاهتمام دعما لمسار الجزائر نحو عالمية تراثها

الحضاري.. فنقول بكل فخر، الجزائر، حقيقة، مهد الحضارة الإنسانية والتي يجسدها موقع بوشريط بولاية سطيف والذي يعود إلى 2.4 مليون سنة مضت.

كل عام وأنتم بخير بمناسبة شهر محرّم والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكر للسيد الوزير على هذه الإجابة الشاملة الكاملة والتي تثبت، دون شك، أن العمق التاريخي للجزائر حقيقة، وأيضا تمحي بصفة قطعية كل الشكوك في مصدر أو في عمق تاريخ الجزائر.

بارك الله فيك وأتوجه إلى زميلي السيد بلعياشي هل لديه تعقيب؟

السيد محمد بلعياشي: شكرا سيدي الرئيس المحترم، أشكركم، السيد الوزير، على هذا التحليل والإجابة المستفيضة.

في البداية، وكملاحظة بسيطة، السيد الوزير المحترم، حول احترام الآجال القانونية للإجابة على انشغالنا والتي تجاوزت 6 أشهر، المفروض ألاّ تتجاوز الشهر الواحد؛ بين قوسين.

السيد الوزير المحترم، لما للموضوع من أهمية قصوى، كما أشرتم إليه في التطرق إلى عناصر إجابتكم المستفيضة والقيمة، وأيضا أشير للمحاولات المتكررة لجار السوء ـ المخزن ـ للسرقات المتكررة لما هو جزائري وسرقة موروثنا الثقافي المادي واللامادي ومحاولات نسبته إليهم، عبر حملات الكذب والبهتان وتزوير التاريخ، كما فعلوا أيضا بخصوص الوعدة أو الفنطازيا بالخيول وارتباطها بالبرنوس، كما قلت، وتراثنا وإرثنا الثقافي الذي أسّس له منذ زمن ـ كما قال السيد الرئيس ـ في عمق التاريخ منذ تأسيس الدولة الجزائرية الحديثة لمؤسسها الأمير عبد القادر، كل مرة يسرقوننا ونحن نتفرج.

إلا أننا اليوم، بفضل الرجال والإرادة السياسية القوية للسلطات العليا، سنقف لهم بحزم، كل واحد في منبره ومنصبه وأمام الهيئات والقنوات الدولية، لاسترجاع موروثنا وتراثنا بالأدلة الدامغة في السياق التاريخي المناسب لها.

سيدي الرئيس الفاضل،

أقول إننا الأصل وهم التقليد.

السيدات والسادة الحضور،

اليوم والحمد لله عندنا دبلوماسية قوية ومتمكنة تحت القيادة الرشيدة والمتبصرة للقائد الأعلى للبلاد، القيادة الرشيدة ـ كما قلت ـ للقائد الأعلى للبلاد، السيد عبد المجيد تبون، حفظه الله ورعاه.

فالتاريخ يبقى تاريخا وستعود الممتلكات الفكرية والثقافية إلى أصحابها وملاكها الأصليين، إلى هذه الأرض الطيبة، الجزائر المحروسة، بإذن الله، وحماة ديارها المرابطين على حدودنا، أفراد الجيش الوطني الشعبي وجميع الأسلاك الأمنية والذين نحييهم.

سيدي الوزير المحترم الفاضل،

أولا، أعود بالنسبة لموروث قفطان القاضي أو الفرڤاني وهو رمز عريق للتراث الجزائري، عمره أكثر من 500 سنة، حوالي 8 جدود.

القضاة كانوا يرصعون بالحرير وخيوط الذهب، كان اللباس الخاص بالقضاة، مما كان يعطي بهاءً وهيبة للسادة القضاة واليوم في مجلسنا الموقر، مجلس الأمة هذا، يترصع بقامة من القضاة، أقول إنهم أكثر من الذهب الخالص لما أفنوا من أعمارهم وما زالوا إلى غاية اليوم، في خدمة هذا الوطن الغالي بين المحاكم وتحقيقا للقانون وعلى رأسهم رئيس مجلسنا الموقر، القاضي، أستاذنا عزوز ناصري .. "**تصفيق**".. ودون أن أنسى أيضا القاضي، أستاذنا ماحي باهي عبد الحميد .."**تصفيق**".. دون أن أنسى أيضا القاضي، أستاذنا السيد قدور براجع .."**تصفيق**".. وأيضا القاضي، أستاذنا بلقاسم بوخاري .."**تصفيق**".. ومن خلالهم إلى كل قضاة الجمهورية عبر وطننا الحبيب، فتحية إكبار وتقدير لهم جميعا.

السيدات والسادة الحضور،

أما بالنسبة للبرنوس الجزائري، فالجزائر تملك مسكوكا لعملة نوميدية منقوشة توضح استعمال الملك النوميدي (سيفاكس) وهو يرتدي البرنوس.

فالبرنوس أو البرنس أو «السلهام» هو جزء من لباسنا التقليدي الأصيل عبر التاريخ، كما قلت، الذي يعود إلى فترة الممالك النوميدية في القرن الثالث قبل الميلاد، وهو رمز للقوة والفخر لنا ورمز لثقافتنا وكان الأمير عبد القادر، قدس الله سره، من مرتديه في المقاومة ضد الاحتلال الغاشم.

أما بالنسبة «للحوزي»، فهو فن غنائي معروف بمنطقة تلمسان ومنطقة قسنطينة ومنطقة البليدة والجزائر العاصمة وكذا عنابة، وهو ينتمي إلى فن أكثر شمولية وهو يختلف عن المالوف الأندلسي، أدعوكم، السيد الوزير، الفاضل، المحترم، لإعطاء العناية المطلوبة لهذا الموروث الثقافي ودعمه والاهتمام بالمهتمين به.

أما «الحايك»، رمز المرأة الحرة الجزائرية قديما ورمز الهوية الثقافية والأناقة التقليدية الذي كان شائعا في المدن الجزائرية الكبرى مثل، العاصمة وقسنطينة، كلها موروثات، حقيقة، نعتز بها ونثمنها؛ كما أشرت، السيد الوزير، ما هذا إلا غيض في بحر وسرقونا كما سرقوا الكعك التلمساني والزلابية وكتبوا عليها: زلابية بوفاريك المغربية للتسويق وهذا لا يعقل بتاتا!

وفي الأخير، لا يسعني إلا أن أتقدم لكم، السادة الحضور جميعا ولكافة الشعب الجزائري والأمة الإسلامية، بخالص وأصدق عبارات التهاني وفائق الأماني بمناسبة حلول أوّل محرم للسنة الهجرية الجديدة 1447 وبوفور الصحة والعافية في كنف الأمن والاستقرار والرخاء والنصر والجزائر بألف خير وعافية.

أشكركم مجددا، سادتي، على حسن الإصغاء والاستماع والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

.. "**تصفيق**" ..

السيد الرئيس: شكرا للسيد بلعياشي، أتوجه إلى السيد الوزير إذا كان يريد الرد على التعقيب، تفضل.

السيد وزير الثقافة والفنون: شكرا سيدي الرئيس، أنا متفق تماما مع كلام السيد عضو مجلس الأمة المحترم، الذي من اليوم أعتبره خبيرا في التراث الثقافي اللامادي وأدعوه.. "**تصفيق**" .. للمشاركة في لجنة الخبراء لإعداد الملفات، لأن المعطيات التي تقدم بما تفي وتستجيب للشروط أن يكون التراث الثقافي الجزائري عنده قيمة استثنائية عالمية.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.. "**تصفيق**" ..

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ الدعوة وصلت للسيد بلعياشي، بارك الله فيكم، السيد الوزير.

نبقى مع نفس القطاع والكلمة للسيد عمر خمایاس، فليتفضل مشكورا.

السيد عمر خمایاس: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيدة والسادة الوزراء المحترمون،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

(كلام بالتارقية).

سؤالي موجه إلى السيد وزير الثقافة والفنون، هذا نصه:

السيد الوزير المحترم،

يعتبر قطاع الثقافة من القطاعات التي لها علاقة مباشرة بحياة الساكنة والمواطنين، حيث عرف القطاع إنشاء الكثير من المسارح، على غرار مسارح الهواء الطلق في العديد من ولايات الوطن، حتى يتسنى للجمهور والساكنة وكذا الجمعيات الثقافية الناشطة استغلالها استغلالا عقلانيا، إلا أن في ولاية جانت نشاهد أن مسرح الهواء الطلق الذي أنجز بملايير الدينارات يعاني الإهمال والتخريب.

سؤالي:

– ما هي الإجراءات المتخذة من قبل دائرتكم الوزارية لرد الاعتبار لهذا الصرح الثقافي وفتحه أمام الجمهور والساكنة للاستغلال في مختلف النشاطات الثقافية؟ وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد خمایاس؛ الكلمة للسيد الوزير، فليتفضل.

السيد وزير الثقافة والفنون: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي المحترم رئيس مجلس الأمة،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الموقر،

السيدة المحترمة الوزيرة، السادة الوزراء،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد عضو مجلس الأمة المحترم، عمر خمایاس، تحية لك.

بداية، أريد كذلك أن أعبر لكم عن مدى تقديري وشكري الخالص على الاهتمام الذي تولونه للشأن الثقافي والنشاط الثقافي بصفة خاصة، ومن خلالكم لكل أعضاء مجلس الأمة، وأخص بالذكر السيد الرئيس المحترم.

لا يخفى عليكم أننا نقاسمكم هذا الاهتمام وهذا الحرص، حيث تولي وزارة الثقافة والفنون أهمية بالغة لتمكين كل المواطنين من الاستفادة من الزخم الثقافي والفني عبر التراب الوطني وضمان حقهم الدستوري في الثقافة.

وبالرجوع إلى محتوى سؤالكم، أيها الزميل السابق في قطاع الثقافة، المعروف بنشاطك وإخلاصك في العمل والمتعلق بالإجراءات المتخذة من قبل دائرتنا الوزارية لرد الاعتبار لمسرح الهواء الطلق لولاية جانت وفتحه أمام الجمهور والساكنة، يسعدني أن أفيدكم وأفيد الجميع بالمعطيات التالية:

فإيمانا منا بضرورة إنعاش الحياة الثقافية لمدينة جانت وتنشيطها، فقد استفاد قطاعنا الوزاري على مستوى الولاية في سنة 2006 من عملية دراسة وإنجاز مسرح الهواء الطلق بـ 205 ملايين دينار وليس ملايير الدينارات.

وقد تم الانتهاء فعلا، من أشغال إنجازه سنة 2016، يعني عندها 9 سنوات؛ من أجل تجهيز هذا الصرح الثقافي، واستفاد القطاع كذلك من عملية أخرى معتبرة بغرض تجهيزه، إلا أن هذا المرفق، للأسف، تعذر استغلاله وإنشاؤه القانوني لأن مصالح الهواء الطلق ليس لديها سند قانوني.

فباعتباره منشأة تكون عادة في كل الولايات، ملحقة بدار الثقافة، كما هو معمول به في كل ولايات الوطن. ولعدم توفر ولاية جانت على دار الثقافة ليتم إلحاقه بها، بقي هذا الصرح المهم حبيس الإهمال وغير مستقر، مما أدى إلى تعرضه لعملية تخريب مؤسفة سنة 2017، حينها قامت وزارة الثقافة والفنون بإيداع شكوى ورفع قضية لدى المحكمة المختصة بإقليم الولاية.

غير أن الإيمان بأهمية استغلال هذا الصرح الثقافي، دفع مصالح وزارة الثقافة إلى مواصلة العمل لإيجاد السبل الكفيلة وفقا لما تقتضيه النصوص التشريعية والتنظيمية ذات الصلة وهذا من أجل الحفاظ عليه؛ وفي محاولة أخرى حثيثة للتكفل به، قامت مصالحنا المحلية بولاية جانت في عام 2022 بإمضاء اتفاقية مع رئيس المجلس الشعبي البلدي تقضي بتكفل البلدية ببعض أشغال الترميم ولاسيما التي تم تخريبها وربط هذا المرفق بمختلف الشبكات وبعدها تسييره.

إلا أن هذه الاتفاقية، لم تعرف تنفيذا إلى غاية هذا اليوم.

علما، أخواتي إخواني، أن مثل هذه المرافق الجوارية والمفتوحة على المحيط جديرة أن يتم تسييرها واستغلالها محليا، لأن التسيير المركزي لمنشآت مثلها لا يفي بالغرض، بل يفتح بابا لسوء التسيير والذي يؤدي إلى عدم نجاعته وعدم تواصله مع المجتمع المدني.

لهذا، أردنا أن تهتم السلطات المحلية بتسييره وفتحه للجمعيات وإنشاء اتفاقيات للنشاط العادي اليومي.

إن الوضعية التي آل إليها مسرح الهواء الطلق تتطلب عملية ترميم بسبب ما تعرض له ـ كما قلت ـ من إهمال وتخريب سنة 2017، وإدراكا للمسؤولية وبعمل دؤوب، قامت وزارة الثقافة والفنون بإلحاق ـ مؤخرا ـ مسرح الهواء الطلق بالديوان الوطني للثقافة والإعلام وذلك تنفيذا لقرار وزاري، هذا القرار الهام كان الهدف منه ضمان إدارة فعالة للمسرح والتكفل به بشكل يليق بمكانته ومكانة ولاية جانت ولو أن هذا التسيير يكون بصفة بعيدة من العاصمة.

وفي هذا الصدد، قامت مديرية الثقافة للولاية بإعداد وإطلاق عملية متعلقة بالتجهيز والإعلان عن طلب العروض وقد تم استلام العروض وهي حاليا في انتظار التقييم والتقدير وبعدها استلام التجهيزات وتجهيز المسرح ولكن بشرط بعد أن تتم عملية ترميم هذا الهيكل.

وبالتوازي مع جهودنا المذكورة، بغية إحداث نقلة نوعية في المشهد الثقافي لولاية جانت، يجدر بنا التوضيح أن مشروع إنجاز دار الثقافة بالولاية سيبصر النور، والحمد لله، فور اكتمال الدراسة التي انطلقت بالفعل وهي على مشارف الانتهاء، وأدعوكم، السيد المحترم، أن تقتربوا من مديرية الثقافة لإلقاء نظرة على الدراسة، لعل عندنا، يعني، اقتراحات عملية في مجال التخطيط العمراني والمعماري لهذا الصرح، أي دار الثقافة التي ستكون صراحة منبرا لكل المثقفين والفنانين في منطقة جانت الغنية بتراثها.

كما قلت، هذا الصرح الثقافي الذي نراهن عليه جميعا، ونوليه أهمية خاصة حتى نتمكن من ترسيم هذا المسرح، يعني إلحاقه بدار الثقافة ليكون بذلك حلا جذريا ونهائيا لهذا المسرح وسوف لن يُلقى سؤال في هذا المقام الكريم بخصوص إهمال هذا المنشأ الثقافي.

وفي انتظار ذلك وقصد تفعيل هذا المرفقٍ الثقافي الهام، وحتى لا يبقى المرفق الثقافي مهملا، معرضاً للتدهور، فإننا نقترح على السلطات المحلية الولائية أن تأخذ على عاتقها

عملية تسييره محليا، من خلال إلحاقه بإحدى مؤسساتها العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري، إسوة بما هو معمول به في العديد من الولايات الأخرى لتفادي، كما قلت، التسيير المركزي الذي قد يعيق الحركية والإبداع. وعليه، فقد تمت برمجة زيارة قريبة للجنة وزارية موسعة تضم مديرين مركزيين والمفتشية العامة لوزارة الثقافة وإطارات الديوان الوطني للثقافة والإعلام، وأدعوكم للانضمام إلى هذه اللجنة التي ستجتمع مع السلطات المحلية للنظر في إمكانية وضع خطة عمل، تهدف إلى تفعيل مسرح الهواء الطلق وإسراع إنجاز دار ثقافة، حتى يكون منارة تحتضن كافة الأنشطة والفعاليات الفنية والتراثية، والتمكين كذلك من استغلاله في تنظيم المهرجانات المحلية التي تعكس الخصوصية الثقافية للمنطقة التي تعرفها وهي:

مهرجان الأغنية الأمازيغية المرسم، مهرجان السبيبة، وتظاهرة القراءة في احتفال، وتظاهرة الأسابيع الثقافية التي تستقبل فيها ولاية جانت ولايات من شمال الجنوب ويوسع كذلك استغلاله ليشمل نشاطات أخرى كقطاع السياحة، لأننا قطاع مفتوح لقطاع السياحة لتنظيم التظاهرات الثقافية والسياحية.

وبذلك يصبح دار الثقافة والمسرح مركز إشعاع ثقافي يجذب الزوار ويعزز مكانته على الخريطة الثقافية الوطنية؛ ولم لا تنظم تظاهرة دولية هناك في المسرح الجهوي، مسرح الهواء الطلق في جانت؟

تفضلوا، السيد، عضو مجلس الأمة، بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام.

وشكرا للجميع والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ أتوجه لزميلي السيد خمامياس إذا كان عنده تعقيب، فليتفضل.

السيد عمر خمامياس: شكرا للسيد الرئيس، شكرا للسيد الوزير على هذه التوضيحات.

السيد الوزير، ليكن في علمك، نحن هدفنا استغلال هذه الهياكل والمرافق من أجل استقطاب الشباب والجمعيات الثقافية، واليوم نرى أن الشباب الجزائري مستهدف في الكثير من الآفات الاجتماعية كالمخدرات والمهلوسات؛ ونحن اليوم حين نفتح كل هذه المرافق والهياكل الثقافية، نستقطب هذا الشباب حتى لا يكون الفراغ؛ وبالتالي هناك شباب مبدعون وجمعيات ثقافية ناشطة.

وكما قلت أنت، يجب أن نقرر قانونيا إنشاؤه، حتى يتم استغلال هذا المرفق، بودنا...

أنت عندك مؤسسات ثقافية، هناك في الحظيرة الثقافية للطاسيلي ومديرية الثقافة، عينوا شخصا يتكفل بتسيير هذا مع مختلف الجمعيات، حتى نستغل هذا المسرح في هذه الأيام، ونظرا لموقعه استراتيجي، في الواد، نود أن يشتغل في فصل الصيف للترفيه ومختلف النشاطات الثقافية.

السيد الوزير، أنت ابن القطاع وقطاع الثقافة له امتدادات واسعة في المجتمع، لدينا فيكم الثقة، أن هناك مجهودات مبذولة، لكن يجب بذل مجهود أكبر من أجل استغلال مثل هذه الهياكل والمرافق حتى تعم الفائدة للجميع.

وفي الأخير، السيد الوزير، أتمنى لكم كل التوفيق والنجاح في القطاع، وأدعوكم لزيارة ولاية جانت للوقوف على واقع القطاع، وأوجه الدعوة من خلاكم إلى السيد الرئيس وأنتم والجميع لحضور احتفالية «السبيبة» التي تعتبر تراثا عالميا مصنفا من طرف منظمة اليونيسكو والدعوة للجميع ومرحبا بكم في جانت والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد خمامياس؛ السيد الوزير، الدعوة وصلتكم، ووصلتني أيضا ووصلت الجميع، إن شاء الله، نحاول، السيد خمامياس، بقدر الإمكان، أن نلبي الدعوة، وبارك الله فيك.

الكلمة للسيد الوزير إذا كان له ردّ على التعقيب، فليتفضل.

السيد وزير الثقافة والفنون: شكرا سيدي الرئيس.

«السبيبة» إن شاء الله عن قريب، في عاشوراء أظن؟ إن شاء الله هي قريبة.

شكرا سيدي الرئيس، وأنا أتفق معكم على كل ما قمت به ونحن دائما ملزمون بتحقيق نتيجة.

إذن، بإذن الله تعالى، أتمنى أن اللجنة الوزارية التي تنتقل إلى جانت لدراسة هذا المرفق بحضوركم، تكون، إن شاء الله، الأخيرة من أجل إيجاد كل الحلول.

أظن أن المشرع الجزائري، وضع كل الحلول لكل المشاكل، بإذن الله تعالى، يعني ستكون دفعة لتطوير الثقافة

في جانت، سيدي الرئيس، جانت مصنفة تراثا عالميا وعندها صيت عالمي ومواقع عالمية سميت في مجلّات، سُمي عليها أماكن بالنسبة إلى الطاسيلي، شكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير.

ننتقل الآن إلى قطاع الأشغال العمومية والمنشآت القاعدية، والكلمة للسيد ساعد عروس، فليتفضل مشكورا.

السيد ساعد عروس: بسم الله الرحمن الرحيم.

الفاضل، السيد رئيس مجلس الأمة المحترم، أيها الرجل الطيب،

السادة الوزراء، كل واحد باسمه ومقامه والوفود المرافقة لهم،

أساتذتي، أعضاء مجلس الأمة، من كل العائلات السياسية،

أسرة الإعلام.

السيد الرئيس، بمناسبة حلول العام الهجري الجديد أتقدم إليكم ولكل الشعب الجزائري بأحر التهاني وأطيب الأماني، متمنيا للجميع عاما سعيدا وعمرا مديدا وكل عام والجزائر بألف خير.

السيد الرئيس،

السيد وزير الأشغال العمومية والمنشآت القاعدية،

يشرفني أن أطرح عليكم السؤال الشفوي التالي نصه:

تعتبر مدينة العلمة قطبا تجاريا وصناعيا وفلاحيا بامتياز، بسبب توطين وتوسّع هذه النشاطات بها خلال السنوات الماضية، حيث تستقبل يوميا أكثر من 50 ألف سيارة وافدة، فضلا عن تعداد حظيرتها من السيارات، ناهيك عما تستقبله من تجار وزوار من داخل الوطن وخارجه، ورغم هذا التوسع العمراني والسكاني والاقتصادي للمدينة، إلا أنه لم يقابلها توسع في بنيتها التحتية، خاصة شبكة الطرق والمنشآت المرتبطة بها، فكيف بمدينة قطب بهذه الكثافة السكانية والنشاط الصناعي والتجاري والفلاحي، أن تفتقر لشبكة طرق تتناسب وحجمها ومكانتها، لدرجة أنها متصلة بالطريق السيار عبر منفذ وحيد، ما يشكل ضغطا مروريا ولوجستيا لساكنتها وزوارها ومهنييها؟

السيد الوزير،

– ألا ترون أنه آن الأوان لربط مدينة العلمة بالطريق السيار بأكثر من منفذ، وتحديدا بمنطقة السمارة، ومنطقة جرمان؟

– وما هي آفاق توسيع شبكة الطرق بالمدينة بما يتناسب وحجمها ومكانتها الاقتصادية؟

لكم مني كل الحب والتقدير والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد ساعد عروس؛ الكلمة للسيد وزير القطاع، فليتفضل.

السيد وزير الأشغال العمومية والمنشآت القاعدية:

بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيدة الوزيرة،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الأفاضل،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

في البداية، أتوجه بشكري الخالص إليكم، السيد ساعد عروس، عضو مجلس الأمة، على طرح سؤالكم المتعلق بربط مدينة العلمة بالطريق السيار بأكثر من منفذ وتحديدا بمنطقتي السمارة وجرمان.

وما هي آفاق توسعة شبكة الطرق بالمدينة بما يتناسب وحجمها ومكانتها الاقتصادية؟

في هذا الصدد، يشرفني أن أوافيكم بعناصر الإجابة التالية:

تعتبر مدينة العلمة، كما تفضلتم، إحدى أهم بلديات ولاية سطيف من حيث الكثافة السكانية ومكانتها الاقتصادية.

كما تعرف بطابعها التجاري من جهة، ومن جهة أخرى التسارع الكبير الذي تعرفه من الناحية العمرانية مما خلق كثافة مرورية كبيرة.

فيما يتعلق بمواقع المحولات والمنافذ على مستوى مقطع الطريق السيار شرق – غرب المار عبر ولاية سطيف، يجدر التنويه أنه قد تم تحديدها مسبقا في إطار دراسة شاملة أخذت بعين الاعتبار المسافة بين المحولات وكثافة حركة المرور وذلك وفق المعايير التقنية المعمول بها وبالتنسيق مع السلطات المحلية.

تجدر الإشارة أن ولاية سطيف.. بصفة عامة، معدل المسافات بين 20 و25 كلم، إلا أن في سطيف هناك بعض المسالك لا تتعدى 4 أو 5 كلم منها 10 كلم.

لهذا هناك أربعة منافذ في ولاية سطيف.

ووفقا لهذه الدراسة تم إنجاز أربعة محولات في إقليم هذه الولاية وهي: محول العلمة، محول الحاسي، محول عين الصفيحة، ومحول عين أرنات.

وتعد هذه المحولات كافية وتفي بكل الشروط والمعايير المطلوبة في الطرق السيارة؛ وبالتالي فإن استحداث مدخل إضافي لمدينة العلمة إلى الطريق السيار شرق ـ غرب لا يمكن تجسيدها عبر إنجاز محول جديد إلى الآن.

للإشارة، فإن المحول الحالي لمدينة العلمة سيعرف تغيرات في تصميم وإنجاز المنافذ الخاصة به وذلك في إطار إنجاز مشروع منفذ الطريق السيار الذي يربط ميناء جن جن بالطريق السيار شرق – غرب، مع ازدواجية الطريق الوطني رقم 77 على مستوى مدخل مدينة العلمة، وتهيئة محور الدوران، مما سيخلق سيولة أكثر لحركة المرور في هذه المنطقة.

أما بخصوص آفاق توسعة شبكة الطرق على مستوى مدينة العلمة، أحيطكم علما بأن مصالح مديرية الأشغال العمومية لولاية سطيف قامت بإنجاز دراسة تقنية تتعلق بازدواجية الطريق الاجتنابي الجنوبي لمدينة العلمة على مستوى 10 كلم والذي يتضمن أيضا إنجاز محول على مستوى الطريق الوطني رقم 5 ومحوري دوران على مستوى كل من الطريق الوطني رقم 5 والطريق الوطني رقم 171 على شرق المدينة وعلى غربها.

بالإضافة إلى ازدواجية منشأة فنية على مستوى التقاطع مع الطريق الوطني رقم 77.

وفي هذا السياق، فقد تم، بالتنسيق مع السلطات الولائية، اقتراح تسجيل عملية إنجاز هذا المشروع في إطار مشروع قانون المالية لسنة 2026، مما سيجعل الولوج إلى مدينة العلمة بصفة سلسة.

آمل أنكم قد وجدتم فيما عرضناه عليكم الإجابة الوافية على انشغالكم، وأشكركم على كرم الإصغاء، والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ أسأل السيد عروس إذا كان له تعقيب؟ فليتفضل.

السيد ساعد عروس: شكرا للسيد الرئيس.

شكرا للسيد الوزير على ما تفضلت به من عناصر الإجابة على السؤال الذي ينقل ويشخص مشكلة تمثل إكراها ضاغطا على وضع المدينة وساكنتها ومرتفقيها من التجار والصناعيين والزائرين.

السيد الوزير،

من منا لا يعرف مدينة العلمة التجارية؟! هذا القطب الكبير، الدائرة الكبيرة، كثيفة السكان بعد الجزائر العاصمة.

يزورها يوميا 50 ألف أو أكثر، عندها منفذ واحد، سيدي الرئيس، هذا المنفذ، الزوار يأتون على الساعة السابعة ليدخلوا مدينة العلمة، فيدخلونها على الساعة العاشرة أو الساعة التاسعة!

يعني في الطريق لكي يذهب للعلمة، يبقى ساعة في الطريق كي يدخل مدينة العلمة التجارية.

زيادة على ذلك، منفذ الطرق للسكك الحديدية، كي يدخل مدينة العلمة عبر باتنة أو عبر بازر سكرة، بلدية بازر سكرة، يبقى ساعة واحدة حتى يدخل مدينة العلمة.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

هاته الطرق لا نتكلم عنها حاليا، أنا كمواطن وكرئيس كتلة، أستسمح زملائي أن أرفع قبعة رئيس كتلة، وأن أتكلم كعضو بمجلس الأمة.

زملاؤنا النواب في المجلس الشعبي الوطني تطرقوا كثيرا لهذا وأنا كنت قد طرحت سؤالا حول مستشفى مدينة العلمة ولكنني أرجأته، إلى السيد وزير الصحة، إن شاء الله، السيد الرئيس، بعد الدورة، إن شاء الله، والسؤال عن مستشفى مدينة العلمة، لأن المواطن لا يستطيع أن يلتقي بالسيد الوزير أو المدير، ولكن يستطيع يوميا أن يرى النائب، يحدثه عن همومه المتعلقة بالمدينة، سواء كنا منتخبين أو معينين من طرف رئيس الجمهورية، نستمع للمواطن وهذا كلام السيد رئيس الجمهورية، أننا نكون بجانب المواطن وننجز أشغال وانشغال المواطنين، اليوم، مواطن مدينة العلمة يعلم أن الدولة الجزائرية، بأن 58 ولاية، تنتظر الطرقات، تنتظر.. ولكن مدينة العلمة.. إننا.. وأنا خاصة، سيدي الرئيس، وقد كنت مدير حملة انتخابية للسيد رئيس الجمهورية، كل المواطنين يطالبون بأن يكون هناك منفذ وحيد للدخول لمدينة العلمة عاجلا وهو السمارة

أو جرمان.

هذا المنفذ يعطي مدينة العلمة نفسا كبيرا لذلك، السيد الوزير، نحن نقدر انشغالكم، نعم، شكرا لكم على العمل الجبار الذي تقومون به، ولكن أتمنى من الساكنة الذين طلبوا مني شخصيا أن أرفع إليكم هذا الانشغال عن طريق السرعة وهو منفذ وحيد لمدينة العلمة، سواء عن طريق السمارة أو عن طريق جرمان، شكرا لكم والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عروس، وأنا أثمن ما تقوله بحكم أنني من المنطقة، من الڤلتة الزرقاء والعلمة وسطيف.. **"تصفيق"**.. فأعرف جيدا هذه المنطقة وحتى السيد الوزير يعرفها، النداء وصل، السيد عروس، سكان العلمة كلهم، إن شاء الله، بمناسبة هذا العيد الذي ننتظره.. يتفاءلون خيرا في المستقبل القريب.

السيد الوزير، الكلمة إليكم، إن كان عندكم رد على التعقيب، تفضلوا.

السيد وزير الأشغال العمومية والمنشآت القاعدية:

شكرا للسيد الرئيس.

السيد عروس، أشكرك على هذا التدخل، على كل حال ـ وهذا طبيعي ـ أن يطلب الشعب محولات.... لكن سبق وقلت: الدراسة للمحولات في الطريق السيار، يعني الدراسة كاملة وهي تضبط المسافة بين المحولات، ومن غير هذا لا تسمى طريقا سيارا.

إلا أن في ولاية سطيف، أعيد، وأقول إنّ هناك أربعة محولات... لا يوجد في أي ولاية محولان بينهما 4 كلم.

في النقطة الكيلومترية 52 في عين أرنات ويوجد في عين الصفيحة 4 كلم وبين عين الصفيحة ومحول النافورة نحن نقول النافورة رومانية هناك 10 كلم، بين العلمة والنقطة الأولى هناك 19 كلم.

لو نظرنا إلى هذا المعدل فإنه يتراوح بين 10 و12 كلم.

المعدل بين كل منافذ الطريق السيار يتراوح بين 20 و25 كلم محول، حين يكون مشكل مثل هذا، نحن لا نجد الحل بمحول في الطريق السيار، في هذه الحالة، إذن، لا يسمى طريقا سيارا، بل نجده في حلول أخرى.

نحن، المهم هدفنا يكون الولوج إلى العلمة بصفة سلسة.

ولهذا، نحن، ماذا قلنا؟ الآن هناك الطريق الاجتنابي للعلمة الذي هو الآن منجز، نقوم بازدواجيته وحتى ندخل للعلمة يدخل من الشرق بمحول عبر الطريق الوطني رقم 5، على الغرب بمحور دوران ومحور دوران في طريق ولائي الذي يدخل للعلمة، ولهذا ننقص الضغط عن مدينة العلمة.

الحل الذي اقترحناه وسنجسده، إن شاء الله، باقتراح تسجيل ازدواجية الطريق هذا الاجتنابي لمدينة العلمة، وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ أظن بأن الحلول التقنية موجودة، الهدف منها كلها هي خدمة المواطن، والمواطن لما يسمع ـ من خلال هذا المنبر ـ ردكم السيد الوزير، يطمئن، إن شاء الله،

نبقى مع نفس القطاع والكلمة للسيد عبد الباريء بوزنادة، لطرح سؤاله الشفوي، فليتفضل.

السيد عبد الباريء بوزنادة: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد عليه أفضل الصلاة والتسليم، وبعد؛

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيدة والسادة الوزراء المحترمون،

إخواني أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سؤالي للسيد وزير الأشغال العمومية والمنشآت القاعدية:

بعد أداء واجب التحية؛

يعتبر الطريق الوطني رقم 3 الشريان الأساسي الذي يربط الولايات الجنوبية وخاصة الجنوب الشرقي منها بكل الوطن.

وهو محور ذو أهمية بالغة للإقلاع الاقتصادي، لأنه يربط المناطق البترولية والصناعية والفلاحية المهمة في الجزائر.

ورغم أن الحكومة تعتبر ازدواجية هذا الطريق من أولوياتها، كما تشير دائما في تقاريرها، إلا أن الواقع في الولاية الجديدة، المغير، بعيد عن تحقيق هذا الحلم وهو إتمام

الازدواجية وفك الاختناق المروري والقضاء على الحوادث الجسيمة والمميتة.

لكل ما سلف ذكره، أتوجه لكم، السيد الوزير، بالسؤال الشفوي الآتي نصه:

متى سيتم إتمام ازدواجية الطريق الوطني رقم 3 في شقه المار بولاية المغير على مسافة 40 كلم وبالضبط من بلدية تندلة إلى بلدية سيدي عمران مرورا ببلدية جامعة؟

تقبلوا منا، السيد الوزير المحترم، أسمى عبارات التقدير والاحترام.

السيد الرئيس: شكرا للسيد بوزنادة؛ الكلمة للسيد الوزير، فليتفضل.

السيد وزير الأشغال العمومية والمنشآت القاعدية:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير،

السادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

في البداية، أتوجه إليكم بشكري الخالص، السيد عبد الباري بوزنادة، عضو مجلس الأمة، على طرح سؤالكم المتعلق بإتمام ازدواجية الطريق الوطني رقم 3 في شقه المار بولاية المغير على مسافة 40 كلم وبالضبط من بلدية تندلة إلى بلدية سيدي عمران مرورا ببلدية جامعة.

وفي هذا الصدد، يشرفني أن أوافيكم بما يلي:

كما تعلمون، تعتبر ولاية المغير بموقعها الجغرافي، ولاية محورية، حيث تشكل نقطة التقاء هام لمحاور شبكة الطرق الوطنية، خاصة تلك التي تربط شمال البلاد بجنوبها ويمر عبر تراب ولاية المغير الطريق الوطني رقم 3 الذي يمتد على مسافة 127 كلم.

هي في الحقيقة، هناك 3 محاور شمال – جنوب:

الطريق الوطني رقم 1.

الطريق الوطني رقم 3 في الشرق.

والطريق الوطني رقم 6 في الغرب تربط الجزائر بتامنغاست إلى الحدود بين الجزائر مع النيجر.

الطريق الوطني رقم 3 الذي يربط الشرق الشمالي الجزائري إلى الجنوب الشرقي الجزائري من سكيكدة إلى ولاية جانت.

وفي الغرب، من الشمال إلى غاية برج باجي مختار في كل محور بحوالي 2400 كلم ولمسافة كبيرة.

قلت يمتد على مسافة 127 كلم من حدود ولاية بسكرة الشقة إلى ولاية تقرت ويعرف هذا الطريق حركة مرورية تفوق 12000 مركبة يوميا تشكل نسبة 55٪ منها مركبات الوزن الثقيل.

بخصوص ازدواجية الطريق الوطني رقم 3 داخل إقليم ولاية المغير وبغض النظر عن المقطع المزدوج داخل المنطقة العمرانية لمدينة جامعة، فقد تم إنجاز واستلام 40 كلم من هذا الطريق في مراحل سابقة على النحو التالي:

– في سنة 2019، ازدواجية 20 كلم ما بين بلدية سطيف وأم الطيور.

– وفي سنة 2022 ازدواجية الشق المتبقي على مسافة 20 كلم بين سطيف وحدود ولاية بسكرة باتجاه الشقة.

– ومع نهاية سنة 2023، تم تسجيل شطر إضافي من ازدواجية هذا الطريق على مسافة 19 كلم انطلاقا من بلدية أم الطيور إلى غاية بلدية سيدي خليل.

– وتم إسناد المشروع إلى مقاولتين بمبلغ يقدر بـ 1 مليار ومائتين واثنين وعشرين مليون دينار والمقسم على النحو التالي:

– الحصة الأولى على مسافة 10 كلم بين بلديتي أم الطيور والمغير والأشغال جارية بنسبة تقدم تقدر بـ 90٪.

– الحصة الثانية على مسافة 9 كلم بين بلدية المغير وسيدي خليل والأشغال جارية بنسبة تقدم 85٪، وسيتم استلام هذه الحصة أواخر شهر أوت الجاري، إن شاء الله.

– كما تم تسجيل كذلك شطر آخر سنة 2024 على مسافة 23 كلم ما بين بلدية سيدي خليل وتندلة بمبلغ يقدر بـ 1.6 مليار دينار، وتم إسناده إلى مقاولتين:

– الحصة الأولى على مسافة 10 كلم في إقليم بلدية سيدي خليل، والأشغال جارية بنسبة تقدم 50٪،

– والحصة الثانية على مسافة 13 كلم بين بلدية سيدي خليل وتندلة، والأشغال جارية بنسبة تقدم تقدر بـ 65٪، وسيتم استلام هاته الحصص أواخر السنة الجارية.

وفي الأخير، سيتم إتمام التكفل بما تبقى من ازدواجية

الطريق الوطني رقم 3 العابر لإقليم الولاية على طول 40 كلم، هذا ما تبقى من بلدية تندلة إلى بلدية سيدي عمران مرورا ببلدية جامعة، محل السؤال بعد تجسيد العملية المقترحة على شطرين:

– الشطر الأول على مسافة 20 كلم بغلاف مالي يقدر بـ 1 بمليار و600 مليون دينار ضمن مشروع قانون المالية 2026، سنقترح تسجيله،

– والشطر الثاني على مسافة 20 كلم.. مشروع قانون المالية المقبل لسنة 2027.

أشكركم على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ أسأل السيد بوزنادة هل لديه تعقيب؟ فليتفضل.

السيد عبد الباريء بوزنادة: شكرا سيدي الرئيس.

الشكر للسيد الوزير على التفضل بعناصر الإجابة، على سؤالنا، وأذكّر السيد الوزير بأن هذا الموضوع بالذات كان محل سؤال شفوي في 2023، بالضبط في جوان 2023، وطرحناه نظرا لأهمية الموضوع على مستوى الولايات بأكملها.

نحن نرى بأنه الشريان الأكبر والأهم الموجود عندنا.

إذن من جوان 2023 إلى الآن أي جوان 2025 عامين بالضبط تقريبا، في الحقيقة تم إنجاز 42 كلم، معناها فيها شطران 19 كلم التي هي فعلا 90٪ تقريبا و23 كلم تجاوزت 65، تقريبا 70٪ وهنا لابد أن أقدم التحية لقطاعه، قطاع الأشغال العمومية على مستوى ولاية المغير، وأردت أن أخص بالذكر السيد المحترم والي ولاية المغير نحيلة لعرج، على سرعة التنفيذ وعلى المتابعة شبه اليومية، والأهم من ذلك، على فتح المحاور التامة للمارة، معناها مجهود كبير تقوم به السلطات المحلية على مستوى الولاية وهذا كله فرحا واهتماما بهذا الموضوع.

حيث في الصيف الماضي، المقاولات المتواجدة عادة عندنا في الصحراء، توقفت، خاصة في الطرق، ولكنها لم تتوقف في ولاية المغير، كان الإنجاز على ما يرام.

سيتم إنجاز العملية، في الحقيقة، هم ينجزون الأشطر المسجلة 19 و23 وهم طامحون وأملهم كل الأمل أن تتم عملية الإنجاز فيما تبقى، وخاصة أن الشطر المتبقي، 40 كلم، الذي تتواجد فيه مداخل القرى الكثيرة، هناك ممهلات كثيرة وحوادث مميتة بشكل كبير !

في الحقيقة، يناشد كل سكان المغير وأيضا سكان تفرت، بالتأكيد، تلك المنطقة التي بأكملها تعرف تدفقا كبيرا للشاحنات الكبيرة، يعني، أن يُسجل لهم ما تبقى، 40 كلم، وننهي هذا الموضوع وتفرح الولايات الموجودة وتفرج الجزائر بأكملها، لأنه عصب مهم ومهم جدا في الجزائر.

نتكلم عن ورقلة، نتكلم عن الواد، نتكلم عن المناطق الفلاحية الكبيرة؛ أمر مهم!

فنتمنى أن تأخذ هذه المناشدة، إن شاء الله، السيد الوزير، مكانتها كأولوية ولا تكون 20+20 بقدر ما تكون 40 بأكملها في 2026 وننتهي، إن شاء الله، من الموضوع في هذا الإطار.

وهذا ليس صعبا، في الحقيقة، على الطريق الوطني رقم 3 وليس صعبا أيضا على تسريع الحركية الاقتصادية في بلادنا.

النقطة الثانية التي يمكن أن نشير إليها، بعد الانفصال عن الولاية الأم، ولاية الوادي، هو قطاع الأشغال العمومية في ولايتنا الذي يعتبر منهارا من جانب المعدات، معناه آليات الأشغال العمومية ليست موجودة إطلاقا؛ ولايتنا، ولاية صحراوية، معناها تسد الطريق في أدنى الأمور، معناها من جانب الرياح والأمور المناخية.

فمعدات الأشغال العمومية في الولاية هي الأساس، خاصة الذي يملك الأشغال العمومية.

فلابد من التفاتة ومرافقة مهمة، نحن في ولاية جديدة ونحتاج إلى المرافقة، نحتاج إلى الإعانة، سيدي الوزير، بارك الله فيكم والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد بوزنادة؛ أتوجه إلى السيد الوزير إن كان عنده ردّ على التعقيب، فليتفضل.

السيد وزير الأشغال العمومية والمنشآت القاعدية:

شكرا سيدي الرئيس.

أشكر السيد العضو على تقييمه الإيجابي لقطاع الأشغال العمومية لولاية المغير.

نحن ـ كما قلت ـ اقترحنا تسجيل (20+20 كلم) لأن الطلب كبير والموارد المالية محدودة في كل ولاية وعندنا 58

ولاية؛ وعدة ولايات فيها محاور رئيسية كذلك.

هناك كثافة مرورية تتجاوز 12000 مركبة يوميا ولهذا نحن نحاول أن نوزع الموارد المالية بصفة عقلانية وحسب المتطلبات.

وإذا استطعنا أن نسجل 20 كلم، فنحن نستطيع أن ننجزها، حين نبدأ الإنجاز وتكون الأشغال قائمة سنكمل 20 كلم المتبقية وبهذا نكون قد انتهينا من 127 كلم على امتداد حدود الولاية بكاملها، إلا أننا نلاحظ الآن أن هناك أعمال ترميم في هذا الجزء ـ 40 كلم المتبقي ـ وهناك تقوية وتدعيم (Renforcement) للطريق 40 كلم بـ 20 كلم ويقترح في 2026 تقوية ما تبقى 20 كلم وبهذا يكون عندنا طريق مقوى فيه كل الصفات وازدواجية و20 كلم ستكون في سنة 2026 وسنحاول تسجيل ما تبقى من الطريق في 2027.

أما فيما يخص المعدات، يعني، حقيقة، هناك احتياج كبير فيما يخص المعدات وخاصة في الولايات الجنوبية والولايات الجبلية، في الولايات الجبلية هناك الثلوج والولايات الجنوبية هناك الرمال ولهذا سنسجل عملية اقتناء هذه المعدات في مشروع المالية 2026، إن شاء الله، وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ نمر الآن إلى قطاع الري والكلمة للسيد يوسف لعراب، ليطرح سؤاله الشفوي، فليتفضل.

السيد يوسف لعراب: بعد بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسول الله؛

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد وزير الري المحترم،

السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان الفاضلة،

السادة الوزراء الأفاضل،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة المحترمون،

الأسرة الإعلامية،

السادة حضور هذا المجلس الموقر،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سؤالي موجه إلى السيد وزير الري.

يشرفني أن أتوجه إلى سيادتكم بالسؤال الشفوي التالي نصه:

تعاني مدينة بوحجار بولاية الطارف من غياب محطة لتصفية المياه، حيث تصب المياه مباشرة في واد الداموس والذي يعتبر المون الرئيسي لسد الشافية على مسافة 16 كلم، ما نتج عنه تلوث مياهه.

وعليه:

متى يتم برمجة مشروع إنجاز محطة لتصفية المياه بمدينة بوحجار المجاهدة وامتدادا إلى جبال بني صالح، والمجاهد عمي حمة شوشان يعرفها أشد المعرفة؟

إذن، سيدي، تفضلوا بقبول أسمى عبارات التقدير والاحترام.

شكرا سيدي الرئيس.

السيد الرئيس: شكرا للسيد لعراب؛ والإشادة بالسيد حمة شوشان، أظن أنها مهمة جدا.

المنطقة يعرفها، حقيقة، شبرا بشبر، ولعله تكون للسيد الوزير، التفاتة خاصة لهذه المنطقة.

أنا أكن للسيد دربال محبة خاصة والتفاتتي الخاصة وهو يعرفها أيضا.

تفضل، السيد الوزير، بارك الله فيك.

السيد وزير الري: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة الأعضاء المحترمون،

أسرة الإعلام،

أيها الجمع الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أسعد بالتواجد بينكم اليوم، في هذا المجلس الموقر، للمشاركة في الجلسة العلنية المخصصة للرد على مختلف انشغالات السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة، وبالمناسبة، أتقدم بشكري وخالص عرفاني لكم، السيد عضو مجلس الأمة المحترم، على السؤال الذي تفضلتم بطرحه علينا، والدال على الاهتمام الذي تولونه لقطاع الري، وبالخدمة العمومية التي يوفرها، لاسيما التطهير، المرتبطة بصفة مباشرة مع الحياة اليومية للمواطنين.

وقبل أن أشرع في الإجابة على سؤالكم، أود أن أغتنم هذه السانحة لأقدم إليكم، السيد رئيس مجلس الأمة المحترم، تهانيّ الخالصة على إثر توليكم رئاسة هذا المجلس الموقر، بمناسبة قدومي لأول مرة يعني ترؤسكم لهذه الجلسة، متمنيا لكم التوفيق والسداد في أداء مهامكم.

السيد عضو مجلس الأمة المحترم، لقد أشرتم بأن مدينة بوحجار بولاية الطارف لا تتوفر على محطة لتصفية المياه المستعملة، مما يعرض واد الداموس لخطر التلوث، وتساءلتم حول موعد إنجاز محطة لتصفية المياه بمدينة بوحجار، بغرض التخلص من ظاهرة الصب العشوائي للمياه المستعملة.

وفي هذا الصدد، لابد أن أشير أن قطاع الري يسهر على تحسين الإطار المعيشي للمواطن عبر إنجاز مشاريع من أجل تطوير وعصرنة المرفق العمومي للتطهير، ورفع نسبة الربط الوطنية بشبكات الصرف الصحي والتي وصلت إلى 93٪ على المستوى الوطني، وتعتبر نسبة مرتفعة مقارنة مع العديد من الدول.

وفيما يخص انشغالكم المتعلق بإنجاز محطة لتصفية المياه المستعملة ببلدية بوحجار، أعلمكم، السيد عضو مجلس الأمة المحترم، بأن مصالح مديرية الري لولاية الطارف أعدت المخطط التوجيهي للتطهير الخاص بالولاية، هذا الأخير يعد خارطة طريق للمشاريع الواجب إنجازها من أجل تطوير الخدمة العمومية للتطهير ومن بين اقتراحات هذا المخطط، إنجاز 3 محطات تصفية بثلاث بلديات بولاية الطارف، منها بلدية بوحجار وكذا بلديتي واد الزيتون وحمام بني صالح، بحيث تهدف هذه المحطات إلى حماية حوض سد الشافية، كون أودية هذه البلديات تصب نحوه، والجميع يعرف أن جانب التطهير هو جانب مهم جدا لا يقل أهمية عن جانب المياه الصالحة للشرب لما له من علاقة مباشرة بالحياة اليومية للمواطن من الناحية البيئية، حتى من الناحية الصحية.

حينما تكون هاته المصبات، هناك فرصة لتكون أمراض متنقلة عن طريق المياه لا قدّر الله.

ونحن من خلال الاستراتيجية الوطنية وبتوجيهات من السيد رئيس الجمهورية، أردنا أن نثمن هاته الثروة وننشئ ونواصل في إنجاز محطات التصفية من أجل حماية المحيط البيئي، كذلك الجانب الصحي وحتى الجانب الاقتصادي، من خلال إعادة استعمال المياه المستعملة المصفاة.

يعني لم تبق مشاريع ذات طابع اجتماعي فقط، بل اجتماعي وحتى اقتصادي، هو طلب مشروع جدا، سيدي العضو، وأود أن أعلمكم أنه في سنة 2025 تقدمنا بطلب تسجيل دراسة لمحطة بوحجار فلم نوفق، أعدنا الطلب في مشروع قانون المالية 2026، فكانت لها الأولوية، على أساس أنّ فرص تسجيلها كانت كبيرة جدا، لأن مثل هذه المشاريع الهيكلية لا يمكن أن نشرع في إنجازها دون إتمام الدراسة.

أحب أن أطمئنك أنه في مشروع قانون المالية 2026، قطاع الري صنف هذه الدراسة بكل صراحة هو ـ كما قلت ـ وهو طلب مشروع من بين المشاريع ذات الأولوية بالنسبة لولاية الطارف، حتى نحمي المحيط ونحمي المواطن وتكون بيئة نظيفة.

أتمنى أن إجابتي كانت وافية واستجابت لبعض الاستفسارات من طرفكم.

شكرا على كرم الإصغاء.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ أسأل السيد لعراب إذا كان لديه تعقيب؟ فليتفضل.

السيد يوسف لعراب: شكرا للسيد الرئيس.

السيد الوزير زار ولاية الطارف العديد من المرات، وهو أدرى بأمور السدود والمياه في ولاية الطارف وهذه شهادة نشهد بها أمام الله وأمام العبد، الإنسان يقول كلمة الحق.

إذن، هو على علم بالكبيرة والصغيرة وتحدثنا العديد من المرات فيما يخص هذا الجانب.

سأستشير السيد الوزير في نقطة هو ربما يعلم بها: فيما يخص سد بوخروفة وأنت زرته، سيدي الوزير، وقمت بإجراءات، أظن وصلت إلى 95٪، وأنت تعلم أن له دورا كبيرا في حماية فيضانات ولاية الطارف ولحد الساعة مازالت عندنا الفيضانات بكثرة في ولاية الطارف وما أود قوله، هل بإمكانكم أن تعطونا تفسيرات؟

بارك الله فيك، سيدي الرئيس.

السيد الرئيس: شكرا للسيد لعراب؛ السيد الوزير إذا أردتم الرد على التعقيب، تفضلوا.

السيد الوزير: شكرا للسيد الرئيس، على كل حال، مرة أخرى، أتقدم بالشكر الجزيل للسيد العضو.

فيما يخص النقطة التي تطرق إليها في المرة الثانية، بالفعل كنت قد زرت ولاية الطارف منذ أكثر من سنة، وتعهدت أن أحلحل الإشكالية الموجودة هناك، لأن هذا المشروع عرف تأخرا كبيرا، فيه بعض المشاكل الإدارية والمالية، خاصة، لأن هناك شركة أجنبية تقدمت بملف إعادة التقييم، لأن فيه إعادة تقييم هذا المشروع.

هذا المشروع يخضع حاليا لخبرة من طرف مصالح وزارة المالية والأشغال جارية حين تنتهي هذه الخبرة، إن شاء الله، يكون إعادة بعث هذا المشروع في القريب، بإذن الله.. العفو.. شكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ نبقى مع نفس القطاع والكلمة للسيد محمد رباح، ليطرح سؤاله، فليتفضل.

السيد محمد رباح: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الفاضل، رئيس مجلس الأمة المحترم،

السادة الوزراء،

الزميلات والزملاء أعضاء مجلس الأمة الموقرون،

السادة الإطارات المرافقة للسادة الوزراء،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

إذن، سيدي الوزير،

طبقا لأحكام المادة 158 من الدستور، والمواد من 69 إلى 76 من القانون العضوي الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني، ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، المعدل والمتمم، والمواد من 93 إلى 99 من النظام الداخلي، يشرفني أن أتقدم إلى سيادتكم بالسؤال الشفوي التالي نصه:

رغم التصريحات الرسمية المتكررة بشأن ضمان تزويد المواطنين بالماء الصالح للشرب، ورغم البرامج والمشاريع التي أطلقت في هذا الإطار، لا تزال ولاية المدية تصنف ضمن الولايات التي تعرف أزمة حادة في التزود بالمياه، بالنظر إلى اعتمادها الكبير على مصادر تموين خارجية، مثل سد كدية أسردون بالبويرة، وعين أم الريش بالجلفة، وسد غريب بعين الدفلى.

ورغم المبالغ الضخمة التي رصدت من المال العام لتحسين الوضع، إلا أن الواقع لا يعكس هذه الاستثمارات، حيث لا يزال سكان 64 بلدية بالولاية يعانون من ضعف الحصة المخصصة لهم والتذبذب المزمن في التوزيع.

– فهل يعقل أن تصرف مئات المليارات دون أن يتحقق الحد الأدنى من الخدمة العمومية؟ ألا يعد ذلك مؤشرا واضحا على خلل عميق في التخطيط أو في آليات التنفيذ؟

السيد الوزير،

إن وضعية دائرة تابلاط مثال صارخ على غياب العدالة في توزيع المياه، إذ تسجل أضعف حصة على مستوى الولاية، ما يطرح أكثر من علامة استفهام حول المعايير المعتمدة في التوزيع.

– ما تفسيركم لهذا التفاوت؟ وهل من إرادة فعلية لتدارك هذا الوضع؟ أم سيبقى المواطن رهينة لحلول ظرفية مثل الصهاريج؟

وفي ظل محدودية ولا مردودية الحلول الترقيعية، نسألكم:

– ما هي الاستراتيجية الوطنية لقطاعكم من أجل الرفع الفعلي والدائم لحصة ولاية المدية من المياه؟

– لماذا لا يتم التفكير في حلول جذرية، كإنجاز قناة ثانية انطلاقا من سد غريب لتغطية الجهة الغربية والشمالية للولاية، وأخرى من عين أم الريش تربط بلدية عين بوسيف لتموين البلديات المجاورة، وتطويق ظاهرة سرقة المياه؟

– لماذا لا يتم دعم هذه المشاريع بإنجاز خزانات كبيرة السعة، لتأمين التوزيع وضمان احتياطات دائمة؟

– وفي ظل الشح المتزايد للموارد المائية، أليس من الضروري التسريع في ربط الولاية بمحطات تحلية مياه البحر، باعتبارها خيارا استراتيجيا لا مفر منه؟

سيدي الوزير،

ألا يجدر بنا أن ننتقل من منطق التسيير بالأزمة إلى منطق التخطيط الاستباقي المستند إلى رؤية عادلة عقلانية ومستدامة في تسيير هذه الموارد الحيوية؟

وتفضلوا، سيدي الوزير، بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام.

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد رباح؛ الكلمة للسيد الوزير، فليتفضل.

السيد وزير الري: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيدات والسادة الحضور،

تحياتي المتجددة.

أود، في البداية، أن أتقدم بشكري وخالص عرفاني للسيد عضو مجلس الأمة المحترم، على السؤال الذي تفضل بطرحه علينا، والمتعلق بتأمين تموين ولاية المدية بالماء الشروب، كما أشرتم إلى أن بلدية تابلاط تسجل تذبذبات في التزود بهذه المادة الحيوية، وتساءلتم حول الإجراءات المتخذة من طرف القطاع لحلحلة هذه الإشكالية.

قبل أن أفصل في إجابتي، بعدما قرأت السؤال، أول حاجة رفعت عيني ورأيت تاريخ هذا السؤال واستغربت لأنني رأيت 8 ماي 2025 لذلك الإجابة عن هذا السؤال مثل كل الإجابات على أسئلة السادة الأعضاء التي أعطيها عناية خاصة.

لكن الإجابة على هذا السؤال أعطيتها عناية أكثر خصوصية حتى تكون إجابتي أكثر دقة وتتميز بالمنطق، وتتميز بالعقلانية وبالشفافية حتى أكون واضحا.

وفي هذا الصدد، لا يخفى عليكم بأن ولاية المدية تعتمد بشكل كبير على المياه السطحية، التي تراجعت خلال السنوات الأخيرة بفعل نقص التساقطات المطرية، كما تشارك نفس أنظمة إنتاج المياه مع ولايات مجاورة، حيث سجلت هذه الولاية صعوبات في التزود بالمياه الصالحة للشرب.

ولمواجهة هذا الوضع، اتخذ القطاع جملة من الإجراءات غير الترقيعية، أبرزها تسجيل البرنامج الاستعجالي، بالإضافة إلى البرنامج العادي والذي كان لهما الأثر الإيجابي في تحسين وضعية التوزيع للماء الشروب بشكل ملحوظ على مستوى العديد من البلديات: والآن سنسرد عينة لـ 64 بلدية لولاية المدية، بالفعل هي متعلقة ومرتبطة ارتباطا وثيقا في تزودها بنظام كدية أسردون.

ولاية المدية عانت الأمرين، خاصة في (2022 و2023) وصلت حتى 1/25 يوم، يعني بكل صراحة، وضع لا يطاق، وسد كدية أسردون منذ سنتين نشف نهائيا، لم تبق قطرة! لم تبق قطرة الحل الأمثل من بين الحلول هو ربط هذه الولاية بنظام كدية أسردون الذي تتزود منه المدية وأؤكد أن في المدية 31 بلدية مرتبطة بنظام كدية أسردون، البويرة 26 بلدية مرتبطة بنظام كدية أسردون، المسيلة تملك 4 بلديات، البلديات الجنوبية لولاية تيزي وزو تملك 7 بلديات تتزود من نظام كدية أسردون.

إذن، رأينا أن الحل الأمثل في قطاع الري هو ربط نظام كدية أسردون بمحطة التحلية لكاب جنات 2 ببومرداس.

الدراسة موجودة، الطلب قدم في سنة 2025 من طرف قطاع الري، لم نوفق في تسجيله وبالنسبة لهاته السنة عاملناه من بين المشاريع ذات الأولوية ليسجل.

نرجع للعينة، أخذت بنفسي هذه الأرقام، أحضرها إطاراتنا ورأيت حصيلة 2024 وحصيلة، 2025، بالنسبة لنفس الفترة، على سبيل المثال:

– المدية في العام الماضي تحسنت، بالطبع، ليس كما كانت في 2023 كانت 10/1، الآن تشرب 4/1 إلى 5/1 لأن فيه (Chef lieu) كبير، مثل تابلاط كبيرة، مثل بني سليمان، مثل عدة مناطق.

– قصر البخاري: كانوا يشربون 25/1، أما الآن فهم يشربون 3/1 و7/1 على حسب الأحياء.

– البرواقية: 25/1 والآن تشرب 4/1 و6/1.

– بني سليمان: كانت تشرب 18/1، الآن تشرب يوم في كل 3 أيام ويوم في كل 5 أيام، على حسب الأحياء.

لأن بني سليمان، على سبيل المثال لا الحصر، هناك (Monobloc) «أحادية الكتلة»، الذي وضعناه في سد بني سليمان والذي حل الإشكالية لأنها كانت تشرب 25/1، يعني لابد من إيجاد حل، على الأقل، نهوّن على الناس حتى تنتظر، ومن حقها، حتى 4/1، 5/1، 3/1 ولا نقول هذه خدمة عمومية تليق بسكان ولاية المدية أو بأي ولاية أو بأي مواطن على المستوى الوطني، لكن، على الأقل، هناك مجهودات تبذل.

نحن نقول إن الدراسة موجودة وأكثر من ذلك، سترتبط بكاب جنات 2 وبعد ذلك بمحطة التحلية التي هي مبرمجة، إن شاء الله، والتي ستنطلق من طرف وزارة الطاقة وستكون المحطة الثانية في ولاية الشلف التي نربط بها ولاية المدية كذلك.

– السواقي كانت 18/1، الآن 6/1 و7/1.

– تابلاط: 15/1 العام الماضي، الآن تشرب 3/1 و6/1.

– عين بوسيف، كي أتحصل على هذه الأرقام، بعثت

لجنة مرة أخرى للإثبات ولم أثق بالجماعة، لأنه يجب أن تكون الأمور دقيقة.

– عين بوسيف: كانت تشرب 15/1، الآن 3/1 و6/1.

– شلالة العذاورة: 15/1، الآن تشرب 4/1 و6/1.

– تمسقيدة: 25/1، اليوم، التوزيع يومي.

أريد أن أوجه رسالة وسنسرد بعض العمليات التي استفادت منها ولاية المدية فعلا ونُفذت في وقت قياسي، بفضل هذه المشاريع ويرجع فيها الفضل للسلطات العمومية التي تعطي لها أهمية كبيرة، وأقر بأن ولاية المدية عانت من صعوبات كبيرة لكن التوزيع مقبول جدا على العموم.

هذا لا يعني أنه لا توجه تذبذبات، لا يوجد خلل هنا وهناك ... مستحيل!

نحن لا نقول كلها بيضاء أو كلها سوداء!

وعليه، وجب التنويه بأن هذه النتائج تعكس المجهودات الكبيرة التي قامت بها السلطات العمومية من أجل تحقيق خدمة عمومية مقبولة، في ظل الشح المائي الذي تعرفه بلادنا، ونذكر أهم الإنجازات في هذا الصدد:

– إستعادة 35 بئرا كانت متوقفة على مستوى الولاية.

– إنجاز 115 بئرا عبر كافة بلديات الولاية.

– إقتناء 67 شاحنة صهريج في مختلف البرامج.

– إعادة الاعتبار لـ 18 محطة ضخ وإنجاز 27 محطة جديدة عبر بلديات الولاية.

– إنجاز محطتين «أحادي الكتلة» بسد غريب وسد بني سليمان.

– ربط نظام كدية أسردون ونظام غريب بمنطقة الفرنان، ببلدية البرواقية وربط نظام كدية أسردون بنظام البيرين بمنطقة المقام ببلدية قصر البخاري.

أما فيما يخص إشارتكم، السيد العضو المحترم، إلى الوضعية التي تعرفها دائرة تابلاط من ناحية التزود بالماء الشروب، فأعلمكم بأن الوضعية تحسنت بهذه الدائرة وتعرف حاليا استقرارا في التوزيع، حيث تم تخفيض فترات التوزيع، كما أشرت، السنة الماضية 15/1، الآن من 3/1 إلى 6/1، هناك أحياء تشرب 3/1 وهناك أحياء تشرب 6/1 وهذا ما يعكس الإرادة الفعلية للسلطات العمومية لتدارك هذا الوضع لصالح المواطن، من خلال الإجراءات المتخذة والتي نذكر منها:

– إنجاز 4 آبار بواد يسر لإنجاز ازدواجية قناة الضخ لصالح مركز بلدية تابلاط،

– إنجاز 9 آبار إضافية بواد يسر لتدعيم تموين الجهة الجنوبية لبلدية تابلاط،

– إنجاز 3 آبار بالمنطقة الشمالية لبلدية تابلاط لتدعيم تموين ذات المنطقة بالمياه،

– إنجاز 3 مناقب لتدعيم تموين الزمالة، واد الحد، الدراوشية وتملال بالماء الشروب،

– إنجاز 4 خزانات مائية ببلدية تابلاط ضمن البرنامج الاستعجالي 2024، وذلك لتدعيم قدرات التخزين.

هذه المشاريع الأخيرة التي ذكرتها، كلها خاصة بدائرة تابلاط.

نتكلم، على سبيل المثال، عن ولاية المدية، فقد استفادت بصفة عامة من غلاف مالي يقارب 3 ملايير دينار، فيما يتعلق بالبرنامج الاستعجالي في جويلية 2024.

أما فيما يخص تساؤلكم عن الاستراتيجية الوطنية لقطاع الري، من أجل الرفع الفعلي والدائم لحصة المياه لفائدة ولاية المدية، يشرفني أن أعلمكم بأن القطاع وضع تصورا شاملا لحلول جذرية، نذكر منها:

– إنجاز قناة ثانية لتحويل المياه من سد غريب، أشير إلى أن هذا المشروع عرف تأخرا كبيرا وهو من نقاط الضعف بالنسبة لقطاع الري.

– الجزائرية للمياه، تعتبر صاحب المشروع المفوض، فيه إشكاليات إدارية ومالية، أعطينا التعليمات وحلحلنا بعض الإشكاليات، الحمد لله، الحصة الأولى انطلقت، أما الحصة الثانية والثالثة فتتطلب إعادة التقييم، الملف متواجد عند مصالح وزارة المالية، وإن شاء الله، تكون إعادة التقييم، يُقبل ونتمم المشروع المهم والمهم جدا.

– كذلك اقتراح تسجيل مشروع الربط عين أم الريش ببلدية عين بوسيف، كما أشار السيد العضو، خلال قانون المالية، بالفعل المشروع مهم جدا، اقترحناه في 2025 ولم نوفق ثم أدرجناه في 2026، بعثناه لوزارة المالية، وحسنا ترتيبه حتى يكون ذا أولوية وتكون عندنا فرصة كبيرة كي يسجل.

أود أن أشير وأفتح قوسا هنا للسادة الأعضاء: أنتم أعلم مني، هناك تسقيف (Plafonnement) هي محفظة لأي قطاع، هي محددة، لذلك نحن نحاول أن نحسن ترتيب المشاريع ذات الأولوية حتى تكون فرصة التسجيل كبيرة.

لأنه، كما يعلم الجميع، على سبيل المثال لا الحصر: سنة 2024 بالنسبة لقانون المالية كانت نسبة قبول بالنسبة المشاريع التي طلبتها وزارة 26٪.

هنا أود أن أؤكد بأنه نحن كقطاع ري ننخرط في سلم الأولويات الوطنية للحكومة وهذا ليس معناه أنه حين نقول 26٪ أن الوزارة قصرت، هناك أولويات وطنية ننخرط فيها، لذلك نحاول أن نضع المشاريع ذات الأولوية ونرتبها في الأول، حتى تكون لها فرصة لكي تسجل.

وأريد أن أؤكد، مرة أخرى، أنّ المدية والبويرة تعتبران ذواتيّ أولوية لارتباطهما الوثيق بنظام سد كدية أسردون.

كذلك فيه تفعيل دور شرطة المياه.

كذلك إنجاز عشرات الخزانات على مستوى الولاية ذات السعة الصغيرة، مثلا في السنة ونصف السنة الماضية كان حجم التخزين بالنسبة لولاية المدية 200.000، الآن 260.000 أضيفت، 60.000م3 في السنة ونصف السنة.

فيما يخص ربط الولاية بمحطة التحلية، أعلمكم بأن القطاع أنجز دراسة، كما أشرت، تخص ربط محطة التحلية لكاب جنات 2 بنظام كدية أسردون، الممون لولاية المدية، مما سيساهم في تدعيم تموين الولاية بالمياه المحلاة عن طريق نظام سد كدية أسردون وتم اقتراح تسجيل العملية بمبلغ 34 مليار دينار، 3400 مليار سنتيم.

كما تم إطلاق دراسة أخرى، تخص ربط المحطة المستقبلية لتحلية مياه البحر بالشلف بالضبط في المرسى بولاية المدية عبر نظام أغريب، حتى يسمح بتدعيم تمويل الولاية بكميات إضافية، لأن هدفنا اليوم ليس فقط توفير المياه للمواطنين، رغم أنهم لا يشربون كما يجب! هدفنا، في استراتيجيتنا، أن نحاول أن نؤمن الولاية ليس على المدى القصير، ولكن على المدى المتوسط، على الأقل، أقول، على الأقل.

الهدف ليس فقط الماء الشروب، عندنا السياحة، وعندنا الصناعة وعندنا الفلاحة، هذه كلها تدخل في الاستراتيجية العامة، وأود في عجالة، حتى ولو أطلت لأن الموضوع مهم جدا، والمدية عانت بالفعل وتستوجب مني التوضيح في بعض النقاط:

الاستراتيجية الوطنية واضحة المعالم، وهو الاتجاه نحو المياه غير التقليدية، عندنا مياه البحر المحلاة وعندنا، المياه المستعملة المصفاة للفلاحة، لماذا؟ يقول لك: ما علاقة المياه المستعملة المصفاة في الماء الشروب؟

أقول ترتبط ارتباطا وثيقا، لأننا من السدود نوجه كميات كبيرة للفلاحة ولو أنها تناقصت في السنوات الأخيرة.

اليوم، إذا لم نسق الفلاحة من المياه السطحية، نربحها في مياه الشرب وتسقي هي من المياه المستعملة المصفاة وهذه من بين الاستراتيجية التي أقرتها السلطات العمومية وعلى رأسها السيد رئيس الجمهورية.

كذلك هناك الربط البيني بين السدود، حتى يكون توازن مائي بين مختلف المناطق.

فيه كذلك التحويلات الكبرى من المناطق الأكثر وفرة إلى الأقل وفرة نعمل كذلك بالتنسيق مع وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري من أجل حث الفلاحين الذين بذلوا مجهودات كبيرة وحققوا نتائج كبيرة كي يستعملوا أنظمة السقي المقتصدة للمياه، وبالتالي نربح كميات كبيرة؛ لماذا أتحدث عن هذه النقطة؟

لأن 70٪ من المياه المخزنة سنويا في الجزائر توجه إلى القطاع الفلاحي.

فإذا ربحت، فلأني لا أسقي بالغمر، إنما بالتقطير، أو بالرش المحوري حتى أربح تلك الكميات وأسقي أراضي أكثر، وهنا تأتي استراتيجيتنا، لأن هاته الأزمة عالمية ومن تبعات التغيرات المناخية، وبالتالي لا يمكن أن تعطل التنمية وخاصة القطاع الفلاحي، لأن الجزائر تعول الكثير على هذا القطاع.

هذا في عجالة ما حاولت أن أصور لكم أن هناك استراتيجية، وهناك تفكير، وأود أن أشير كذلك إلى أن القطاع متفتح جدا على كل رأي ونصوّب خطتنا في أي مرحلة.

نتمنى ـ السيد العضو ـ أن هذه التوضيحات قد نورّت بعض نقاط الظل، وشكرا على كرم الإصغاء.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير على هذه الإجابة الشاملة، الكاملة.

أتوجه إلى السيد محمد رباح، هل لديه تعقيب؟ تفضل.

السيد محمد رباح: شكرا سيدي الرئيس.

لقد أصدرت حكما بأن الإجابة شافية، كاملة، إن شاء الله.

أشكر السيد الوزير على الإجابة، وهي فعلا إجابة شافية.

السيد الوزير، أنا لا أوافقك الرأي في قضية التوزيع المقبول، هذه لا أوافقك فيها الرأي.

كنت تفضلت، السيد الوزير، قلت إنّ القطاع متفتح، أنت، السيد الوزير، بابك مفتوح، أما باقي المدراء العامين فحدث ولا حرج!

أنت، السيد الوزير، كوزير، استقبلتنا، نحن أعضاء المدية، كلنا، أعضاء مجلس الأمة ونواب المجلس الشعبي الوطني، عقدنا، على ما أظن، 3 لقاءات وكنت قد استقبلت السيد الوالي وأرسلت الأمين العام للوزارة إلى ولاية المدية، مجهوداتك جبارة، نحن لا ننكر ذلك، غير أنني أقول لك، السيد الوزير، أنه في سنة 2022 كنت عضو مجلس الأمة وكان الوزير السابق للري وقال بأنه ستربط ولاية المدية بمياه تحلية البحر.. إلى يومنا لا توجد!

كنا تكلمنا معك، فيما يخص إنجاز السدود، وكان قد تفضل السيد الوزير الأول السابق وتكلمت معه في بيان السياسة العامة وقال إن هناك دراسة لسد البوكموري.. إلى يومنا هذا! بودنا أن تعطينا توضيحات.

السيد الوزير، تكلمت عن نقطة مهمة، نحن كنا نطالب بربط الولاية بمحطة فوكة ومحطة كاب جنات ولكن حسب الدراسة الموضوعية التي تم إعدادها، فالأصح هو الربط بمحطة الشلف، لأن فوكة أو كاب جنات يمكن أن تزودّ العاصمة أو بومرداس نظرا لكثافتهما السكانية الكبيرة.

إذا كنتم ستربطون المدية بمحطة الشلف، فستصب في سد أغريب ولما تصب في سد أغريب، فنحن عندنا قناة وحيدة، ولا تكفي حتى الآن، يعني لابد من إنجاز قناة ثانية، وبالتالي، السيد الوزير، أنا أقول لك إن القضية في المدية هي قضية مال لا غير!

نحتاج 500 مليار لربط وإنجاز قناة ثانية، من سد أغريب إلى شمال المدية والبرواقية.

نحتاج إلى 400 مليار أيضا لربط عين أم الريش بعين بوسيف لأنك تعرف، سيدي الوزير، بوجود سرقة كبيرة من طرف الموالين في القناة المنجزة من أم الريش بالبيرين إلى قصر البخاري.

أيضا، سيدي الوزير، أنا أتساءل عن دور (ANRH) الذي أصبح مجرد هيئة استشارية، يعتمد على خرائط يمكن هي من الحقبة الاستعمارية، لماذا لا تكون هناك دراسة استشرافية في الآبار التي أنجزت في بلدية الشهبونية سنة 1990 وكانت النتيجة أنها آبار فيها حجم كبير من الماء ووجدوا بعد 300 م مياه مالحة، ولكن لما نزلوا إلى 700 م وجدوا مياه صالحة للشرب؟ !

أظن، السيد الوزير، أن التوجه في هذا الاتجاه مفيد جدا.

أقول لك، السيد الوزير، إن واقع الموارد المائية في ولاية المدية يتطلب تغييرا كبيرا، ويتطلب تحقيقات كبيرة لأن صرف الأموال على آبار والبقاء في نفس الربط لا يجدي نفعا!

أيضا، السيد الوزير، فيما يخص الجزائرية للمياه، تنتهج أسلوب رابح – رابح، لما تكون المنفعة يتدخلون وإذا لم تكن لا يتدخلون!

أعطيك مثالا عن بلدية تابلاط، لما تكلمنا عنها، لا يوجد إشراف من الجزائرية للمياه على توزيع المياه على أغلب الأحياء والمداشر.

إذن، الجزائرية للمياه، أظن عندها مداخيل كبرى ولما تصل إلى قضية الاستثمار، يقال ليس لدينا موظفون في حين أنه بإمكانهم أن يوظفوا ونفتح باب التشغيل.

سيدي الوزير، أشكركم كثيرا على التوضيحات التي قدمتها.

أملنا في الله سبحانه وتعالى كبير وأملنا في رئيس الجمهورية الذي دائما يركز على الأمن المائي، وإن شاء الله، تكون خير مدافع عن ولاية المدية، وشكرا لكم، سيدي الرئيس وعذرا إن أطلت.

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد؛ الكلمة الآن للسيد الوزير.

السيد وزير الري: شكرا سيدي الرئيس المحترم.

مرة أخرى، أشكر، السيد العضو، على اهتمامه بالقطاع، وهذا واجبه.

بالفعل أود أن أؤكد هنا على الدور الكبير الذي قام به السادة نواب وأعضاء البرلمان بغرفتيه بالنسبة لولاية المدية والذين كانوا نعم الرفيق لقطاع الري.

لأنه حاليا ليست لدي مشاكل مع المدية، أعيد وأكرر، ليست لدي مشاكل، لا أقول إنني راض عن مستوى

الخدمة العمومية لكن نقول كنا في (25/1).

وجدنا أن السادة النواب هم الذين ساعدونا، كذلك صبر السكان، لأن الوضعية كانت بالفعل لا تطاق! وبالمناسبة هذه فرصة لكي أشكرهم الشكر الجزيل.

نتكلم عن الاستقبال، تأكد أن التعليمات ستكون فورية حال دخولي للمكتب، إن شاء الله.

أؤكد دائما وليست المرة الأولى، دائما أؤكد على السادة الإطارات أن يستقبلوا السادة النواب ويستمعوا إليهم لأنني أعلم أن الضغط هو من طرف المواطنين، أنا أتفهم هذا الشيء وتأكد أنني سأتخذ إجراءات فورية اليوم؛ هذه النقطة الأولى.

تكلمت عن (ADE) وتقول لديها مداخيل؟ (ADE) لا، أبدا ولن نختلف في هذا الأمر، الجزائر دولة اجتماعية بطبعها وهذا مكسب من مكاسب الدولة.

الجزائرية للمياه، ليعلم الجميع، أنها تبيع الماء أقل من تكلفته، حتى نكون متفقين، حتى إن الشيء الذي عطل أخذ زمام تسييرها من طرف البلديات والذي ما زال قائما هو مشكل مادي بحت، وزارة المالية، وزارة الداخلية ووزارة الري يعملون في هذا المجال، وإن شاء الله.. ونحن في كثير من الأحيان.. يعني «الجزائرية للمياه» وسيلة من وسائل الدولة حتى ولو هي ليست رابحة، فمن واجبها أن تتكفل بالمواطنين! يعني هذا شيء... لكن أريد أن أؤكد لك أنها تبيع الماء أقل من تسعيرته لأنه مدعم وهذا يعتبر مكسبا من المكاسب في دولتنا.

بالنسبة لكل النقاط التي تطرقت إليها من بينها أن التوزيع غير مقبول، أنا أحترم رأيك وأقول لك إنني سأرسل إطارات مرة أخرى، وليست اللجنة الأولى التي ذهبت وذلك كي نتحرى الصدق أكثر وتأكد أنني أضع في الحسبان ألا آخذ إلا رأي الري.

هناك تنسيق كبير، أن أعمل مع وزارة الداخلية والجماعات المحلية عن طريق السادة الولاة حتى لو كان الرأي مختلف، فنرسل، عن قصد، إطاراتنا، لن نرسل نفس اللجنة حتى نأتي بالحقيقة، يعني أكيد أن هذا الشيء الذي كتبته ليس من عدم، أنا متأكد من هذا الشيء.

يبقى الاختلاف في تصور الأمور، تأكد بأن سؤالك اليوم، إن شاء الله، يأتي بالفائدة للمدية، بإذن الله.

شكرا، سيدي الرئيس، وعذرا على الإطالة لأن الموضوع مهم جدا.

السيد الرئيس: السيد الوزير وحتى السيد محمد رباح، لدينا كل الوقت، لأننا نوصل رسالة للمواطنين من خلال هذه الجلسات الخاصة بالأسئلة الشفوية وهذا هو الهدف منها، وليقتنع المواطنون أن الأسئلة جدية وعميقة ولها تأثير على المعيشة اليومية للمواطنين والإجابة من طرف السادة الوزراء أيضا في نفس الاهتمام.

وعليه، نأخذ كل الوقت، إن شاء الله، حتى يكون السؤال مطروحا بكامله والجواب أيضا بكامله وشكرا للسيد الوزير.. **"تصفيق"**..

دائما مع نفس القطاع والكلمة للسيد نور الدين بونفلة، ليطرح سؤاله الشفوي، وأود قبل ذلك، الإشارة إلى أن السيد بلعياشي طرح انشغالا وهو احترام أحكام الدستور فيما يتعلق بطرح السؤال الشفوي والإجابة عليه.

أنا أظن أن السيد بونفلة هو عضو من الأعضاء الجدد، نُصب في 19 ماي وكذا لقد طرح سؤاله وإننا نسبيا في الآجال وهذا ما نسعى إليه مع السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان لتصفية، دعوني أقول، التركة، تصفية الملفات القديمة والأسئلة القديمة، ونحاول ذلك معا بقدر الإمكان، إن شاء الله، لأن هناك بعض العراقيل الموضوعية.. وليس دائما.. حتى نحترم أحكام وبنود الدستور وهذا واجب علينا.

نحن مؤسسة دستورية، تلتزم بقناعة وليس بأمور شكلية، باحترام أحكام الدستور.

عفوا، السيد بونفلة، تفضل، بارك الله فيك.

السيد نور الدين بونفلة: بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السادة الوزراء الأفاضل والإطارات المرافقة لكم،

السيدة الفاضلة وزيرة العلاقات مع البرلمان،

زميلاتي، زملائي الأعضاء،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم.

سيدي وزير الري المحترم،

تعتمد ولاية قالمة على سد بوحمدان كمصدر أساسي للمياه لتزويد سكان العديد من البلديات بالمياه الصالحة للشرب وكذلك المياه الموجهة للسقي الفلاحي ضمن محيط السقي قالمة ـ بوشقوف.

ونظرا لنقص الأمطار في السنوات الأخيرة، تراجع منسوب مياه السد بشكل كبير وهو ما أثار مخاوف بخصوص القدرة على توفير احتياجات السكان من مياه الشرب وتراجع كمية المياه الموجهة للسقي.

ولمواجهة هذه الظاهرة وبهدف تعبئة المزيد من الموارد المائية السطحية، من أجل استعمالها في الشرب وتمكين الفلاحين من استغلال كمية كافية من مياه هذا السد في السقي الفلاحي، انطلقت عملية إعداد دراسة لإنجاز مشروع تحويل مياه واد الشارف إلى سد بوحمدان.

سيدي الوزير، تجسيد هذا المشروع سيساهم في زيادة منسوب مياه السد، خاصة بعد الانتهاء من أشغال ربط بعض البلديات للشرب حاليا بسد بوحمدان بمحطة تحلية مياه البحر كدية الدراوش بولاية عنابة.

وبالتالي، كمية المياه الموجهة للشرب التي كانت موجهة لهذه البلديات ستكون كافية لتغطية احتياجات كل البلديات التي تعرف حاليا، سيدي الوزير، تذبذبا كبيرا في التزود بالمياه الصالحة للشرب، بما فيها بلدية بوحمدان وبرج صباط وواد الزناتي وعين رقادة والتي الأشغال بها حاليا لربطها بسد بوحمدان لضمان توفير المياه بشكل منتظم؛ خاصة وأن هذه البلديات مؤخرا وفي اللحظة التي نحن فيها، السيد الكريم، هناك تذبذب كبير في التزود بالمياه الصالحة للشرب، بسبب بعض الاضطرابات على مستوى آبار عين أركو الذي تشرب منها هاته البلديات، رغم المجهودات على المستوى المحلي لإطارات مديرية الري والجزائرية للمياه، تحت إشراف السيّدة الوالي المحترمة، أحييها من هذا المنبر.

فيما يخص توسيع محيط سقي زيت العنبة، هناك دراسة تم إعدادها من أجل زيادة المساحات الزراعية المسقية لبلديات بوعاتي محمود والركنية، الفجوج، ونأمل مستقبلا زيادة المساحات المسقية في بلديات أخرى مثل هيليوبوليس وقلعة بوصبع والنشماية، أين يتواجد فيها سد صغير، لأن هذه المشاريع ستدعم القطاع الفلاحي من حيث تنويع الإنتاج وتحسين المردودية؛ وهو ما يتماشى مع الأهداف الوطنية لتحقيق الأمن الغذائي، باعتبار قالمة ولاية رائدة في إنتاج الحبوب والطماطم الصناعية.

سيدي الوزير،

السؤال: متى سيتم تسجيل مشروع تحويل مياه واد الشارف إلى سد بوحمدان والانطلاق الفعلي في تجسيده ميدانيا؟ ومتى سيتم توسيع محيط سقي سد زيت العنبة لزيادة المساحات الزراعية المسقية ببلديات الركنية، بوعاتي محمود والفجوج والبلديات الأخرى؟

شكرا سيدي الوزير على كرم الإصغاء والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد بونفلة؛ الكلمة للسيد الوزير، فليتفضل.

السيد وزير الري: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيدات والسادة الحضور،

تحياتنا المتجددة.

في المستهل، أتقدم إليكم، السيد عضو مجلس الأمة المحترم، بخالص عبارات الشكر والعرفان على سؤالكم القيّم الذي طرحتموه علينا والمتعلق بتوفير مياه السقي الفلاحي وتوسعة المحيطات المسقية، وذلك في إطار الوصول إلى الأهداف المسطرة من قبل السلطات العليا للبلاد المتعلقة بتحقيق الأمن الغذائي.

وكما هو معلوم لديكم، السيد عضو مجلس الأمة المحترم، فإن تحقيق الأمن الغذائي مرهون بتحقيق الأمن المائي وبتلبية الاحتياجات المتنامية لمياه السقي، جراء التطور المستمر الذي تعرفه الفلاحة في بلادنا.

في هذا الإطار، تساءلتم حول مشروع تحويل المياه من واد الشارف إلى سد بوحمدان وكذا توسعة محيط السقي من سد زيت العنبة لزيادة المساحة المسقية ببلديات بوعاتي محمود، الفجوج، هيليوبوليس، الركنية، النشماية، قلعة بوصبع.

وقبل أن أوافيكم بعناصر الإجابة، لا بأس أن أشير بأن قطاع الري يعمل على توسعة المحيطات الفلاحية المسقية تنفيذا لتوجيهات السلطات العليا للبلاد وكذا توفير مياه

السقي للفلاحين، حيث يخصص القطاع 70٪ من المياه التي تحشد سنويا لصالح الفلاحة، ناهيك عن التسهيلات الكبرى التي مست مسار طلب رخص حفر الآبار والمناقب الموجهة للسقي الفلاحي، أينما سمحت المقومات التقنية لذلك، وهو ما أثمر عن منح عدد معتبر من الرخص خلال السنوات الأخيرة.

وبالعودة إلى انشغالكم، في شقه المتعلق بموعد تسجيل مشروع تحويل مياه واد الشارف إلى سد بوحمدان، أعلمكم بأن هذا الأمر قد ركز عليه القطاع بهدف تعزيز كميات المياه بسد بوحمدان، قصد تدعيم التزويد بالماء الشروب لساكنة بعض البلديات بولاية قالمة وتوفير مياه السقي الفلاحي أيضا.

وتجدر الإشارة إلى أن المشروع محل سؤالكم، هو حاليا في مرحلة إعداد الدراسة، الدراسة جارية الآن، هذه الأخيرة تم تقسيمها إلى مرحلتين، بحيث المرحلة الأولى انتهت، وتعكف حاليا مصالح مديرية الري بولاية قالمة على إعداد المرحلة الثانية والنهائية، وبعد تسليم نتائج الدراسة، سيتم اتخاذ الإجراءات المناسبة فيما يخص تجسيد مشروع تحويل مياه واد الشارف إلى سد بوحمدان.

أما فيما يخص الشق الثاني من سؤالكم، المتعلق بإمكانية توسيع محيط زيت العنبة، ليشمل البلديات السابق ذكرها، فلابد أن أشير إلى إنشاء أو توسعة محيطات السقي الفلاحي، وكما تعلمون، هذا يخضع لعدة معطيات تقنية، أهمها توفر المورد المائي، فلا يكفي أن تكون الأرض فقط، يجب توفر المورد المائي.

إذا كان عندنا بلديات لا تشرب الماء الشروب، سُلم الأولويات واضح، الماء الشروب يأتي قبل الفلاحة، إذن، يجب النظر في هذا الأمر.

بالنسبة لمحيط السقي زيت العنبة المراد توسعته: فإن المساحة الحالية المجهزة المسقيّة، انطلاقا من هذا السد تبلغ 6000 هكتار، يعني هو فيه قرابة 9000 أو يزيد في الشطر الأول والشطر الثاني، مع بعضهما قرابة 10000 هكتار.

نحن في حملة السقي الأخيرة، سقينا 6000 وهذا ما كان متوفرا من السد، والباقي يوجه لمياه الشرب وذلك مع الأخذ بعين الاعتبار حجم المياه المتوفرة بالسد نظرا لنقص التساقطات المطرية، مما يؤثر، بطبيعة الحال، على حجم المياه التي يتم تخصيصها للسقي.

ورغم هذا، أود أن أعلمكم بأن قطاع الري سيقوم ـ مستقبلا ـ باقتراح إنجاز دراسة حول إمكانية توسعة محيط السقي انطلاقا من سد زيت العنبة ليشمل أراضي فلاحية إضافية، لاسيما بالبلديات التي ذكرتموها.

ومن جهة أخرى، أود أن أشير أيضا بأن مصالح قطاع الري، ممثلة بالديوان الوطني للسقي وصرف المياه، قد اتخذت عدة إجراءات من أجل تطوير الري الفلاحي بولاية قالمة من خلال إطلاق مشروع إنجاز أشغال إعادة تأهيل تجهيزات محيط السقي قالمة ـ بوشقوف كمحطة الضغط وتجهيزات أخرى.

ناهيك عن إعادة تأهيل المنشآت القاعدية الأخرى المكونة لهذا النظام والعملية حاليا في مرحلة المناقصة الوطنية.

كما تم اقتراح عملية تخص إنجاز 18 حاجزا مائيا موجها للسقي عبر تراب الولاية وذلك ضمن قانون المالية لسنة 2026 من أجل تدعيم السقي الفلاحي وتنمية الفلاحة في المنطقة.

وفي إطار عمل القطاع على تعميم خيار إعادة استعمال المياه المستعملة المصفاة في الفلاحة وذلك بهدف تثمين هذا المورد المائي من جهة، والتكيف مع الطلب المتزايد على مياه السقي، يعمل القطاع على تشجيع سقي الأراضي الفلاحية بالمياه المستعملة المصفاة، انطلاقا من محطات المعالجة المتواجدة بالولاية ودراسة كل الإمكانيات المتاحة في هذا المجال.

تكلمت عن واد الزناتي مع ممر برج الصباط، فيما يخص الآبار، إن شاء الله، بإذن الله، سترجع الآبار الأربعة التي فقدناها والأشغال جارية، وبإذن الله، يوم السبت سيكون التوزيع وتعود واد الزناتي بـ 3/3.

قبل أن نختم، سيدي الرئيس، المحترم، لا يفوتني أن أتقدم بالتهاني لكل السادة الأعضاء المحترمين الجدد، الذين التحقوا بهذا المجلس الموقر ونتمنى لهم التوفيق خدمة للبلاد والعباد.

وبمناسبة رأس السنة الهجرية أتقدم بخالص التهاني لكل الشعب الجزائري.

سعيد جدا بتواجدي في هذا المجلس الموقر، في كل مرة. شكرا على كرم الإصغاء.

.. "تصفيق" ..

السيد الرئيس: شكرا، شكرا للسيد الوزير؛ أسأل السيد بونفلة إذا كان عنده تعقيب؟ فليتفضل.

السيد نور الدين بونفلة: شكرا سيدي الرئيس، شكرا سيدي الوزير، على الإجابة وكل التوضيحات.

سيدي الوزير، حين تكون لدينا إرادة سياسية وعزيمة تكون النتائج إيجابية، وخير مثال هو إنجاز محطات لتحلية البحر في ظرف زمني قصير، تندرج ضمن الاستراتيجية الوطنية لتحقيق الأمن المائي التي أقرها السيد رئيس الجمهورية، شاهدنا نتائج كبيرة، وأنتم مشكورون عليها سيدي الوزير، وعلى المجهودات المبذولة من طرفكم مع مختلف الفاعلين في سبيل تعزيز الأمن المائي بما يجعل ثقتنا فيكم كبيرة ونودّ أن نرى نفس الإرادة والعزيمة على مستوى ولاية قالمة لتتجسد هذه المشاريع من أجل المساهمة في ضمان التوزيع المنتظم للمياه الصالحة للشرب بكل البلديات، وكذلك توفير كميات كافية من مياه السقي للحد من معاناة الفلاحين في محيط السقي.

سيدي الوزير، إسمح لي، عندي انشغالان فقط، حتى لا أطيل عليكم:

أول انشغال هو حماية المدن من الفيضانات، على سبيل المثال بلدية تملوكة أو بلدية حمام الباي في شطرها وادي المالح، وبلدية وادي الزناتي تخصيص رقم 2، 3 و4.

المواطنون يعانون في هاته المناطق في كل سنة من تساقط الأمطار، وفي كل مرة تتساقط الأمطار تكون الفيضانات كبيرة!

نتساءل عن حماية مشروع حماية المدن من الفيضانات؟

السؤال الثاني، السيد الوزير، فيما يخص محطة التطهير (Station d'épuration) بلدية وادي الزناتي: هذا المشروع يقدم خدمة كبيرة للمنطقة، من خلال تقليل خطر التلوث بسد بوحمدان، وأيضا استعماله للفلاحين في الري الفلاحي.

لهذا نلتمس منكم ـ السيد الوزير ـ مساعدتنا في هذه المشاريع حتى تنجز في أقرب وقت، إن شاء الله، وشكرا على سعة صدركم وشكرا سيدي الرئيس، بارك الله فيكم والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا زميلي المحترم، إذا كان للسيد الوزير رد على التعقيب، فليتفضل.

السيد الوزير: أشكر السيد العضو مرة أخرى وأود أن أقول له بالنسبة لحماية المدن من الفيضانات، سنرى ذلك في هذا المشروع، لكن بالنسبة لمحطة التصفية، لقد زرت قالمة، ووعدت، أنا وعدت، أنه سيكون تسجيل محطة للتصفية من خلال إعداد مشروع قانون المالية 2026 واطلعت على كل الالتزامات التي أعددتها وهي كأولوية ومنها محطة التصفية بواد الزناتي، معي مدير التطهير على مستوى الوزارة، تكلمنا عن هذا الموضوع، حتى حماية المدن مسجل، تملوكة ووادي الزناتي.

يعني أود أن أؤكد للسادة الأعضاء بأن أسئلتهم دائما نرى بأنها تبصرنا بنقائصنا وتبصرنا بالثغرات الموجودة، نقول دائما في قطاع الري، النقائص كبيرة، لكن المجهود كبير والعزيمة أكبر، إن شاء الله، والخير للأمام، إن شاء الله، شكرا سيدي الرئيس.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير.

بهذا نكون قد استنفدنا جدول أعمالنا لهذه الجلسة، أشكر الزملاء الذين عبروا ونقلوا جملة من انشغالات المواطنين عبر آلية الأسئلة الشفوية.

الشكر موصول إلى السادة أعضاء الحكومة الذين قدموا الإجابات على الانشغالات والقضايا المعبر عنها وكذا السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان على حضورها الدؤوب الدائم ومشاركتها أشغالنا.

سنستأنف أشغالنا ظهيرة اليوم، إن شاء الله، على الساعة الثانية والنصف زوالا، وستخصص الجلسة لعرض ومناقشة نص قانون يتعلق بالأوقاف.

وقبل رفع الجلسة، يطيب لي ونحن نستقبل العام الهجري الجديد 1447 أن أتوجه إليكم، أيتها السيدات، أيها السادة أعضاء مجلس الأمة والسيدة والسيد عضوي الحكومة المحترمين، ومن خلالكم إلى عموم الشعب الجزائري، بأحر التهاني وأصدق التمنيات، راجيا من المولى تعالى وبركاته أن يعيد علينا هذه المناسبة الكريمة بما تحمله من قيم إيمانية ومبادئ إنسانية وبلدنا سائر بحول الله وقوته إلى المبتغى الذي أراده وسطره السيد رئيس الجمهورية لبناء

جزائر جديدة منتصرة، جزائر وطيدة الأركان، متينة البنيان، تتعزز فيها العلاقات بين الشعب ومؤسسات الدولة وتحفظ للأجيال الحاضرة والقادمة عزها واحترامها ومناعتها.

شكرا للجميع؛ والجلسة مرفوعة.. "**تصفيق**"..

رفعت الجلسة في الدقيقة الثامنة
بعد منتصف النهار

محضر الجلسة العلنية الخامسة والعشرين
المنعقدة يوم الخميس 30 ذو الحجة 1446
الموافق 26 جوان 2025 (مساءً)

الرئاسة: السيد عزوز ناصري، رئيس مجلس الأمة.

تمثيل الحكومة:

– السيد وزير الشؤون الدينية والأوقاف؛
– السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان.

إفتتحت الجلسة على الساعة الثانية والدقيقة الثامنة والأربعين مساءً

السيد الرئيس: بسم الله والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛ الجلسة مفتوحة.

يسعدني في بداية هذه الجلسة، أن أرحب بالسيد ممثل الحكومة، الفاضل وزير الشؤون الدينية والأوقاف، الدكتور يوسف بلمهدي، وبالسيدة الكريمة وزيرة العلاقات مع البرلمان، وكذا بالمساعدين المرافقين لهما، وبالزميلات والزملاء، الموقرين، أعضاء مجلس الأمة، وبالأسرة الإعلامية.

وقبل الشروع في بنود جدول أعمال الجلسة العامة لأمسية اليوم، وبمناسبة حلول السنة الهجرية الجديدة؛ يشرفني أن أتوجه إلى السيد الفاضل، الدكتور يوسف بلمهدي، وزير الشؤون الدينية والأوقاف، والطاقم الإداري المرافق له، ومجددا إلى السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان الفاضلة، والزميلات والزملاء أعضاء مجلس الأمة، بأجمل عبارات التهاني، مشفوعة بأصدق التمنيات لكم جميعا ولذويكم الكرام بموفور العافية والصحة والهناء، وكل عام وأنتم والجزائر بخير.

يتضمن جدول أعمال هذه الجلسة عرض ومناقشة نص القانون، المُصادق عليه من طرف المجلس الشعبي الوطني بتاريخ 21 أفريل 2025، المتعلق بالأوقاف، واستنادا إلى أحكام المادة 145، الفقرة الثالثة من الدستور، وطبقا لأحكام المادة 39 من القانون العضوي رقم 16 – 12 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، المعدل والمتمم، والمواد 63 و64 و65 (الفقرتين الأولى والثالثة) و69 من النظام الداخلي لمجلس الأمة، أدعو السيد وزير الشؤون الدينية والأوقاف، لعرض نص القانون محل المناقشة، فليتفضل مشكورًا.

السيد وزير الشؤون الدينية والأوقاف: شكرا لكم سيادة الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا ونبينا وحبيبنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا، أما بعد؛

حضرة الفاضل، السيد رئيس مجلس الأمة، المحترم والمبجل والموقر،

حضرة السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان،

حضرات السادة أعضاء لجنة التربية والتكوين والتعليم العالي والبحث العلمي والشؤون الدينية وعلى رأسها، السيد الرئيس المحترم،

حضرات السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الموقر،

السيدات والسادة إطارات مجلس الأمة،

إطارات وزارة العلاقات مع البرلمان،

إطارات وزارة الشؤون الدينية والأوقاف،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بداية، يسعدني أن أتقدم إليكم أصالة عن نفسي ونيابة عن أسرة المساجد وكافة موظفي قطاع الشؤون الدينية والأوقاف، بأصدق عبارات التهاني بمناسبة حلول العام الهجري الجديد 1447، المبارك علينا وعليكم، هجرة حبيبنا محمد صلى الله عليه وسلم، سائلين المولى العلي القدير أن يمتعكم جميعا بموفور الصحة ويُمدكم من عونه ويحمي بلادنا الجزائر ويرعاها، في كنف الأمن والاستقرار، كما أستغل هذه السانحة لتقديم شكري وامتناني للمحترم الفاضل، السيد رئيس مجلس الأمة، الأستاذ عزوز ناصري، ولأعضاء مجلس الأمة على برمجة هذه الجلسة العلنية المخصصة لعرض ومناقشة نص القانون المتعلق بالأوقاف، وبالله عليكم، هذه ليلة العام الجديد الهجري، وهي ليلة الجمعة أيضا، إن شاء الله، وليست من محض الصدف، بل هي أقدار الله سبحانه وتعالى، ليبين للعالمين جميعا، خاصة لمن أراد أن يغير هوية البلد، فيما تَمثلهُ مشروع الاستدمار الفرنسي، نقول له بأن الجزائر بخير، وأنها على نهج الأولين، وعلى نهج محمد صلى الله عليه وسلم الذي هتفنا جميعا يوم الاستقلال، «محمد مبروك عليك الجزائر رجعت ليك» .. **"تصفيق "** ..

سيدي الرئيس المحترم،

الحضور الكريم،

لا يخفى على كريم علمكم بأن مجلس الوزراء المنعقد بتاريخ 7 أفريل 2025، وافق على مشروع القانون المتعلق بالأوقاف، وقد أمر حينها رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، أيضا، في نفس الاجتماع باعتماد آليات الرقمنة في كل مراحل الإحصاء الخاص بأوقاف قطاع الشؤون الدينية، وطبقا لما هو معمول به، تمت عملية إيداع وإحالة مشروع القانون إلى المجلس الشعبي الوطني، حيث، وبعد الدراسة والمناقشة؛ صادق نواب المجلس الشعبي الوطني يوم الإثنين 21 أفريل 2025 على مشروع هذا القانون، وتبعا لذلك، تمت إحالة نص القانون المتعلق بالأوقاف إلى مجلس الأمة الموقر، أين برمجت وفقا لما هو مكرس من إجراءات قانونية، جلسة استماع مخصصة لدراسة نص القانون أمام لجنة التربية والتكوين والتعليم العالي والبحث العلمي والشؤون الدينية بتاريخ 16 جوان، والتي تشرفت بحضورها واستفدنا فيها أيما استفادة من إخواني، أعضاء مجلس الأمة، مشكورين.

وعليه، يشرفني أن أعرض على مسامعكم أهم ما جاء به نص القانون المتعلق بالأوقاف، والذي تضمن مراجعة شاملة لأحكام هذا النص الساري المفعول، وهو قانون رقم 91 – 10 المؤرخ في 12 شوال 1411 الموافق 27 أفريل سنة 1991 والمتعلق بالأوقاف، أكثر من ثلاثة عقود، ونقدر أن هذه المراجعة الجامعة، تعد خطوة مفصلية في مجال إعادة تنظيم الوقف وتسييره، بما يعكس بعده الحضاري وفق رؤية استشرافية راقية، تركز على الحوكمة الراشدة لآلياته.

ما هي مراحل إعداد هذا النص؟

1) إحداث لجنة تقنية تضم أحسن الكفاءات والخبرات من داخل القطاع وخارجه، تولت مهمة الاتصال والتشاور بشكل موسع مع مختلف الفاعلين والخبراء، بهدف بلورة رؤية متكاملة تسمح بتصميم الإطار التشريعي المرجعي المنظم للأوقاف، بما يستجيب لمتطلبات المجتمع وتطلعاته، هذه اللجنة المنشأة في يناير 2022، عملت وفق المنهجية التالية:

– صياغة مواد المشروع بالاستناد على المذاهب الفقهية كلها في اختيار الأحكام، طبقا لما هو مقرر في قواعد أصول الفقه، وبما يتوافق مع المرجعية الدينية الوطنية،

– الاعتماد على الدقة والبساطة، وصياغة الأرضية الأولية للنص،

– الاطلاع على القانون المقارن بما يضمن مواكبة الرؤية التي تم تبنيها في صياغة أحكام النص الجديد، لما تشهده تشريعات بعض الدول الإسلامية التي عرفت قفزة نوعية في إدارة الوقف،

– الاستلهام من التطبيقات العملية الناجحة والتجارب

الوقفية في العالم الإسلامي، وتكييف حصائل هذه الخبرة وفق خصوصية التجربة الجزائرية في هذا الشأن.

2) رفع المشروع التمهيدي للقانون المتعلق بالأوقاف إلى مصالح الأمانة العامة للحكومة من أجل الدراسة والإثراء والمطابقة، وفي هذا الشأن، التأم ممثلو الدوائر الوزارية على مدار 15 شهرا، انعقدت خلالها أكثر من 25 جلسة ابتداء من تاريخ 20 جويلية 2020 إلى منتصف شهر سبتمبر 2023.

3) عرض مشروع النص في اجتماع الحكومة بتاريخ 20 مارس 2024، في قراءة أولى.

4) دراسة مشروع النص في مجلس الوزراء المنعقد بتاريخ 7 أفريل 2024، أين أمر السيد رئيس الجمهورية، بتعميق الدراسة وإثرائها وفق ضوابط جديدة لتسيير هذا القطاع الهام.

5) ثمّ تنفيذا للتوجيهات المسداة، قمنا بدعوة جديدة، مجددة للجنة الخبراء المحدثة المنوه بها، لتكليفها مجددا بتعميق التفكير، في أحكام مشروع القانون من أجل بلورة مقاربة شاملة تسمح بتصميم الإطار المرجعي المنظم للأملاك الوقفية وكيفيات إدارتها وتطويرها وفق ضوابط جديدة للتسيير.

6) ثمّ إحالة مشروع النص في صيغته الجديدة إلى الأمانة العامة للحكومة للإثراء والمطابقة.

7) عرض ودراسة الصيغة المنقحة لمشروع النص من قبل مجلس الحكومة الموقر في اجتماعين مؤرخين على التوالي: 26 فبراير و12 مارس 2025، في القراءة الثانية والثالثة.

8) دراسة مجلس الدولة لمشروع القانون المتعلق بالأوقاف، وقد أبدى رأيه في الموضوع.

9) موافقة مجلس الوزراء، على مشروع قانون يتعلق بالأوقاف بتاريخ 7 أفريل 2025.

10) مصادقة المجلس الشعبي الوطني يوم الإثنين 21 أفريل 2025، على مشروع القانون المتعلق بالأوقاف.

11) دراسة نص القانون المتعلق بالأوقاف في جلسة الاستماع المنعقدة بتاريخ 16 جوان 2025، من قبل لجنة التربية والتكوين والتعليم العالي والبحث العلمي والشؤون الدينية، بمجلس الأمة، الموقر، وها نحن ذا في مراحله الأخيرة.

نظرة موجزة على أوقاف الجزائر، لا أذكر فيها الكثير، ولكن دعوني أستلهم من تاريخ جزائرنا المجاهدة، المناضلة والمكافحة ضد الاستدمار، مذكرا أن مرسوم «دي بورمون» في 8 سبتمبر 1830، بعد الاحتلال بشهرين، قضى بمصادرة الأوقاف والاستيلاء عليها وإلحاقها بالسلطة الاستعمارية، لعلمه أن قوة الجزائر تكمن في هذا القطاع المسمى بالقطاع الثالث أو الطريق الثالث، وغداة استرجاع السيادة الوطنية، بادرت الدولة الجزائرية إلى تدارك الفراغ القانوني والإطار التنظيمي للأوقاف بسن جملة من النصوص التشريعية والتنظيمية، أهمها، المرسوم رقم 64 – 283 والمتضمن نظام الأوقاف الحبسية العامة، وفي قانون الأسرة، سيدتي الفاضلة، وأنت أدرى بذلك، رقم 84 – 11 في فصله الثالث، وهو ما كرسه دستور 2020 من خلال المادة 60، الفقرة الرابعة، بنصها، الأملاك الوقفية وأملاك الجمعيات الخيرية معترف بها ويحمي القانون تخصيصها.

ولقد جاءت الالتزامات (54) للسيد رئيس الجمهورية، في إطار بناء الجزائر الجديدة متناغمة مع نص الدستور المنوه به، على غرار ما جاء في الالتزامين، رقم 23 و43.

إن المتأمل في واقع الأوقاف في بلادنا، وقد أحصينا في مستوى العاصمة فقط، عشرة (10) محاور كبرى للأوقاف، حيث كانت تنظم الإنارة العمومية، تنظم تنظيف الطرقات، تنظم كثيرا من المرافق الصحية، التعليمية وغيرها في العهد الأول. إن المتأمل في هذا الواقع النظير يقف، حقيقة، على أنه وبعد مرور ثلاثة عقود أو يزيد على صدور القانون رقم 10–91 المنوه به، والمعدل والمتمم خلال سنتي 2001، 2002، وقفنا، حقيقة، على أن المنظومة القانونية الحالية لتسيير الأوقاف وإدارتها أثبتت محدوديتها، ومن ثم، ولهذا الغرض، رأينا أن نجدد الدراسة لهذا القانون، الذي يكون أشمل للتطورات الحديثة. إن النص القانوني الحالي يهدف بالدرجة الأولى إلى ترقية أساليب إدارة وتسيير الأملاك الوقفية وفق الضوابط الجديدة التي يمكن إيجازها فيما يلي:

1 – تكييف نص القانون مع جميع توصيات مجموعة العمل المالي (GAFI)، قصد تكييف نص القانون المتعلق بالأوقاف على النحو المناسب، مع الالتزامات الدولية في مجال الوقاية من تبييض الأموال والتمويل الإرهابي ومكافحتهما، عكفنا على تضمينه خمسة أحكام جديدة، تتناغم مع القانون رقم 01–05 المؤرخ في 27 ذي الحجة عام 1425 الموافق 6 فبراير 2005، والمتعلق بالوقاية من تبييض الأموال، وتمويل الإرهاب ومكافحتهما، المعدل والمتمم.

2 – مراجعة الأحكام الجزائية، بما يكفل تعزيز حماية الأملاك الوقفية التي نص عليها الدستور الجديد. في إطار تعزيز حماية الأملاك الوقفية والمحافظة عليها، تم إدراج مواد جديدة تمت، تتضمن ما يأتي:

– أحكاما جديدة جزائية تتضمن عقوبات مشددة للجرائم الواقعة على الأملاك الوقفية المنقولة والعقارية، حماية لها،

– تجريم كل فعل تكون أموال الوقف فيه محل أو نتيجة تبييض الأموال أو تمويل الإرهاب، طبقا للتشريع الساري المفعول،

– الفصل بين الأحكام الجزائية والقواعد الإجرائية التي تحدد الأعوان المؤهلين قانونا لمعاينة هذه الجرائم الواقعة في حق الأوقاف، وكذا التدابير المتبعة في ذلك.

3 – تحديد آليات إدارة الوقف وتسييرها واستغلالها واستثمارها وتنميتها وفق الضوابط المعمول بها، من خلال تفعيل عملية البحث عن هذه الأملاك وإحصائها وحصرها وتوثيقها ورقمنتها داخل الوطن وخارجه.

4 – ربط بيانات الإحصاء العام للفلاحة مع عملية إحصاء وتسوية الأملاك الوقفية المخصصة للفلاحة.

5 – ترقية الأنشطة الخيرية والتضامنية والتكافلية، وبعث الحركية الوقفية وتعزيزها.

6 – تشجيع تنمية استثمار الأملاك الوقفية، خاصة بعد صدور قانون الاستثمار، مع الاستفادة من الأنظمة التحفيزية المنصوص عليها في التشريع الجديد المتعلق بالاستثمار ضمن مبادئ الحرية والشفافية والمساواة، واحترام إرادة الواقفين ونسج تناغم كامل بين الأحكام القانونية الجديدة ذات الصلة بتسيير الوقف وإدارته، وبين واقع الأوقاف اليوم.

ما هو الجديد الذي يحمله مشروع النص؟

إنطلاقا مما سبق ذكره، فإن نص القانون المتعلق بالأوقاف اليوم تضمن 122 مادة، موزعة عبر 12 فصلا، تناولت على الخصوص ما يلي:

أولا، تحديد التعريفات أو التعاريف، التعريفات لتسهيل فهم الأحكام والمواد القانونية فيه، المصطلحات.

ثانيا، توسيع مجال تطبيق قانون الوقف ليشمل الأوقاف العامة والخاصة والمشتركة، تعزيز الشخصية المعنوية للوقف، التوفيق بين المجال الخيري للوقف وأبعاده الاستثمارية التنموية، ترسيخ مبدأ المحافظة على الأملاك الوقفية لتمكينها من تحقيق مقاصدها، واحترام نية الوقف، اعتماد أحكام متناسقة مع قانون الأسرة بما يتوافق مع المرجعية الدينية الوطنية، إدراج عقود وقفية جديدة لم تكن معروفة من قبل، وصيغ استثمارية، أفادها الاجتهاد المعاصر الشرعي، حديثة للشراكة واستثمار الأملاك الوقفية دعما لجهود الدولة في هذا المجال، مجال التنمية، إلغاء جميع الأحكام المخالفة لهذا القانون، لاسيما أحكام القانون –91 10 المؤرخ في 12 شوال 1411 الموافق 27 أفريل سنة 1991 المتعلق بالأوقاف، غير أن النصوص المتخذة لتطبيقه تبقى سارية المفعول إلى غاية صدور النصوص التنظيمية لهذا القانون.

تلكم، سيدي الرئيس، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الموقر، الحضور الكريم، أهم المحاور المشكلة لهذا العرض حول نص القانون المتعلق بالأوقاف، مع خالص الشكر والامتنان على كرم الإصغاء، وقبل ذلك، فنحن كلنا آذان صاغية إلى ما تجود به قرائحكم ونظراتكم وملاحظاتكم وتوصياتكم لرفع، إن شاء الله، هذا النص إلى أن يكون من أجود النصوص التي ستفخر بها الجزائر في عالمنا اليوم، وشكر الله لكم، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا، للسيد الوزير، ممثل الحكومة، على عرضه النص؛ الكلمة الآن إلى السيد أحمد محمود خونة، عضو لجنة التربية والتكوين والتعليم العالي والبحث العلمي والشؤون الدينية، ليقرأ التقرير التمهيدي الذي أعدته اللجنة في الموضوع، نيابة عن مقرر اللجنة، السيد عبد القادر علي، المتواجد حاليا في البقاع المقدسة، فليتفضل، مشكورا.

السيد أحمد محمود خونة (نيابة عن مقرر اللجنة المختصة): بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على رسوله الكريم.

سيدي رئيس مجلس الأمة، المحترم، الأستاذ عزوز ناصري،

سيدي وزير الشؤون الدينية والأوقاف،

السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان،

السيدات والسادة أعضاء المجلس الموقرون،

زميلاتي، زملائي من رفقاء الوزارتين،
وسائل الإعلام،
السلام عليكم جميعا ورحمة الله تعالى وبركاته.
قبل أن أتلو هذا التقرير، أستسمح، السيد الرئيس، أن أعبر عن خاطرة في بداية هذا الخطاب، رغم أنه هذا أول خطاب ألقيه في جلسة علنية في رئاسة السيد الرئيس، الذي كنا في مجموعة الثلث الرئاسي، نحتكر توجيهاته وفوائده، واليوم أصبح متاحا لكل الكتل ولكل الأعضاء.
في الحقيقة، نحن عندنا في أمثال ثقافتنا العربية، وينسب إلى سيدنا عمرو بن العاص، يقول: «إن الإبل التي اعتدنا أنها لا تحن، يقول: حرّك لها حُوَارها تحن»، يعني صغير الإبل، لما تحركه ستجد الإبل تدمع وتسيل حليبها، فأنا، في الحقيقة، قبل أن أحظى بثقة السيد رئيس الجمهورية، أن أكون تحت هذه القبة البرلمانية، في مجلس الأمة، اشتغلت لمدة 29 سنة وأربعة أشهر متواصلة في قطاع الشؤون الدينية، ولذلك لما رأيت الزملاء، أصابني نوع من الحنين يعني.. **"تصفيق"**..
فبسم الله الرحمن الرحيم،
السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيد وزير الشؤون الدينية والأوقاف، ممثل الحكومة المحترم،
السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان المحترمة،
زميلاتي الفضليات، زملائي الأفاضل، أعضاء مجلس الأمة الموقرون،
أسرة الإعلام،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.
يشرفني أن أتلو على مسامعكم التقرير التمهيدي الذي أعدته لجنة التربية والتكوين والتعليم العالي والبحث العلمي والشؤون الدينية، لمجلس الأمة، حول نص قانون يتعلق بالأوقاف.
السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
زميلاتي الفضليات، زملائي الأفاضل،
لقد شرعت لجنة التربية والتكوين والتعليم العالي والبحث العلمي والشؤون الدينية في دراسة نص قانون يتعلق بالأوقاف، بناء على إحالة من السيد عزوز ناصري، رئيس مجلس الأمة، مؤرخة في 28 ماي 2025، تحت رقم 25/15–الديوان، في اجتماع عقدته بمقر المجلس، بالقاعة الشرفية «الشهيد مصطفى بن بولعيد»، برئاسة السيد نبيل خوالدية، رئيس اللجنة، ظهيرة يوم الإثنين 16 جوان 2025، حضره السيد مراد لكحل، نائب رئيس مجلس الأمة مكلف بشؤون التشريع والعلاقات مع الحكومة والمجلس الشعبي الوطني، استمعت فيه اللجنة إلى عرض قدمه ممثل الحكومة، السيد يوسف بلمهدي، وزير الشؤون الدينية والأوقاف، بحضور السيدة كوثر كريكو، وزيرة العلاقات مع البرلمان، شرح فيه بالتفصيل أسباب المبادرة بمشروع قانون يتعلق بالأوقاف وكذا مختلف المحاور التي تضمنها النص.
السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
زميلاتي الفضليات، زملائي الأفاضل،
ثمن أعضاء اللجنة، خلال دراستهم النص، مجمل الأحكام والتدابير والآليات الجديدة، التي أتى بها؛ وعقب عرض ممثل الحكومة، السيد وزير الشؤون الدينية والأوقاف، طرح جملة من الأسئلة والانشغالات والملاحظات، تمحورت أساسًا حول ما يلي:
– أسباب تأخر الحكومة في المبادرة بتقديم مشروع القانون المتعلق بالأوقاف،
– تحديد نسبة الأوقاف في الجزائر ومداخيلها،
– كيفية منح قروض حسنة من ريع الوقف لفائدة المستحقين،
– الإجراءات والآليات المتخذة لحماية الأملاك الوقفية،
– نسبة التقدم في عملية جرد الأملاك الوقفية،
– مصير الأملاك الوقفية أو الأوقاف التي تم الاستيلاء عليها،
– طلب توضيحات حول الحبوس،
– مدى استرجاع الأراضي الفلاحية الوقفية الممنوحة في إطار الامتياز الفلاحي،
– نسبة تقدم الرقمنة في قطاع الشؤون الدينية.
السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
زميلاتي الفضليات، زملائي الأفاضل،
في مستهل رده على أسئلة وانشغالات أعضاء اللجنة بخصوص توقيت تقديم مشروع القانون، أنه جاء في وقته المناسب، وذلك تنفيذا لتوجيهات رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، في إطار تحيين المنظومة القانونية بما يتماشى وأحكام دستور الفاتح من نوفمبر 2020، من أجل بلورة مقاربة شاملة، تسمح بتصميم الإطار المرجعي المنظم

للأملاك الوقفية، وكيفية إدارتها وتطويرها وفق ضوابط جديدة للتسيير، وللعلم، فإنه تم في جانفي سنة 2022 استحداث لجنة تقنية تضم أحسن الكفاءات والخبرات من داخل القطاع وخارجه، تولت مهمة الاتصال والتشاور بشكل موسع مع مختلف الفاعلين والخبراء، لوضع الإطار التشريعي المنظم للأوقاف؛ وأفاد أنه تم إشراك جميع القطاعات في عملية إعداد مشروع هذا القانون، بما في ذلك الهيئات والمؤسسات الدينية، وذلك لإثرائه وحرصا على الإلمام بمختلف الجوانب المرتبطة بالوقف.

وبالنسبة لعلاقة القرض الحسن بالوقف، أوضح ممثل الحكومة، أن القرض الحسن يندرج ضمن العمل التنموي، في حين أن الوقف له طابع اجتماعي وخيري، وأشار أن العديد من الأوقاف أنشئت لأغراض اجتماعية، مما يوجب تطوير أموال الوقف وتنميتها والاستفادة من عائداتها، فجاء نص هذا القانون للتوفيق بين المجال الخيري للوقف وأبعاده الاستثمارية التنموية.

وفي ذات السياق، أوضح أن النص تضمن آليات تنظيمية، من بينها إنشاء سجل وطني خاص بالأوقاف، ما من شأنه ضمان استفادة المستحقين، وسيتم تنظيمه في إطار النصوص التطبيقية التي ستصدر لاحقا لهذا النص.

وأوضح، بخصوص عوائد الأوقاف، أن الهدف من تحصيلها هو تمكين البسطاء من عمل يعيلون به أسرهم ويحفظ لهم كرامتهم، حتى وإن كانت هذه العوائد بسيطة.

وبشأن القيمة العينية للأملاك الوقفية، أفاد أن عدد الأملاك الوقفية المسجلة إلى حد الآن هو 15926 ملكاً وقفياً، وأضاف كذلك أنه لا يمكن تحديد القيمة العينية للأملاك الوقفية إلا بعد استكمال عملية جردها، حيث تتحدد قيمة العين الموقوفة حسب موقعها وحالتها، وقد تضاعفت القيمة العينية سنة 2024 بنسبة 100٪، مؤكّدًا، أن النص جاء بأحكام جزائية تكفل تعزيز حماية الأملاك الوقفية، الأمر الذي من شأنه أن يحدث نقلة نوعية في قيمتها.

وفيما يتعلق بطرق الاستثمار في الأملاك الوقفية، أوضح ممثل الحكومة أنه سيتم عقد اتفاقيات مع دوائر وزارية ذات صلة مثل وزارة الصناعة بالنسبة للعقار الصناعي، ووزارة الفلاحة بالنسبة للعقار الفلاحي، بهدف تسهيل الاستغلال والاستثمار في هذه الأوعية العقارية.

وأضاف أن النص جاء بإجراءات عديدة تسهيلية من بينها استفادة الأملاك الوقفية من إعفاءات جمركية وجبائية، إضافة إلى استفادتها من إجراءات تحفيزية، تتضمنها التشريعات الاستثمارية.

وبشأن الأراضي المحبوسة، أكد أن النص جاء لتسهيل عمليات الإحصاء، المسح والجرد الخاصة بهذه الأراضي، وتم اعتماد ما يسمى بالإشهار في عمليتي المسح وتسجيل الأراضي والأوعية العقارية الفلاحية، وسيتم تفصيل هذه الإجراءات ضمن النصوص التنظيمية المرتبطة بهذا النص.

وبخصوص تسيير الأملاك الوقفية من قبل جهات غير دينية، أوضح أن تسيير الأملاك الوقفية هو من اختصاص الديوان الوطني للأوقاف، وذلك بعد إعلان العقار كوقف رسمي وتسجيله ضمن الأملاك الوقفية.

وبالنسبة لمتابعة حصائل ومحصلات عوائد الأملاك الوقفية، أكد ممثل الحكومة، أنها تتابع من طرف وكيل الأوقاف، وتجمع وتودع في مستودع وصندوق خاص، يستخدم لإنجاز مشاريع وقفية مستقبلية دون الحاجة إلى طلب التبرعات، وأوضح كذلك أن تحويل الأموال التي تخصص للوقف، سواء من داخل البلاد أو خارجها، يتم عبر حساب خاص بالديوان الوطني للأوقاف.

وفيما يخص حماية الأضرحة، أوضح ممثل الحكومة، أن أضرحة الأولياء وكذا الزوايا، تحظى باهتمام الدولة، في إطار توجيه الجهود نحو تنمية هذه الأماكن واستغلالها، خاصة في السياحة الدينية، وأشار كذلك أن المتابعة تقتصر على المرافقة دون التدخل في تسييرها، نظرا لارتباطها ببعض الدوائر الوزارية الأخرى، وعلى رأسها وزارة الداخلية، وللعلم، فإن أغلب الأضرحة والزوايا أصبحت اليوم مؤسسات قائمة بنفسها.

وبالنسبة للمفي الجرد والرقمنة، أفاد ممثل الحكومة، في عرض هذا القانون أن عملية جرد الأملاك الوقفية بلغت مراحل متقدمة مثلها مثل عملية الرقمنة التي تتم تحت إشراف وبالتنسيق مع المحافظة السامية للرقمنة، مع الإشارة أن قطاع وزارة الشؤون الدينية كان سبّاقا في رقمنة العديد من مصالحه وإجراءات سير العديد من الهياكل التابعة له، على غرار الديوان الوطني للحج والعمرة، وقد بلغت نسبة رقمنة الأملاك المحولة إلى وقف نحو 58٪.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

زميلاتي الفضليات، زملائي الأفاضل،

إستخلصت اللجنة من دراستها نص القانون المتعلق بالأوقاف، ومن مضمون عرض ممثل الحكومة وردوده حول الانشغالات والأسئلة والملاحظات التي طرحها أعضاء اللجنة، أن هذا النص يعدّ لبنة أساسية في تنظيم الإدارة الوقفية، حيث جاء بأحكام وضوابط جديدة تهدف إلى تعزيز السياسة الاجتماعية والاقتصادية التي تنتهجها بلادنا في مجال حماية الأوقاف.

كما يهدف أيضا إلى تنظيم الأملاك الوقفية، تعزيز شفافيتها وتشجيع الاستثمار فيها، مع حمايتها من الاستغلال غير القانوني، الأمر الذي سيساهم ـ لا محالة ـ في تنمية الاقتصاد الوطني وتنويع مداخيله تحقيقا للتماسك والتكافل الاجتماعي ودعم جهود الدولة الخيرية في هذا المجال.

ذلكم، سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم، زميلاتي الفضليات، زملائي الأفاضل، هو التقرير التمهيدي الذي أعدته لجنة التربية والتكوين والتعليم العالي والبحث العلمي والشؤون الدينية، لمجلس الأمة، حول نص قانون يتعلق بالأوقاف.

شكرا لكم على كرم الإصغاء والمتابعة.

السيد الرئيس: السيد الوزير، محظوظون اليوم، حتى المقرر من عائلة الشؤون الدينية! يعني كل شيء.. الله يبارك في هذه الأمسية، على حسب ما يرام، إن شاء الله رب العالمين، الحمد لله، شكرا للسيد المقرر.

ننتقل الآن إلى المناقشة العامة حول نص القانون المعروض علينا، والكلمة لأول مسجل هو السيد عبد الفتاح شبيرة، فليتفضل مشكورا.

السيد عبد الفتاح شبيرة: السلام عليكم، السيد الرئيس، حفظك الله، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسولنا الكريم، محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه.

السيد رئيس مجلس الأمة الفاضل،

السيد وزير الشؤون الدينية والأوقاف المحترم،

السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان، والوفد المرافق لكما، مرحبا،

زميلاتي، زملائي السادة أعضاء مجلس الأمة الموقرون، أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أتقدم لكم، السادة الحضور جميعا وكافة الشعب الجزائري والأمة الإسلامية، بخالص وأصدق عبارات التهاني وفائق الأماني بمناسبة حلول السنة الهجرية الجديدة 1447، سائلا العلي القدير، أن يديم علينا وعليكم السعادة والهناء والصحة والستر والعافية.

في البداية، أستسمحكم من أجل أن أرفع أجمل عبارة الثناء والتقدير إلى بعثة الحج الجزائرية لهذا العام، برئاسة السيد وزير الشؤون الدينية والأوقاف، الدكتور يوسف بلمهدي، والتي جسدت هذا العام مثالا يحتذى به في حسن التنظيم وجودة الأداء والإخلاص في خدمة حجاج بيت الله الحرام، لقد سطر أفراد البعثة الجزائرية بكل فئاتهم صفحة مشرقة في سجل بعثات الحج الوطنية، تعبر عن مدى الالتزام والحرص على تنفيذ توجيهات السيد رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، الذي أولى رعاية، أولى رعاية الحجاج الجزائريين، أهمية قصوى وجعل من خدمتهم أولوية سامية للدولة الجزائرية، كما جاءت هاته الجهود المباركة تحت إشراف مباشر ومتابعة دؤوبة من قبل السيد وزير الشؤون الدينية والأوقاف، الدكتور يوسف بلمهدي، الذي لم يدخر جهدا في تسخير كل ما يلزم لضمان موسم حج ناجح ومتميز من جميع الجوانب، ولعل أبلغ دليل على ريادة بعثة الحج في هذا الموسم، هو نيلها المرة الثانية على التوالي، الجائزة الذهبية "لبيّتم" من قبل وزارة الحج السعودية، بالمملكة العربية السعودية لأفضل البعثات تنظيما وتكفلا بحجاجها، وهو تتويج مشرف يعكس اعترافًا دوليًا رسميًا بجهود الدولة الجزائرية في الارتقاء بمستوى الخدمة المقدمة لحجاجها، ويؤكد أن ما تحقق لم يكن عشوائيا، بل ثمرة تخطيط دقيق وعمل جماعي منسجم.

أما البعثة الطبية والتي كان لي الشرف أن كنت عضوا فيها لمدة 14 سنة، فكانت نموذجا راقيا في التكفل بالحجاج، من خلال متابعة طبية دقيقة داخل الفنادق وفي المخيمات، وتوفير الأدوية والتجهيزات اللازمة، والاستجابة السريعة للحالات الطارئة، مما ساعد على تجاوز الكثير من الصعوبات التي قد تعترض الحجاج في مثل هذه الظروف، وإذ أبارك، وإذ أبارك لكل أفراد البعثة من أطباء وأئمة وحماية مدنية وإداريين ومرافقين ومؤطرين هذا الإنجاز المستحق، فإننا نثمن

عاليا الأداء المشرف الذي عكس صورة الجزائر الحضارية، وأكد من جديد، أن خدمة الحجاج مسؤولية وطنية ودينية سامية، تتجند لها الدولة بكل مكوناتها، فنسأل الله عز وجل أن يجزي كل من ساهم في إنجاح هذا الموسم خير الجزاء، وأن يعيد حجاجنا سالمين، غانمين، مقبولاً حجهم، ومغفورا ذنبهم.

سيدي الرئيس،

السيد الوزير،

إن نص القانون المتعلق بالأوقاف والمعروض على مجلسنا الموقر يجسد نقلة نوعية في التشريع الجزائري، ويعيد لمؤسسة الوقف دورها الحيوي في خدمة المجتمع، ضمن رؤية تنموية قائمة على مبادئ الشفافية والعدالة الاجتماعية. إن هذا النص الجديد يعكس الإرادة السياسية العليا التي عبر عنها رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، في إعادة بعث مؤسسة الوقف كأداة استراتيجية في دعم جهود الدولة، خصوصا في القطاعات الحيوية، كالصحة والتعليم والتضامن الوطني، معتبرا أن ما جاء بهذا المشروع من تدابير عملية واستشرافية، يؤسس لتفعيل حقيقي لمقدرات الحظيرة الوقفية. إن ما يحتسب لهذا المشروع، هو تضمينه آلية رقمنة الحظيرة الوقفية، تنفيذا للتوجيهات الصريحة التي أصدرها رئيس الجمهورية، من أجل تحديث إدارة الأملاك الوقفية، وضمان تتبعها بدقة وشفافية، وهي خطوة غير مسبوقة في تاريخ تسيير الوقف بالجزائر، نحن أمام نص قانون يتجاوز الطابع التقليدي في معالجة قضايا الوقف، ليؤسس نظام تسيير حديث، يعتمد على الرقمنة كأداة للحوكمة والانفتاح على الاستثمار المشروع كوسيلة لتنمية الموارد وتحقيق الاستدامة المالية دون التفريط في المرجعية الدينية التي تقوم عليها مؤسسة الوقف، إننا نثمن في هذا المقام ما بذلته وزارة الشؤون الدينية والأوقاف في إعداد هذا النص المتكامل، الذي يراعي المرجعية الدينية الوطنية، ويستجيب في الآن ذاته للمتطلبات الحديثة لتسيير المال العام، ويفتح آفاقا واسعة لإعادة ثقة المواطنين في مؤسسة الوقف، باعتبارها صدقة جارية ذات أثر ممتد في خدمة الفرد والمجتمع.

وإني أعلن الدعم الكامل لهذا النص الهام، وأدعو إلى تعبئة وطنية لمرافقة تطبيقه ميدانيا، بعد المصادقة عليه، من خلال إشراك المجتمع المدني، وتكثيف الحملات التوعوية، وتحفيز المواطنين على المساهمة الفعالة في بناء مؤسسة وقفية قوية، شفافة ومنتجة.

شكرا لكم على كرم الإصغاء، المجد والخلود لشهدائنا الأبرار، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

.. **"تصفيق"** ..

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد الفتاح شبيرة؛ أنا قلت ـ السيد الوزير ـ بعد قراءة التقرير من طرف المقرر والمداخلة الأولى للسيد شبيرة أن الأمور مضبوطة.. **"تصفيق"** .. فشهادة شاهد من أهلها، يعني، شهادة السيد شبيرة، تنمّ عن تجربة كبيرة بالنسبة للحجاج، بالنسبة لمساعي سيادتكم وكل موظفي وإطارات وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، إذ يمكن أن نتوقف هنا ونوافق على القانون.. **"تصفيق"** .. السيد الوزير.

ننتقل الآن إلى المتدخل الثاني، وهو السيد جلول حروشي، فليتفضل مشكورًا.

السيد جلول حروشي: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

الفاضل، السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد وزير الشؤون الدينية والأوقاف المحترم، ممثل الحكومة،

السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان المحترمة،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة المحترمون،

السادة إطارات المجلس والوزارتين،

أسرة الإعلام،

الجمع، الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بداية، في الحقيقة، أود أن أعبر عن سعادتي الغامرة في أن يعرض هذا القانون، الذي فيه بركة، ويناقش في هذا اليوم، وفي هذه الأمسية المباركة، أمسية ليلة الفاتح للسنة الهجرية 1447، لأن هذا القانون مستمد من شريعتنا وفقهنا، ونحن أمة فقه، فاسمحوا لي، سيدي الوزير، أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان لرئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، الذي حَرِص كل الحرص على أن يرى النور هذا القانون

في كامل حلته الأنيقة، كما أتقدم لشخصكم الكريم ومن خلالكم، إلى كافة الإطارات والكفاءات، التي سهرت على صياغة هذا القانون، بلغة دقيقة ورصينة ورفيعة، وأخرجته لنا، هذا الإخراج الرائع الذي يعد مكسبا للقطاع خاصة وللجزائر عامة، فالشرف لنا، فالشرف لنا أن نحتفي بمناقشة قانون يتناول الوقف، هذا النظام الإسلامي، الفقهي، المجتمعي، الإنساني العظيم، الذي ما فتئ أن سجل به المؤرخون والعلماء والفقهاء صفحات مشرقة بيضاء ناصعة في تاريخنا، حُقَ لنا أن نفخر، حُقَ لنا أن نفخر، ونحن إذ نستذكر أن مقومات عودة ونهضة هذه الأمة انطلاقا من تشريعها ومدارسها الفقهية العظيمة.

السيد رئيس مجلس الأمة،

السيد الوزير،

وإذ نثمن عاليا ما جاء به نص هذا القانون، والذي سمح ببلورة رؤية شاملة لتصميم الإطار المرجعي المنظم للأوقاف، سيسمح لنا ـ لا محالة ـ من إحداث ديناميكية وقفية جديدة، لكن لا بأس ببعض الملاحظات، الشيء الإيجابي الذي تضمنه النص، وهو تكريسه واحترامه إرادة الواقف في العديد من مواده:

أولا، المادة 5، والتي أدرجت الوقف في أنواعه الثلاثة:

- الأملاك الوقفية العامة،
- الأملاك الوقفية الخاصة،
- والأملاك الوقفية المشتركة،

وهو ما يشجع على الاستثمار الوقفي.

ثانيا، المادة 12، لم يتم إدراج الأملاك الوقفية الخاصة في الإعفاءات الجبائية والجمركية، ونحن نشجع الاستثمار الوقفي.

ثالثا، لم نلاحظ أي مصطلح يتحدث عن الزوايا، ونحن نثق بأن الزوايا هي صمام الأمان في المرجعية الدينية.

رابعا، وأخيرا، المادة 53، لم تتناول الأموال الوقفية، التي كانت قبل صدور القانون غير موثقة، القانون هذا، في الحقيقة، ينص على أن من الآثار، إذا لم يكن العقد الوارد على الأملاك الوقفية غير موثق، يكون أثره البطلان وكأنه لم يكن، لذا نرى، سيدي الوزير، أن الأوقاف التي أبرمت ولم توثق قبل صدور هذا القانون من المفروض أن يرصد لها نص أو تذكر في النصوص التنظيمية بتوضيح، يوضح وضعيتها القانونية،

وفي الأخير، سيدي الوزير، ساكنة أدرار ينتظرون منكم تجسيد معهد الأئمة، هذا طلب خاص، فشكرا، سيدي الوزير، وفقكم الله، شكرا على كرم الإصغاء، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

شكرا سيدي الرئيس.

السيد الرئيس: شكرا للدكتور جلول حروشي؛ والكلمة الآن للسيد ميلود حنافي، فليتفضل مشكورا.

السيد ميلود حنافي: شكرا للسيد الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد رئيس مجلس الأمة، المحترم،

السيد وزير الشؤون الدينية والأوقاف، المحترم،

السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان، المحترمة،

الوفود المرافقة لأصحاب المعالي،

الزميلات والزملاء الأعضاء الكرام،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يشرفني عشية حلول السنة الهجرية المباركة، وليلة غرة شهر محرم، أن أتناول الكلمة أمام هذا المقام الموقر، ونحن نناقش نص قانون الأوقاف في لحظة يتقاطع فيها البعد الزمني المقدس مع البعد القانوني الاستراتيجي، يروم إحياء واحدة من أعرق مؤسسات الأمة، مؤسسة الوقف التي شكلت عبر العصور، رافعة للهوية، وذراعا اجتماعية راسخة.

إن الجزائر، وهي تسير بثبات نحو أفق الجزائر الجديدة المنتصرة، تعيش لحظة تأسيسية بامتياز، ترسخ فيها القيم، وتبنى فيها المؤسسات، وتستعاد فيها الروح الوطنية الصافية التي صمدت في وجه المستعمر الغاشم، وتعانقت تحت رايات الزوايا، والجوامع، والكتاتيب، لتصنع من التضامن الشعبي، قلعة لا تغلب.

وهل ننسى أن الوقف في تاريخنا كان على الدوام سلاحًا من سلاح المقاومة الباسلة، ودرعا للهوية، ومنارة للعلم، ومصدرا لحفظ الكرامة إبان الاستعمار؟ إن نص القانون المعروض علينا اليوم ليس مجرد مراجعة تقنية

لنص سابق فحسب، بل هو نقلة نوعية نحو تأطير عصري لمؤسسة الوقف، ضمن رؤية تنموية متكاملة تجمع بين روح الشريعة ومقتضيات الاقتصاد، وبين فضيلة الإحسان وواجب الحوكمة.

وكم أسعدني أن أجد في هذا النص بعدا شموليا يعيد الاعتبار لمكانة الوقف في المنظومة الوطنية، من خلال إدراج الأوقاف الخاصة والمشتركة، إلى جانب الأوقاف العامة، وهو توسيع محمود يعكس مبدأ الحرية في فعل الخير، ويفعِّل مشاركة المواطن في الحياة الاقتصادية، والاجتماعية بعيدا عن البيروقراطية ومركزية القرار.

وأشيد هنا بإدراج الوقف المؤقت، وعلى رأسه وقف القرض الحسن، كآلية فقهية راقية واستثمارية ذكية تواكب التحولات وتستجيب لحاجات المجتمع، وتعيد للوقف ديناميته التاريخية، التي لم تكن جامدة ولا تقليدية، بل متجددة بتجدد مقاصدها من تعليم وصحة وإيواء وإغاثة ومناصرة المستضعفين.

كما أثمن ما تضمنه النص من فتح أبواب جديدة أمام وقف رأس المال بمختلف أشكاله من الأوراق المالية إلى الأسهم، إلى النقود، إلى الحقوق الفكرية، فهذا الانتقال من وقف العقار إلى وقف الفكر والابتكار، يعبر عن نقلة ذهنية وحضارية تستحق الدعم والتثمين.

غير أن كل هذه الإيجابيات لن تؤتي أكلها إلا إذا أحيطت بسياج محكم من الشفافية والرقابة والحكامة الرشيدة، فحسن النية لا يغني عن دقة التدبير، وصفاء المقصد لا يغني عن صرامة المراقبة.

ومن هذا المنطلق، أقترح في هذا السياق:

– تعزيز الرقابة المالية والإدارية، من خلال آليات تنفيذية واضحة، ترفق بالنص، تحمي إرادة الواقفين وتصون المال الوقفي من العبث والاستغلال،

– الاعتراف بالشخصية المعنوية المستقلة للوقف، مع تمكينه من التملك والتصرف والتقاضي، دون الحاجة إلى وساطة الإدارة بما يكرس استقلاليته، ويمنحه قوة قانونية ذاتية،

– التحكم العقلاني في الامتيازات الجبائية مع اشتراط تحقيق أثر اجتماعي وتنموي ملموس، حتى لا تتحول هذه الإعفاءات إلى بوابة للتهرب أو التفريط في المال العام.

وأثمن كذلك ما جاء في النص من أحكام تتعلق بمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، إذ لا يمكننا أن نعيد الثقة للمواطن والمؤسسات إلا إذا حصَّنا فعل الخير من شبهة الجريمة، وصنّا مال الوقف من أن يتحول إلى غطاء لأجندات قد تكون خفية.

إننا اليوم لا نصادق على قانون فحسب، بل نوقع على عهد متجدد مع ضمير الأمة، مع روح التضامن التي ميزت شعبنا، ومع ذاكرة الأوقاف التي علمتنا أن المجتمع القوي هو الذي ينفق من ماله، لا من عجزه، ويعتمد على تكافله، لا على صداقة غيره.

فلنجعل من هذا القانون بوابة لعصر جديد، تستعاد فيه مكانة الوقف، لا كأثر تاريخي، بل كمؤسسة فاعلة ومهيكلة، تساهم في تحقيق أهدًاف التنمية المستدامة، في ظل دولة القانون التي يشيِّدها رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، بالحكمة والعزيمة لتكون الجزائر كما أرادها الشهداء، حرة، عزيزة، عادلة، شفافة وموحدة.

نبارك هذا المشروع ونحسن تنزيله ونعمل جميعا على جعله إطارا جامعا بين روح الشريعة ونداء التنمية ووفاءً لتاريخ وقفي مشرق، ينبغي أن يستمر.

شكرا لكم على حسن الإصغاء، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته، شكرا للسيد الرئيس.

السيد الرئيس: شكرا للسيد ميلود حنافي؛ المتدخل الرابع كان السيد مراد لكحل، هو غائب، ومعذور، سيقدم مساهمته مكتوبة، إن شاء الله، نمُر مباشرة إلى المسجل الخامس في القائمة، وهو السيد رشيد العايب، فليتفضل مشكورا.

السيد رشيد العايب: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد وزير الشؤون الدينية والأوقاف المحترم،

السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان المحترمة،

زميلاتي، زملائي أعضاء المجلس الموقر،

أسرة الإعلام الكريم،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

هذا النص جاء بغية تعديل ومراجعة القانون 91 – 10

المؤرخ في 27 أفريل 1991 المتعلق بالأوقاف، حيث إنه وفق نص المادة 23 من قانون التوجيه العقاري، أصبحت الأوقاف صنفا من الأصناف القانونية للملكية العقارية المعترف بها في الجزائر، والحديث عن الأوقاف، يجعلنا نتكلم عن موضوع شرعي، فقهي، قانوني، يضرب في أعماق التاريخ الجزائري، ويذكرنا بما قام به الأخيار من أبناء هذا الوطن في وقف ما يملكون في سبيل الخير والمنفعة العامة، بل تعدت الأوقاف حدود الوطن كأوقاف الحرمين، التي حُبست بالحرم المكي والمدني خلال القرن الماضي، وأقدم منها أوقاف أبي مدين شعيب بالقدس الشريف، وللجزائريين أوقاف في بلاد كثيرة حلوا بها، كمصر وغيرها، هذا ما يجعل من الوقف منظومة فقهية وقانونية من جهة، ومنظومة إنسانية وحضارية من جهة أخرى، خاصة إذا أدركنا عمق الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والمعرفية الناجمة عن الاستثمار الوقفي، والتي بإمكانها لو تم استغلالها خير استغلال، أن تخفف عن الدولة كثيرا من الأعباء المالية؛ وفي هذا الاتجاه وجب على إدارة الأوقاف بوزارة الشؤون الدينية رصد الأوقاف الخارجية والداخلية للجزائريين، بإعداد بطاقية وطنية موحدة لأجل إعداد أرضية صلبة ومتينة لوقف استثماري ومعرفي، متكامل، رغم أن هذا العمل صعب جدا، خاصة مع تأثير الاحتلال الفرنسي وتأثير عامل الزمن، ولكنه أمر لابد منه، وتحرير الأوقاف يبقى شكلا آخر من أشكال الاستقلال الوطني، وهذه بعض الملاحظات إزاء بعض المواد:

– ففي المادة 15 من النص: من شروط الوقف، ينبغي إضافة الأهلية القانونية، وهذا أمر معروف وبديهي.

– المادة 17: ينعقد الوقف بالإيجاب والقبول، وهذا يخص الوقف الخاص، أما الوقف العام فهو من عقود التبرع، ولا حاجة للقبول فيه، خاصة إذا كان موجها إلى شخص معنوي.

– المادة 32: يكتسب الوقف الشخصية المعنوية بمجرد إنشائه، وهنا مسألة قانونية في غاية الأهمية، وهذا ما نصت عليه المادة 49 من القانون المدني، التي أعطت للوقف الشخصية الاعتبارية.

فهل الوقف الذي يكتسب الشخصية المعنوية هو العين الموقوفة كالمسجد أو المسكن أو المزرعة، أم مقصود به كل الأملاك الوقفية المندرجة تحت إدارة مديرية الشؤون الدينية والأوقاف؟

لأن الأمر يختلف كليا، فإذا كان المقصود هو الأول، فإن المسجد والعقار الموقوف تكون له الشخصية المعنوية التي تؤهله للتقاضي والاستقلال المالي، وإذا كان المقصود به الثاني، فإن مديرية الشؤون الدينية هي في حد ذاتها ليست لها شخصية معنوية، حيث إنها تابعة لوزارة الشؤون الدينية.

ومما يلفت انتباهنا أيضا، ونحن نتصفح مواد هذا النص القانوني، خُلوّه من الإشارة المباشرة والتخصيصية للزوايا، ذلك أن الزوايا قائمة على الوقف، وهو مرتبط بها ارتباطا وثيقا، والتاريخ والحاضر شاهدان على ذلك، ولا يمكن بأي حال من الأحوال، الحديث عن الوقف دون ربطه بالزوايا، وهي مؤسسة دينية، تربوية، اجتماعية وسطية، ساهمت وتساهم في بناء الإنسان وتنشئته، وكان لها دور تاريخي عظيم أثناء الاستعمار في حماية الدين والمحافظة على اللغة العربية والهوية الإسلامية للمجتمع الجزائري، وعليه، فمن وجهة نظرنا، نرى أنه كان من الضروري والأجدر الإشارة بصفة خاصة إلى وقف الزوايا، بل والتشديد عليه، من باب إنصافها وصونها.

وأخيرا، كل الشكر والامتنان للجميع على حسن المتابعة والإصغاء، وبارك الله فيكم جميعا، المجد والخلود لشهدائنا الأبرار وتحيا الجزائر.

السيد الرئيس: شكرا للسيد رشيد العايب؛ الكلمة الآن للسيد محمد بلعياشي، فليتفضل.

السيد محمد بلعياشي: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم، أستاذنا عزوز ناصري،

السيدة الوزيرة الكريمة،

السيد الوزير المحترم، الدكتور الفاضل،

إطارات الدولة السامية، المرافقون لهم المحترمون،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلسنا الموقر المحترمون،

أسرة الإعلام والصحافة،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

في البداية، سيدي الوزير، الفاضل، الدكتور يوسف بلمهدي، لا يسعني إلا أن أرفع لكم آيات الشكر والعرفان

على مجهوداتكم الجبارة، واهتمامكم بفئة حجاجنا الميامين، وإنجاح موسم الحج، لاسيما التكفل الجيد والتأطير المنظم من طرف جميع المصالح المتدخلة في العملية، للتكفل التام وتهيئة الظروف لأكثر من 2485 حاجا على مستوى مطار مصالي الحاج، بزناتة، بتلمسان، ممثلين لأربع ولايات مجاورة، لا سيما، ولاية النعامة، وسيدي بلعباس، وعين تموشنت، والبيض، للموسم الثاني على التوالي، فالعلامة الكاملة بحول الله، أيضا، مثمنين ما جاء في نص هذا القانون المتميز والهام، والقيمة المضافة في المجال التشريعي الخاص بإعطاء العناية اللازمة والضرورية لهذا الملف الحساس، وهو ملف الأوقاف، وفي هذا الإطار، سيدي الوزير المحترم، تستوقفني بعض الملاحظات البسيطة التي قد كنت أشرت إليها في المناقشة الخاصة، وهي على النحو التالي:

الملاحظة الأولى، إضفاء الرقمنة على الوقف الجزائري بالإسراع في عملية الرقمنة لجميع الأوقاف مهما كانت طبيعتها، مع مختلف الفاعلين والدوائر الوزارية الأخرى المتدخلة في العملية، ووضع قاعدة أو أرضية موحدة، (Plate-forme) وقفية حصرية، مع تحديد أصول الملكية.

الملاحظة الثانية، التي أود إضافتها متعلقة بطبيعة أو كيفية تصنيف الاستثمار والآليات الجديدة المطابقة لقانون الاستثمار رقم 18–22، وكيفية الحصول على العقار والتصنيف، مثلا، إن كان العقار فلاحيا، صناعيا أو غير ذلك، بمعنى أوضح، الآليات، على سبيل المثال، تحديد أيام دراسية مع المهتمين في الميدان حول كيفية الحصول على العقار مع الوكالة الوطنية للعقار.

الملاحظة الثالثة، بخصوص دخول الأموال الوقفية من الخارج، التساؤل المطروح هو عن الإطار القانوني لحركة الأموال، في انتظار صدور النص التشريعي الجديد، مستقبلا في قادم الأيام، الخاص بالنقد والصرف بالنسبة لجاليتنا المقيمة في الخارج؟

سيدي الرئيس،

سيدي الوزير الفاضل،

النقطة الرابعة وهي الإسراع في إصدار النصوص التنظيمية، لتحسين الأوقاف بصفة عامة، إذن هي نقطة مهمة للدخول في الفعل المباشر للقانون.

خامسا وأخيرا، وهي نقطة جد مهمة أيضا، هي تثمين المقامات وأضرحة أولياء الله الصالحين، وإيلاء أهمية وعناية خاصة بهذه المقامات، كما قلت، أولياء الله الصالحين، والأقطاب وسادة هذه الأرض الطيبة، قدس الله سرهم، كما أشرتم، السيد الوزير الفاضل، أن الاستعمار الفرنسي الغاشم منذ وطأته أرضنا المقدسة سنة 1830، حارب هذه الأوقاف وطمسها، لإدراكه كل الإدراك، أن صلب الهوية والتاريخ، ومربط الفرس يكمن فيها، حيث كانت السرايا والكتاتيب، كما أشار زميلي قبلي، التي كان يشرف عليها، مثلا، في ولاية تلمسان أصحاب العمائم الخضراء (les turbans verts) حوالي 200 عالم، يدرسون جميع الاختصاصات من طب، وفلك ورياضيات إلى آخره من العلوم، أيضا ببجاية نفس الشيء، وقسنطينة، إذن، نثمن هذه المقامات والعناية الكافية بها.

في الأخير، السيدات، السادة الحضور، لا يسعني إلا أن أختم هذا التدخل بأبيات شعرية أهديها للراحل، فقيدنا بمجلس الأمة، صديقنا وزميلنا، الأستاذ القامة، المرحوم، وليد العقون، الذي كان يجلس بيننا في يوم من الأيام، وكان رفيق درب السيد رئيس مجلسنا الموقر، وأيضا، تمنياتي بالشفاء العاجل، وموفور الصحة لزميلنا الأستاذ المجاهد، صالح العوير، اللهم اشفه، إن شاء الله، وكافة مرضانا ومرضى المسلمين، أهدي لهم هذه الأبيات، التي قالها القطب الصالح، سيدي أبي مدين الغوث من أعالي لالة ستي بتلمسان من العباد العتيق، حين كان يستقبل زواره ومريديه بترحيب صادق ينبع من كوامنه الدفينة، مرددا هذه الأبيات تبجيلا وتقديرا لأهل العلم، وأنتم من أهله.

يقول سيدي أبي مدين:

أحب لقا الأحباب في كل ساعة
لأن لقا الأحباب فيه المنافع
أيا قرة العيون، إني لعهدكم باق
وفي الوصل طامع
نبتت في القلب محبة
كما نبتت في الراحتين الأصابع
حرام على قلبي محبة غيركم
كما حرمت على موسى المراضعُ.

شكرا لكم مجددا على حسن الإصغاء والاستماع، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

.. **"تصفيق"** ..

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد بلعياشي؛ بارك

الله فيك، الكلمة الآن للسيد محمد الهاشمي دبابش، فليتفضل.

السيد محمد الهاشمي دبابش: بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن ولاه.

السيد رئيس مجلس الأمة الفاضل،

السيد وزير الشؤون الدينية والأوقاف، ممثل الحكومة المحترم،

السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان المحترمة،

زميلاتي الفضليات، زملائي الأفاضل، أعضاء مجلس الأمة الموقر،

السادة الإطارات،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم.

يعتبر قانون الأوقاف الذي بين أيدينا خطوة هامة نحو تنظيم وضبط هذا المجال الحساس، الذي يشكل جزءًا أصيلا من الهوية الدينية والثقافية والوطنية لبلادنا، إذ نثمن هذه المبادرة التشريعية التي تأتي في سياق الإصلاحات التي بادر بها السيد رئيس الجمهورية من أجل ترقية المنظومة التشريعية الوطنية، وإعادة الاعتبار للمؤسسات الوقفية باعتبارها أداة تنموية واجتماعية واقتصادية قادرة على المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة، ومرافقة جهود الدولة في الجوانب الاجتماعية والخيرية، ولقد جاء هذا القانون الذي نحن بصدد مناقشته ليضع إطارا قانونيا متطورا ومتكاملا لإدارة وتنظيم الأوقاف، من خلال ضبط مفاهيم الوقف وتنظيم هيئات تسييره، وفتح المجال لاستثمار الأملاك الوقفية، وفق الضوابط الشرعية والقانونية، بما يضمن حماية الأوقاف من التعدي أو الاستغلال غير المشروع، كما سجلنا عدة تعديلات إيجابية جوهرية نذكر منها:

– تقنين الاستثمار في الأملاك الوقفية ضمن ضوابط شرعية وقانونية واضحة،

– تشديد العقوبات على التعديات التي تطال الأملاك الوقفية بما فيها التزوير والاستيلاء والتسيير غير المشروع،

– توسيع مجالات الوقف لتشمل الجوانب الاجتماعية والصحية والتعليمية، وحتى البحث العلمي والوقف التكنولوجي،

– إطلاق مشروع رقمنة قطاع الأوقاف عبر منصة وطنية، مع إحصاء دقيق لجميع الأملاك الوقفية عبر الوطن،

– إقرار حوافز جبائية وضريبية لفائدة المشاريع الوقفية التنموية،

ونظرا لأهمية هذا النص، أتقدم ببعض المقترحات التي أراها ضرورية لتعزيز فعالية النص وتحقيق أهدافه:

أولا، في مجال الاستثمار:

– إدراج مادة تنص صراحة على إعداد مخططات استثمار سنوية وطنية ومحلية للأملاك الوقفية، تعرض للمصادقة من طرف لجنة متخصصة،

– تخصيص جزء من الأوقاف للاستثمار في مشاريع تنموية ذات بعد اجتماعي، مثل بناء مؤسسات استشفائية أو سكنات اجتماعية، مدارس ومراكز تكوين مهني.

ثانيا، في جانب الرقمنة:

– التسريع بإطلاق المنصة الوطنية الإلكترونية لإدارة الأملاك الوقفية تتضمن:

– خريطة رقمية شاملة للأملاك،

– سجل المعاملات الوقفية،

– إمكانية متابعة المتبرعين لمصير أوقافهم،

– إعتماد خدمات الدفع الإلكتروني والتصريح عن بعد للمعاملات الوقفية.

ثالثا، في إطار الحوكمة والشفافية:

– إدراج مادة تلزم بتقديم تقرير سنوي علني حول حصيلة استغلال الأوقاف على المستوى الوطني والمحلي،

– إشراك المجتمع المدني والجمعيات الخيرية في متابعة وتقييم مشاريع الأوقاف.

رابعا، في جانب التوعية والتحفيز:

– إطلاق حملات إعلامية وطنية للتعريف بثقافة الوقف وأهميته،

– تخصيص تحفيزات ضريبية إضافية للمستثمرين في المشاريع الوقفية ذات المنفعة العامة.

وفي الختام، إن تجديد منظومة أوقاف بمنظور اقتصادي اجتماعي متطور، مع اعتماد الرقمنة والشفافية من شأنه أن يساهم في دعم مسار التنمية الوطنية، وتعزيز التكافل الاجتماعي، كما لا يفوتني، السيد الرئيس الفاضل، ومن خلالكم كافة الشعب الجزائري والأمة الإسلامية، أن أهنئكم بمناسبة حلول السنة الهجرية الجديدة، كل عام

وأنتم بألف خير، المجد والخلود للشهداء الأبرار، عاشت الجزائر عزيزة شامخة.

شكرا، والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد الهاشمي دبابش؛ الكلمة الآن للسيد عمر خمایاس، فليتفضل.

السيد عمر خمایاس: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد وزير الشؤون الدينية والأوقاف، ممثل الحكومة المحترم،

السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان المحترمة،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

.....(كلام باللهجة التارقية).....

إن تسيير الأوقاف في ظل قانون 91 – 10 المؤرخ في 27 أفريل 1991، أثبت محدوديته، بما استدعى ضرورة إدراج أحكام جديدة وفق نص قانون جديد، يهدف إلى تسوية الوضعية القانونية للأملاك الوقفية وإحصائها وتوثيقها وحمايتها، وتعزيز مردوديتها، يأتي نص هذا القانون في سياق تنفيذ تعليمات رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، الرامية إلى ترقية الأملاك الوقفية وتثمينها وجعلها أداة فعالة لدعم التماسك الاجتماعي، ومن خلال مناقشة نص هذا القانون، يمكننا تثمينه بما يلي:

1 – إعادة الاعتبار للأملاك الوقفية الخاصة، والوقف المؤقت.

2 – إستحداث مؤسسات وصناديق وقفية، من شأنها المساهمة في تخفيف عبء الإنفاق العمومي، نأمل أن تحقق نهضة تعنى بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

3 – سن مواد قانونية ملزمة للهيئات الإدارية العمومية والموثقين، للتعاون والتنسيق مع السلطة المكلفة بالأوقاف في إطار الإحصاء والبحث عن الأملاك الوقفية وتسويتها.

4 – تجريم كل فعل يكون فيه الوقف وسيلة لتبييض الأموال، وتمويل الإرهاب.

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

ما نرجوه في مناقشة نص هذا القانون ما يلي:

1 – التعجيل في إصدار النصوص التنظيمية، والتي أحيلت موادها للتنظيم.

2 – تحديد آجال لعملية الإحصاء، وجرد الأملاك الوقفية الموجودة.

3 – الاستعانة بالرقمنة لإعداد بطاقية وطنية خاصة بالأملاك الوقفية.

4 – فتح المجال للمؤسسات الكبرى، على غرار سوناطراك، لإقامة استثمارات وقفية، وتوجيه عائداتها للتكافل الاجتماعي، والنفع العام.

5 – التكفل بتصفية الأملاك الوقفية القديمة المعقدة.

سيدي الرئيس،

في خلاصة مناقشة هذا القانون، نرى أن قانون الأوقاف الجديد يهدف إلى تحقيق التوازن بين الجانب الخيري والاستثماري للأوقاف، وجاء فعلا ليستجيب لمتطلبات العصر.

سيدي الوزير،

نحن.. أردت أن أبلغك ببعض الانشغالات الخاصة بالقطاع على مستوى ولاية جانت الفتية، وعندي نداء من ساكنة ولاية جانت، خاصة الساكنين في القرى والمداشر، لديهم نقص في معلمي المدارس القرآنية، نحن نتمنى، السيد الوزير، أن تقدم لنا رخصة استثنائية في هذا الشأن، من أجل توظيف مدرسي القرآن، من أجل نشر العلم وتعليم الناشئة، بالإضافة، السيد الوزير، حبذا لو تفكرون أو تسجلون مسجدا قطبا في ولاية جانت، الذي يمكن أن يكون له أثر كبير في المجتمع.

وفي الأخير، أتمنى التوفيق للجميع، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عمر خمایاس؛ الكلمة الآن للسيد سي علي شفيق، فليتفضل مشكورا.

السيد سي علي شفيق: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد وزير الشؤون الدينية والأوقاف المحترم،
السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان المحترمة،
السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة، المحترمون،
أسرة الإعلام،
الحضور الكريم،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.
معالي الوزير،

بداية، نعترف بأن هذا النص يعد خطوة مفصلية في مجال الوقف في بلادنا، من شأنه أن يعطي موضوع الأوقاف العناية اللازمة التي يستحقها، ويعكس بعده الحضاري، وفق رؤية تركز على حوكمة آلياته.

كما نبارك أهمية التدابير التي تضمنها النص لحماية الأملاك الوقفية، وتنظيم استغلالها، خاصة من خلال إدراج أحكام جزائية صارمة، واستحداث آلية جزائية، تمكن الأعوان المؤهلين من معاينة الجرائم ذات الصلة، إلى جانب فرض عقوبات مشددة على المخالفين، ونرى، سيدي الرئيس، بأن نص القانون الجديد يتسم بالشمولية والحداثة، حيث يعكس التوجهات الجديدة للدولة في تعزيز دور الأوقاف في تمويل المشاريع الاجتماعية والخيرية التي تخدم المجتمع، وخاصة في مجالات التعليم والصحة والمرافق العامة، كما أن النص يجسد تفاعل الحكومة مع التطورات الراهنة، ويسعى إلى تفعيل دور الأوقاف في خدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لكننا نأمل، في نفس الوقت، أن يشكل نص هذا القانون انطلاقة فعلية لبرنامج تطوير منظومة الأوقاف في بلادنا، لما يحمله من زخم إصلاحي يخدم المرجعية الدينية الوطنية، ويسمح لهذا القطاع الهام بالمضي قدما نحو آفاق جديدة، كل ذلك من خلال تشجيع آليات تسيير محلية، وتشجيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص، بما يساهم في تحسين إدارة الأموال الوقفية، ويعزز الشفافية في طريقة تسييرها، بما يعود بالنفع على المجتمع كله، وكذا تحسين استغلال الأوقاف وتحقيق عوائد تساهم في دعم المشاريع المجتمعية.

سيدي الرئيس،

نحن على يقين بأن الوقف يعد موردًا أساسيا لقيم التكافل والتضامن، لذا ندعوكم أو ندعو بالأحرى السيد الوزير إلى ما يلي:

1 – تسريع عملية النهوض بالقطاع من خلال استعجال الرقمنة وإحصاء كلي للأوقاف، وتقديم أرقام دقيقة حولها.

2 – وبغيةَ تعزيز البعد الاقتصادي للأوقاف، ندعو مصالح السيد الوزير إلى تكوين الإطارات المتخصصة في الاستثمار، والعمل على نشر ثقافة الوقف في أوساط المواطنين، وتكوين الجمعيات الدينية حول المسار القانوني للعملية.

3 – إستحداث لجنة لإعادة تقييم الأملاك الوقفية وتحيين أسعار الكراء، لاسيما وأن جلها يقع في أماكن هامة.

4 – توسيع مجال الوقف ليشمل مجالات حيوية للمواطنين، على غرار مجال الصحة والتعليم، فضلا عن إنشاء المراكز الثقافية.

كما نأمل، سيدي الرئيس، أن تبذل مصالح الوزير، مزيدا من الجهود من أجل استثمار الوقف في فتح مؤسسات إنتاجية أو خدمية، من شأنها أن تنمي أصل المال، وتزيد من ريعه الذي يعود بالنفع على المستحقين له.

وفي هذا السياق، نضرب مثالا بولاية عين تموشنت، الفلاحية والسياحية بامتياز، والتي تضمُّ:

– 80 هكتارا ببلدية ولهاصة وأغلبها أراضي فلاحية موزعة،
– 15 هكتارا ببلدية عين الكيحل،
– 6 مقابر مسيحية مخلاة ومسترجعة، إحداها بمساحة تقدر بـ 1 هكتار ببلدية العامرية،
– وغيرها من الممتلكات الوقفية ذات القيمة،
– وكذا اكتشاف أراضي فلاحية تقدر بـ 3000 هكتار بولاد خالفة، بلدية عين الكيحل،
– وما يقارب 77 هكتارا في بلدية ولهاصة، مؤجرة عبر مزاد علني.

مما يحتم علينا التفكير الجدِّي في استغلال هذه الأملاك، ولم لا؟ بعقد شراكات بين القطاعين العام والخاص، بما يعزز التنمية المحلية، ويوفر مصادر دخل مستدامة.

ونغتنم هذه الفرصة، معالي الوزير، للاستفسار عن مصير مشروع تشييد نزل للفقراء والمساكين على قطع أرضية وقفية بولاية عين تموشنت، وهو المشروع الذي لم ير النور بعد، على الرغم من أهميته الإنسانية والاجتماعية؟

ونختم، في الأخير، بقول الله تعالى: بعد بسم الله الرحمن الرحيم «وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَى عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا

كُنتُمْ تَعْمَلُون» صدق الله العظيم.

شكرا على الإصغاء، المجد والخلود لشهدائنا الأبرار، نفنى وتحيا الجزائر.

السيد الرئيس: شكرا للسيد سي علي شفيق؛ الكلمة الآن للسيد أبو سفيان مهيري، فليتفضل.

السيد أبو سفيان مهيري: شكرا، بسم الله والصلاة والسلام عليك يا رسول الله.

السيد الفاضل، رئيس مجلس الأمة،

السيد وزير الشؤون الدينية والأوقاف، ممثل الحكومة المحترم،

السيدة الفاضلة، وزيرة العلاقات مع البرلمان،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،

إطارات الوزارة،

إطارات المجلس،

أسرة إعلام،

أحييكم بتحية الإسلام، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أولا، أود أن أتقدم بأحر التهاني بمناسبة حلول السنة الهجرية، متمنيا دوام الصحة والعافية لكل الشعب الجزائري.

يشرفني أن أتقدم بهذه المداخلة لتثمين المشروع الجديد للقانون الذي تقدم به قطاع الشؤون الدينية والأوقاف، والذي يجسد رؤية عصرية متجددة تتماشى مع تطلعات المجتمع الجزائري، وتحديات المرحلة الراهنة.

وفي هذا السياق، لا يفوتني أن أتوجه بأسمى عبارات الشكر والامتنان إلى رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، الذي يولي هذا القطاع الحيوي أهمية كبرى ضمن مسعاه لبناء جزائر جديدة، وهو ما تجلى بوضوح في تأكيده خلال اجتماع الوزراء المنعقد في 7 أفريل 2024، بإرجاء البت في مشروع هذا القانون، وذلك من أجل تعميق الدراسة وإثرائها وفق ضوابط جديدة لتسيير هذا القطاع الهام.

كما أنوه بالمجهودات الكبيرة التي بذلها معالي الوزير، ومن خلاله، طاقمه الإداري والفني من أجل إعداد هذا النص القانوني القيم، الذي يكرس مبدأ الحوكمة الرشيدة ويعزز دور الأوقاف في تحقيق التنمية المستدامة، وهذا ما لاحظناه من خلال نص القانون في اعتماده في مواكبة ما تشهده تشريعات دول إسلامية عديدة، عرفت قفزة نوعية في تطوير وترقية الأوقاف، ناهيك عن تطور تطبيقاته العملية.

كذلك ما يثير الفخر في إعداد هذا القانون هو التقيد بالتعليمات المسداة خلال الاجتماع المنعقد بتاريخ 7 أفريل، بالاعتماد على الفقه المقارن، وعلى جميع المذاهب الفقهية في اختيار الأحكام، وصياغة النص القانوني وفق ما هو مقرر في قواعد أصول الفقه.

السيد الوزير،

لاحظنا في الفصل الأول، فيما يخص التعريفات:

– نقترح إدراج تعريف الناظر على الأوقاف وأنواعه،

– كذلك نقترح إدراج تعريف الريع،

– بناء على ما سبق، رجاءً أن يدرج فصل في أحكام الناظر وطرق تعيينه.

كذلك في المادة 2، من الفصل الأول، السيد الوزير، ذكر أهداف القانون، ومنها:

– التشجيع على انفتاح مؤسسة الوقف على المجتمع وترقية إرادة الخير والبر، لتحقيق هذا الهدف، السيد الوزير، أرى ضرورة تخصيص قانون يرعى هذا الجانب ويهتم بتطوير الأفكار الوقفية، ومن خلاله تقوية الصلة بين المجتمع والسلطة المكلفة بالأوقاف وإخراج الأوقاف من الصورة النمطية القديمة المعتادة، حيث تقتصر الأوقاف على الأثرياء وكبار السن فقط، السيد الوزير.

– كذلك الدعوة إلى الوقف وبيان أهميته، من خلال دروس وندوات، وكذا نشاطات ودراسات وبحوث، وكذلك تسهيل عمليات الوقف، وتطوير صيغ الوقف، وكذا فتح المجال لكافة شرائح المجتمع، السيد الوزير، للإسهام في المشاريع الوقفية.

– لاحظنا كذلك في الفصل التاسع، إهمال أهم نقطة في مجال الإحصاء، وهي إنشاء قاعدة بيانات تشمل جميع الأملاك الوقفية، السيد الوزير.

– كذلك في الفصل العاشر، أقترح إدراج مادة تنص على صفات ممثلي إدارة هيئة الأوقاف، وضرورة اشتمالها على ممثلين من عدة قطاعات مهمة لها صلة وثيقة بالأوقاف، ومنها: وزارة التعليم، وزارة التضامن، وزارة العدل، وزارة الداخلية، وزارة الصحة، وزارة الثقافة، وزارة الفلاحة، وكذا وزارة المالية.

كذلك، السيد الوزير، أقترح ضرورة إدراج مواد تفصيلية بالأحكام الوقفية المتعلقة بإدارة وتسيير الوقف الخاص والناظر عليه، والتي من شأنها توطيد الصلة بين السلطة المكلفة بالأوقاف، ووضع صيغ تطمئن الواقف، على سبيل المثال، السيد الوزير، أنا ممثل عن ولاية ورقلة، عندنا الكثير من بساتين النخيل، أو ما نسميها نحن، باللهجة الورقلية، «قابة» أو «قطار»، تجد جل الواقفين يخصصون عددا من النخيل للوقف، السيد الوزير، حبذا لو تكون هناك آلية لضبط هذه الأوقاف لما لها من أهمية.

كذلك، السيد الوزير، ما لاحظناه، وهذا في الجزائر كاملة، كثير من الخيرين الذين قاموا بوقف سيارات الإسعاف وتقديمها للجمعيات الخيرية المهتمة بمجال الصحة، حبذا لو تكون هناك توأمة بين الجهات الوصية على هذه الجمعيات والناس الواقفين، السيد الوزير، لأنه في كثير من الأحيان تحدث مشاكل بين الجمعيات فيتم تجميدها أو كذا، وهي تضر المواطن، وعندنا، ما شاء الله، كثير من..

كذلك، السيد الوزير، في ولاية ورقلة وفي عديد الولايات، تجد الخيرين يتبرعون كذلك بسكنات للمرضى الذين يأتون من ولايات أخرى، أصبح الواقف أو الذي يتبرع بسكن يجد أنها مشكلة، نتمنى، السيد الوزير، كذلك إيجاد آلية، ليصبح هؤلاء الناس «أصحاب الوقف» لديهم تسهيلات لاكتتاب هذه السكنات للجهات المعنية.

كذلك، السيد الوزير، أقترح قانونا خاصا وواضحا ينظم الأوقاف الخاصة، ولنا أمثلة عديدة، سيدي الوزير، حبذا لو تكون فيه أوقاف لدعم العلم وطلبة العلم.

وأيضا، السيد الوزير، حبذا أن تكون فيه أوقاف لمعالجة الإدمان والتكفل بالمرضى.

شكرا على كرم الإصغاء، المجد والخلود لشهدائنا الأبرار، عاشت الجزائر حرة مستقلة،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد أبو سفيان مهيري، بارك الله فيك؛ الكلمة لآخر متدخل وهو السيد محمد رباح، فليتفضل.

السيد محمد رباح: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الفاضل، رئيس مجلس الأمة الموقر،

السيد وزير الشؤون الدينية والأوقاف، ممثل الحكومة،

السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان المحترمة،

زميلاتي الفضليات، زملائي الأفاضل،

السادة الإطارات المرافقين للسادة الوزراء،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سيدي الرئيس،

السيد الوزير،

إن اهتمام المشرع بإصدار قانون للوقف خاص بالأملاك الوقفية، له من الأهمية البالغة القصوى، لتثمين عائدات الأملاك الوقفية والاستثمار فيها، تجسيدا لتوجيهات السيد رئيس الجمهورية، وتطبيقا لدستور الفاتح نوفمبر 2020، ولاسيما المادة 60 منه.

السيد الوزير،

المادة 8: البند الخاص بالوقف الخاص، وهو وقف يحبسه الواقف على عقبه من الذكور والإناث، أو على شخص أو على عدة أشخاص.

على أي مذهب وعلى أي أساس أسس هذا البند؟

نلاحظ أنه في الحقبة العثمانية، تم وضع حبوس للذكور دون الإناث، وهو ما يتعارض مع المبدأ القاضي: «لا وصية لوارث»، لأن الملفات المعروضة على القضاء بحجم كبير، مفادها حرمان الأنثى من الميراث، وكان المبرر في ذلك، هو حتى لا يأتي الغريب إلى العرش وتستفيد هي من الحقوق المالية!!

– ما هي الإجراءات المعتمدة من طرفكم لاستثمار الأموال الوقفية؟

– لماذا لا تعتمد الوزارة على إجراءات المزايدة العلنية لتحصيل مبالغ الإيجار بشكل أكبر، بكل وضوح وشفافية، ويمكن استغلالها وتوظيفها؟

– ما هو مصير الأملاك المحبسة قبل وبعد الاستقلال؟ فبالرغم من وجود عقود مشهرة، إلا أن هذه الأملاك تغيرت طبيعتها القانونية إلى:

– عقود امتياز،

– وأرض عرش،

– وعقود الخواص،

– هل تتمتع الأملاك الوقفية العامة بنفس الحماية التي أوجدها المشرع في قانون حماية أراضي الدولة 08–23؟

– الوقف لا يتصرف فيه، فكيف يتم التعامل مع مبدأ نزع الملكية الخاصة من أجل المنفعة العمومية؟ وما مصير الأملاك الوقفية في ذلك؟

الحبس الخاص، أغلب الحبوس غير مسجلة في المحافظات العقارية، وحينما جرت عملية المسح، مسح الأراضي، أخذت بما يسمى بالحائز الظاهر، وتم منحهم الترقيم.

في حالة البيع لا يوجد مانع، لأنه لا يظهر في البطاقة العقارية.

بخصوص الحقبة الاستعمارية، فلقد لجأ المستعمر إلى نظام التحقيق الجزئي، وفق قانون الأراضي المحروقة، حيث عمد إلى إصدار سندات ملكية في الشيوع، وتم تغيير تسمية الأراضي ليستفيد المعمرون من مبدإ حق الشفعة لهذه الأراضي، بعد الاستقلال، تم إصدار قانون الأراضي الشاغرة، وآلت إلى الدولة، وبعضها للخواص، حيث لجأ الخواص للتصرف فيها، أما بالنسبة للتي آلت للدولة، فقد تم إصدار عقود امتياز بشأنها للمستثمرات الفلاحية، أو أنجزت مشاريع عليها.

– لماذا لا تكون وزارة الشؤون الدينية طرفا أصليا في كل القضايا التي تعرض على القضاء والمتعلقة بالوقف؟

– هل يوجد تنسيق بين مديرية الحفظ العقاري والمديرية العامة للأملاك الوطنية والديوان الوطني للأوقاف؟

– المادة 9، سيدي الوزير، يجب التوضيح، ما المقصود بالتصرف؟ بأنه هو عدم نقل الملكية بأي صيغة، وليس الإيجار أو إنجاز شراكة.

– المادة 10 (الفقرة 7) الأملاك العقارية المتعارف عليها:

هذه مذكورة في المادة 10 (الفقرة 7) الأملاك العقارية المتعارف عليها بأنها وقف، هذه المادة قد تفتح نزاعات قضائية وإدارية ويجب استدراك ذلك بالنصوص التنظيمية، تحدد آلية تطبيق هذه المادة، فكلمة متعارف عليها، فيها تأويلات كثيرة.

– المادة 11: الأملاك التي انقطع عقبها ما لم يعين الواقف مرجعا آخر، هنالك، السيد الوزير، بعض الأوقاف مكتوب فيها، «تعود إلى بيت مال المسلمين، أو إلى بيت الله الحرام»، وهنا، لماذا لا يكون هنالك نموذج للوقف؟

– المادة 28: يجب على كل شخص طبيعي أو معنوي يحوز مستندا يخص ملكا وقفيا إعلام السلطة المكلفة بالأوقاف بذلك، وتسليمها نسخة منه؛ في هذه الحالة، ماذا ستفعلون؟ هل ستحلون محل القضاء بشكل معيّن أم يتم فتح تحقيقات مع المحافظات العقارية أو تسجيلها في سجل الأوقاف؟ أم تخضع لنقل الملكية مباشرة؟

– ما هي الآليات المتبعة من طرف وزارتكم للرقابة على الأموال المتحصل عليها ضمن عائدات الأملاك الوقفية؟

سيدي الوزير، الوقف العام تم استغلاله في المجال التجاري، يعني الإيجار، من طرف الجمعيات والزوايا، وهي غير خاضعة لقانون الصفقات العمومية، فكيف يتم إبرام المعاملات التجارية في شفافية ونزاهة وبما يحقق مداخيل أكبر؟

– سيدي الوزير، المادة 40 والمادة 41، ما المقصود بالتشريع والتنظيم المعمول بهما؟ هل هو:

– قانون الأسرة؟

– أم القانون المدني؟

– أم القانون التجاري؟

– أم القانون الإداري؟

– أم قانون الصفقات العمومية؟

– أم قانون المالية؟

– أو كل هذه القوانين؟

– وبالنظر إلى مطابقة الشريعة الإسلامية، هل للمذهب المالكي؟ أم يترك ذلك للاجتهاد الفقهي؟

– هل هناك نسب من المداخيل تؤول للديوان الوطني للأوقاف؟ وهل هناك إجراءات لاستثمار أموال الوقف؟ وهل هناك هيئة مختصة في ذلك؟ هل السلطة المكلفة بالأوقاف المذكورة في المادة 8 هي التي تشرف على ما وَرَدَ النص عليه في المادتين 40 و41 وما بينهما،

– المادة 69: بخصوص الحالات المذكورة في هذه المادة، هل تبرم أمام الموثق؟ أم أمام السلطة المكلفة بالأوقاف؟ وما هي الإجراءات المتبعة لإبرام هذه العقود؟

يضاف، السيد الوزير، قلت إن العقود أمام الموثق، ولم تتكلموا عن التسجيل والتشهير، نحن نتكلم عن عقد مسجل ومشهر، هنا تكلمتم أمام الموثق فقط، فهل نص المادة 218 من قانون الأسرة يتطابق مع هذا القانون؟

– سيدي الوزير، في الأخير، في الحقبة العثمانية كانت هنالك أوقاف، خاصة، محلات ودكاكين كانت بجوار المساجد وتم هدمها من طرف المستعمر، في إطار طمس الهوية الوطنية من قبل المستعمر، هل يتم استرجاعها مستقبلا؟

في الأخير، لكم السيد الوزير، فائق الاحترام والتقدير، شكرا سيدي الفاضل، رئيس مجلس الأمة، المحترم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد رباح؛ أسأل السيد الوزير، إذا كانت له جاهزية الرد؟ فليتفضل.

السيد الوزير: بسم الله الرحمن الرحيم، حمدا وصلاة وسلاما مجددا.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم، العزيز علينا،

السيدة الوزيرة الفاضلة،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الموقر،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته من جديد.

في البداية، اسمحوا لي، السيد الرئيس، السادة الحضور، أن أنوه وأشيد وأثمن قراءات إخواني، أعضاء مجلس الأمة المحترمين، لبنود هذا القانون، في البداية، بتقديم مؤازرتهم وتأييدهم لهذا النص الذي نعتبره، إن شاء الله، لبنة جديدة في الجزائر الجديدة المنتصرة، ثم أشكر جميع من تدخل وقدم لنا هذه القراءة بملاحظات أو تساؤلات يراد منها الإيضاح، أو يراد منها الاستفسار، وبعضها يمكن أن تشكل لبنة إضافية للنصوص القانونية التنظيمية التي نحن بصدد إعدادها.

في البداية، كإطار عام، إسمحوا لي إخواني، أن أقول بأن إدارة الوقف في الجزائر عرفت نقلة نوعية خاصة في عهدة السيد رئيس الجمهورية، الأولى، حيث أسس الديوان الوطني للأوقاف والزكاة، وهذا يعني نقلة نوعية، على اعتبار أن الإدارة لا يمكن أن تباشر الأعمال التجارية ولا الأعمال الاستثمارية، والسيد رئيس الجمهورية، منذ مجيئه إلى سدة الحكم، فصل الإدارة عن الممارسات الربحية؛ وبالتالي كان لزاما علينا أن ننشئ هذا الديوان الذي له صفة تجارية، وصفة اقتصادية، وصفة ربحية.

الشيء الثاني، أن هذا الديوان يضطلع بقسمين، هناك مجلس الإدارة، الذي يشارك فيه أكثر من 17 دائرة وزارية، مجلس الإدارة فيه كل الإدارات، الإخوة الذين تحدثوا عن ما هي علاقتنا مع القطاعات الأخرى؟

كل القطاعات ممثلة في مجلس الإدارة، يعني ما يمكن أن نتصوره موجود في مجلس الإدارة، وبالتالي جميع القطاعات ممثلة، وترفع التقارير إلى زملائي، إخواني السادة الوزراء، ذلك لكي ننسق في كل مجال نعمل من خلاله لتطوير منظومة الوقف.

أيضا هناك هيئة شرعية، هيئة شرعية فيها خيرة علماء الجزائر، من المجالس العلمية، من شيوخ الزوايا، من الخبراء المختصين، سواء كان في المجال القانوني، المجال الشرعي، المجال الاقتصادي، المجالات المالية، هؤلاء يُدْعَون كخبراء لنستفيد من خبراتهم العلمية والخبرات التخصصية، وإضافة إلى ما تمليه قواعد الشريعة من اجتهادات معاصرة، إذن، حركية التكفل بكل ما يمكن أن يستجد في هذا الديوان، متكفل به من الناحية الشرعية، ومن الناحية القانونية، ربما لن أجيب على إخواني، يعني كلمة، كلمة أو متدخلا، متدخلا، رغم أنهم جميعا محل تقدير واحترام وثناء كبير جدا في شخصي، وأنا وددت لو أنني ذكرتهم بأسمائهم وصفاتهم، لماذا؟

لأن كل شخص من خلالكم، قد أسهم في إنجاز هذه النصوص التشريعية التي ستفخر بها الجزائر يوما ما، إن شاء الله.

أردت أن أقول بأن الديوان وضع للتكفل بكل الانشغالات التي ذكرها السادة أعضاء مجلس الأمة الموقرون، من خلال حيرتهم، كيف يتم الإحصاء؟ كيف يتم استرداد هذه الأوقاف التي تم السطو عليها؟ هل يحاسب من سطا عليها..؟

هذه كلها يُتَكفل بها بعد مجيء هذا النص، فمن قبل لم نكن نستطيع أن نتحرك حتى مع الدوائر الأخرى، اليوم هذا النص القانوني الجديد، يتيح لنا، كقطاع، أن نتعامل مع وزارة العدل، وقد جلسنا إلى غرفة الموثقين، ويتيح لنا أن نجلس مع وزارة المالية، من خلال أملاك الدولة، وقد راسلت زميلي، السيد معالي وزير المالية، لكي يتيح لنا اليد للدخول إلى كل الإحصاءات التي هي بحوزة أملاك الدولة في مجال العقارات، في مجال المالية، أيضا طلبنا من السيد وزير المالية، وقد تم الموافقة على ذلك في موضوع الإعفاءات الجبائية للمستثمرين الذين يضطلعون بموضوع الوقف، ربما هناك نسب، حتى في موضوع الإدارات (CDE)، عندنا معهم، اتفاقية لتخفيض جميع الضرائب والكلفة الدمغية التي تُضرب على مؤسسات أخرى.

فالشاهد أن وزارة الشؤون الدينية والأوقاف.. دعني

أتحدث عن أوقاف الخارج، عندنا تعاون كبير مع وزارة الخارجية للحصول على هذه الأوقاف، من خلال سفاراتنا وقنصلياتنا الموجودة في الخارج، التمثيليات الدبلوماسية في الخارج، وقد بدأنا أول شيء في الحديث مع إخواني في المملكة العربية السعودية، السيد سعادة السفير والقنصل العام، ووضعنا ناظرا للوقف، للأوقاف الإباضية في المملكة العربية السعودية، ونصبناه، فالموضوع الآن أصبح جديا، واستطعنا أن نصل إلى كل هذا البعد الذي ما كنا لنفعله لولا وجود هذه الرؤية اليوم التي نريد أن نجسدها من خلال تعاون كل القطاعات.

أمر آخر، عندما نتحدث عن إدارة الوقف من حيث الناظر، ناظر الوقف من هو؟

نحن عندنا أول شيء 58 ولاية، في كل ولاية عندنا مديرية للشؤون الدينية والأوقاف، والمدير له إجراءات قانونية لكي يصل إلى هذا المنصب، المنصب يعني له قوته القانونية، وله قوته القدسية في مجتمعنا مثل المؤسسات الأخرى، ولكن يضاف إلى هذه المديرية التي تعنى بحماية جميع الأوقاف غير الربحية، مثلا المساجد، المدارس القرآنية، تحدثنا عن المقابر، عندنا في بلادنا هي أراضي وقفية، طبعا هذه لا تخضع للاستثمار أو للربح، هذه الموجودة عندنا، إدارة الوقف المحلية هي التي تضطلع بحمايتها، وهذا منصوص عليه، لكن عندما نتحدث عن الاستثمارات والأوقاف الأخرى التي لها مردود ربحي، مردود آخر، الديوان الوطني للأوقاف من خلال إدارته، له ممثلون يسمونهم وكلاء الأوقاف، وكيل الأوقاف خريج الجامعة الجزائرية برتبة ليسانس أو يزيد، عندنا حتى دكاترة قدموا رسائل دكتوراه وعندهم مطبوعات، عندهم حتى مشاريع رقمية في مجال استثمار الأوقاف ومساهمات دولية في محاضرات كثيرة، لكن تخصصهم ليس فقط تخصصا شرعيا، لهم أيضا تخصصات مالية، تخصصات قانونية، ونحن نستقطب من الجامعة الجزائرية من مختلف هذه التخصصات، طبعا يكون عنده دراسات شرعية تؤهله لكي يعرف طبيعة الوقف، لأن طبيعة الوقف له خصوصيات، مثلا، خصوصية احترام نية الواقف، هذا لا يمكن أن يدركها أي تخصص آخر، ما عدا التخصص الشرعي، فهذه الأشياء كلها تتيح لنا.. يعني تُعطينا صورة لكيفية إدارة موضوع الأوقاف، القانون نَصَّ على تكوين المكلفين بالأوقاف في الولايات، محليا ووطنيا، مع الجباية، مع العدالة فيما يتعلق بصحة تسجيل مخالفات وقعت على أوقاف استثمارية أو غيرها، الاعتداءات التي قد تقع، نحن طلبنا أن يكون عندنا صلة مع هذه المنظومة القانونية، سواء كان في العدالة أو في المالية، لكي يتدرب هؤلاء ويصبح لديهم.. يعني عندما نتحدث عن شرطة العمران، مثلا في تخصص البناء والتعمير مع وزارة الداخلية ومع غيرها، عندنا نحن أيضا هؤلاء وسيكلفون، من خلال هذه الدورات التكوينية والتدريبية، لكي يعرفوا كيف يمكن أن يتدخلوا؛ ولكن نحن لا نملك السلطة القضائية، نحن نقدم ما وجدناه من خروقات مع وزارة العدل، من خلال التقاضي لكي نصل إلى استرجاع حقوقنا، كثير من إخواني السادة الأعضاء تحدثوا عن كيفية استرجاع هذه الأملاك الوقفية، و تحدث أخي، ممثل عن ولاية عين تموشنت، عن بعض الأوقاف التي ذكر حتى دوائرها وبلدياتها، نحن أحصيناها ووصلنا إليها، وتعد بالهكتارات، وقدمنا ـ أظن ـ أول لقاء لرقمنة وإحصاء الأملاك العقارية في عين تموشنت، قمنا به في عين تموشنت لعلمنا بأن هناك أملاكا وقفية كادت أن تضيع، ولكن وصلنا إلى إحصائها، ووقفنا عليها، والسيد وزير الفلاحة، عندما قدم لنا الإحصاء الموجود على إحصاءات الأراضي الفلاحية، طلبت منه شخصيا أن يمكننا من كل.. لأنه ذكر نسبة ليست قليلة فيما يتعلق بالأراضي الفلاحية المخصصة للوقف، سواء كانت بساتين أو أراضي استثمارية أخرى، وسنمكن من هذه.. نحن عندنا معلومات وعندنا عقود وبعضها ليست موثقة، ولكننا نسعى اليوم مع إخواني في الديوان، إلى إحصاء كل هذه الأملاك الوقفية التي ذكرنا بأنها أكثر من 15000، يعني بالتقريب 16000، ولكن ما لم نجده موثقا سيوثق ويكون عنده وثيقة هوية هذه الأرض، هوية هذه الأرض، هوية هذا المكان، هوية هذا العقار، لكي نستطيع أن ندافع عنه، وأن نحميه بمقتضى القوانين.

بعض، الإخوة، سأل كيف يمكن لما يأتي مستثمر، أن نتعامل معه، مع(AADL) ـ (AP)، التي تعنى بالعقار الاستثماري، نحن، بمقتضى القوانين، سننظم كل أنواع الاستثمارات، الوقف الصناعي موجود، الوقف الفلاحي موجود، أي نوع من أنواع الاستثمارات التي يمكن أن تندمج مع ما يسمى بقانون الاستثمار الجديد مع هذه الهيئات

الموجودة، حتى مع وزارة الداخلية، باعتبار الأراضي، وقد تحدث بعض الإخوة عن المقابر المخلاة، مقابر المسيحيين المخلاة، فنسقنا في هذا الشأن مع وزارة الداخلية، ومع الولاة، حسب الولاية التي موجودة فيها هذه الطبيعة الأرضية التي يمكن أن.. إما أن تضاف مقبرة لمقابر المسلمين العامة، أو تضاف إلى شيء آخر يمكن أن يكون له دلالات أخرى في مجال التسيير للأملاك الوقفية. نحن نؤكد لإخواني جميعا بأن الإحصاء والرقمنة والجرد، هذا متكفل به، وقد وصلنا إلى 85٪ من جرد الأملاك الوقفية، وليس 58٪، يعني الرقم عكسه السيد المقرر المحترم، 85٪ معناها الآن عندنا تقدم.

ولكن هل نقف عند هذا الحد؟

لا، نحن أمام تطوير هذه المنظومة، كما أطمئن إخواني بأننا من جانب الإجراءات الإدارية، والإجراءات القانونية، ضَمِنا إلى أن يكون هناك سجل خاص بالأملاك الوقفية مسجل، طبعا مسجل دفاتر ومسجل رقميا، وكذلك سجل خاص بالمستفيدين من هذه الأوقاف، مستفيد.. وهذا ما جعلنا نقدم هذا الموضوع، لكي نرفع التحفظات التي طلبتها منا (GAFI)، منظمة العمل المالي الدولية، لكي نبين للناس بأننا نعرف أين تذهب هذه المصاريف؟ ومن أين تأتي؟ بعيدا عن كل ما يمكن أن يشكك في المنظومة الوقفية الجزائرية، وإرادة فعل الخير، ولا يأتي أحد ويقول شيئا، يعني، يخالف هذا الشيء الذي ذكرته، هناك اعتراف بالشخصية المعنوية في هذه المنظومة القانونية الجديدة، وبعض المواد تَنُص على ذلك، ولكن ما لم يتم التنصيص عليه، هناك إشارة إلى أنه سيتم التكفل بها في كل النصوص التنظيمية التي نحن بصدد العمل على إصدارها، دعوني أقول لكم، إخواني، أنا لا أستعجل الأحداث وأقول لكم إنني أتممت مسودة النصوص التنظيمية، ولكن هي موجودة، وبعد ما نسمع اقتراحاتكم، واقتراحات إخواننا الأعضاء سابقا، يعني قبل أن يصادقوا على المشروع، مشكورين، ولكن نحن فتحنا جميع المجالات، لماذا؟

لأننا نعتبر أن كل من شارك في قراءة هذا النص نعتبره خبيرا، وأشكر إخواني في اللجنة القانونية، ولجنة الشؤون الدينية والتعليم العالي، ونحن نعتبر الشؤون الدينية.. نبدأ بها لأنها تتكفل بهذا النص، نشكرهم على الجهد الذي بذلوه، قراءة وتدقيقا وتقديما للملاحظات، سواء كانت شفوية، عندما حضرنا، أو مكتوبة، والاقتراحات موجودة عندنا، فالشاهد أننا نعمد إلى جمع كل ما يمكن أن يصوغ نصوصا تنظيمية تتكفل بكل الانشغالات، ونحن على ذلك، كما قال القرآن الكريم: «وأنا به زعيم»، ويعلم، الله، أننا استفدنا من كل من تحدث عن هذه الملاحظات، سواء كان عرضاً أو مباشرةً، فإننا نولي ذلك الاهتمام الكبير.

نذكر نقطة واحدة، ذكرها بعض الأعضاء المحترمين، موضوع الزوايا، من ذا الذي يستدبر التاريخ؟ من ذا الذي تراه عيناه العمشاوتان في جمال القمر وضياء الشمس؟ ومن يمكن أن ينكر جهود الزوايا في خدمة التاريخ الوطني؟

نحن.. مؤسس الدولة الجزائرية الحديثة، الأمير عبد القادر، كان شيخا وأبوه شيخا، وتعرفون انتسابه القادري إلى سيدي عبد القادر الجيلاني، وزعماء الحركة الوطنية، وزعماء الثورات الشعبية، كالشيخ بوعمامة والشيخ الحداد، هؤلاء كلهم كانوا شيوخ زوايا، وخدموا هذه الأرض، هل يمكن لقطاع الشؤون الدينية والأوقاف أن يتنكر لها؟

بالعكس، نحن نحتضن هذه البيئة القرآنية المقدسة، التي لها أثرها ولها تاريخها في بلادنا، ولكن نحن عندنا قانون خاص، اسمه قانون الأوقاف، خاص بقانون الأوقاف، لأننا نريد أن نربطه بالديوان الوطني للأوقاف والأشياء التي ذكرتها لكم، ووجدنا اختصاص قانون الجمعيات يتناول الزوايا، يتناولها لأنه هو الذي يعطيهم ما يسمى برخصة الممارسة للنشاط، وهو الذي يجري.. يعني هي تابعة للتنظيم داخل ولاية وزارة الداخلية، ولكن أليس هناك تعاون وتنسيق ومرافقة للزوايا؟

بالعكس، نحن نزود الزوايا بمعلمي القرآن، نزودهم بالأئمة، نزودهم بالمؤذنين للأماكن التي فيها مساجد، يعني نزودهم بكل ما يمكن أن يخدم هذه المنظومة القرآنية، ولكن نرافقهم أيضا من خلال قانون الأوقاف، هم لديهم أوقاف تعنى بالطلبة، تعنى بالزاوية، تعنى بأشياء كثيرة، نحن نرافقهم في ذلك، ونعينهم على ذلك، وتوجد بعض الزوايا ساعدناها في استرجاع أملاك تجارية، وهي الآن تعمل لصالح الطلبة الموجودين، ونحن هنا لكي نقدم يد العون لهؤلاء، لماذا؟ لأنهم يخدمون العلم ويخدمون الطلبة، ونشكركم لما التفتم إلى أن الوقف اليوم لم يعد فقط وقفا ماديا، لأنه أصلا لما وُضع الوقف وُضع وقفا خيريا، فمن يستطيع أن ينكر أوقاف بجاية التي كانت تنص على أن أهل بجاية يستفيدون من

الأوقاف في غسل شوارعهم وطرقهم بماء الورد المقطر، وليس بمواد التنظيف «Grésil» و «Sanibon»؟

هذه من الأوقاف، حضارة! كانت حضارة! يعني ابتهج لها الأندلسيون عندما جاؤوا إلى هنا، والأندلس عندما سقطت وجدوا هذه المنطقة، وجدوها منطقة حضارة، في تلمسان، في المدية، في البليدة، في.. هكذا، حتى وصلنا إلى آخر الشرق الجزائري، قسنطينة أو عنابة أو غيرها، هذه أرض أبدعت في مجال الوقف، ونحن نريد أن نسترجع هذه المكانة الحضارية، ومن خلالكم، إن شاء الله، حتى لا أطيل عليكم، سنعمل، إن شاء الله، على ذلك، وسنتكفل بكل ما ذكرتموه، فالقانون الجديد يتكفل بكل الانشغالات التي ذكرت، وإن شاء الله، ستصدر القوانين التنظيمية، ونحن نقول لكم.. لا أريد ذكر النسبة، ولكن أنا قبل أن أذهب للحج، يعني استحثيت كل الفرقة التي كانت تشتغل عليها، وصلنا إلى نسب عالية جدا، إن لم أقل اكتملنا، ولكن قلنا سنتركه حتى نلتقي مع حضراتكم ونسمعكم ونضيف إليها، إن شاء الله، نظرتكم الثاقبة، وتكون، إن شاء الله، يعني، رافدا آخر لتطوير الأوقاف، وجلّ من لا يسهى ولا ينسى، والقانون دائما يعني تلقحه.. حتى القانون عندما سيصدر بعد 10 سنوات، 20 سنة، تجد نفسك أن هناك أشياء كثيرة تريد أن.. وهذا الشيء الذي نعمل، إن شاء الله، على استدراكه.

السيد الرئيس،

إذا كنتُ قد أجبت على مجموع ما ذكره السادة الأعضاء المحترمون، مشكورين جميعا، إذا كنت قد نسيت أحدا، نرجو أن يسامحنا، وجل من لا ينسى، وبارك الله فيكم وشكر الله لكم، وأجدد شكري للسيد الرئيس، من خلال قطاع الشؤون الدينية والأوقاف، على تغريدتكم لما كنا في مكة المكرمة، وكنا في عرفات، وكنا في منى، يعني زادتنا قوة إلى قوة، الفريق الذي عمل من أجل خدمة الجزائر ورفع راية الجزائر عاليا، نحن فرحنا بها، وفرحنا أنكم خصصتم من وقتكم في مثل هذه الجلسة، وهذا الفضاء المفتوح المبارك، وذكرتم جهود الدولة الجزائرية من خلال البعثة، نحن لا نمثل إلا الدولة الجزائرية، العلم الجزائري، نمثل الشهداء، وكم سعدنا عندما رأينا علم الجزائر في الصورة، كان مثلجا للصدر، بارك الله فيكم، السيد الرئيس، وبارك في جهود كل الأعضاء الذين أثنوا على هذا الجهد، وما نحن إلا جنود الجزائر، بارك الله فيكم، وشكر الله لكم، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

.. "تصفيق" ..

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير، المحترم، ممثل الحكومة؛ على التوضيحات المقدمة ردا على انشغالات وتساؤلات أعضاء مجلس الأمة، بهذا نكون قد استنفدنا جدول أعمالنا، أعمال جلستنا هذه، وقد أكملنا الجلسة، السيد الوزير، مع آذان العصر، هذه كلها دلالة، أنا اليوم مسرور، مسرور جدا، من البداية إلى هذا الوقت، أكملناها بآذان العصر، الله أكبر؛ وسنستأنف أشغالنا، إن شاء الله، يوم الإثنين 30 جوان 2025 على الساعة التاسعة والنصف صباحا، وستخصص الجلسة لعرض ومناقشة نص قانون ينظم النشاطات المنجمية، أما جلسة المساء التي في نفس اليوم، يعني 30 جوان، فستخصص لعرض ومناقشة نص قانون يتمم القانون المتعلق بالتقاعد.

شكرا للجميع، عيد مبارك مرة أخرى، والجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة في الساعة الرابعة والدقيقة السادسة والأربعين مساءً

ملحق
تدخل كتابي للسيد مراد لكحل
عضو مجلس الأمة
بخصوص مناقشة نص قانون يتعلق بالأوقاف

يمثل هذا القانون نقلة نوعية في مسار إصلاح المنظومة الوقفية في الجزائر، ويجسد رؤية استشرافية تتماشى مع التوجيهات السامية للسيد رئيس الجمهورية، إذ يأتي هذا النص في سياق تفعيل التزاماته وتنفيذ توجيهاته المتعلقة برقمنة كل مراحل إحصاء الأملاك الوقفية، واعتماد حوكمة عصرية قائمة على الشفافية والنجاعة.

وهو يمثل خطوة مفصلية في تاريخ التشريع الوقفي في الجزائر، كونه يعيد تنظيم القطاع على أسس جديدة، ترتكز على الشفافية والرقابة والاستثمار الرشيد، وذلك بترسيخ البعد التنموي والاستثماري إلى جانب البعد الخيري والاجتماعي، كما يبعث على التنظيم والإحصاء الدقيق بعيدا عن العشوائية.

ونحن بدورنا نثمنه، كما نثمن ما جاء به من مراجعة للأحكام الجزائية وتجريم الأفعال التي تمس بالأملاك الوقفية أو تضعها في خدمة أنشطة مشبوهة كغسل الأموال وتمويل الإرهاب، بالإضافة إلى ما تضمنه النص من تحديث أدوات إدارة الوقف واستغلاله وتنميته، من خلال التوثيق والرقمنة، وتفعيل آليات الإحصاء داخل وخارج الوطن، إلى جانب تشجيع الاستثمار في الأملاك الوقفية بالاستفادة من التحفيزات المنصوص عليها في قانون الاستثمار الجديد بما يضمن توجيه الوقف لخدمة التنمية الوطنية.

لذا، فإن هذا القانون يعكس وعي الدولة بأهمية الوقف كرافد من روافد الحضارة الإسلامية، ونلمس فيه التصور المتكامل لتسيير الأملاك الوقفية، ولولا تلك الأهمية لما وجدنا المستعمر الفرنسي يبادر، بعد شهرين من احتلال الجزائر، إلى إصدار مرسوم يصادر الأوقاف ويفكك شبكاتها إدراكا منه بدوره المحوري في تحريك الحياة العلمية والاجتماعية والثقافية.

ومع تشابك المصالح والتعقيدات الاقتصادية في مجتمع اليوم، أضحى من اللازم تطوير أعمال الوقف بما يتماشى ويتلاءم مع المستجدات، ففلسفة الوقف في الإسلام تجمع بين الدنيا والآخرة، ولئن كانت فلسفة الزكاة إغاثية عاجلة، ففلسفة الوقف استثمارية آجلة.

غير أننا نعيب على هذا النص تغييبه لمؤسسة الزاوية، التي ارتبط تاريخها بالوقف ارتباطا عضويا لا يمكن بأي حال من الأحوال تغييبه أو تهميشه، فالزوايا معقل تربية، ومعهد علم وعمل، وموطن تلاوة وذكر، ومجلس إصلاح وقضاء وملتقى تعاون وتكافل، قامت على الوقف، وحفظت للأمة الجزائرية عقيدتها، ومقومات شخصيتها الأساسية ومنهجها الوسطي، فهي تشكل الحصن المنيع للمرجعية الدينية الوطنية، والتاريخ يشهد على تعرض أوقافها للمصادرة من طرف الاستعمار الفرنسي، لعلمه بدور الأوقاف في تفعيل دورها واستمرار عملها.

وظل القائمون عليها يتطلعون إلى قانون جديد للأوقاف أو أوقاف الزوايا الخيرية، ليأتي هذا القانون مغيبا ذلك، مخيبا آمال المتطلعين، ولا يسد الفراغ الذي ظل قائما بخصوص أوقاف الزوايا وحمايتها.

وفي ضوء ما تقدم، وسعيا لاستدراك الخلل، وتحسبا لتصحيح الخطأ، نقترح أن تتضمن المادتان الخامسة والثامنة قسمين من الأوقاف الخاصة: الوقف الذري، وأوقاف الزوايا التي تبين أحكامها في مرسوم تنفيذي، مع الإشارة بوضوح في المادة العاشرة إلى مراعاة أحكام المادة الخامسة.

هذا وإن الزوايا على ما ظلت عليه من وفاء لرسالتها، وثبات على نهجها، مازالت تنشد الإنصاف في دولة الحق والقانون، ولا ريب أن في إنصافها حفظا لوجه الجزائر العلمي، وصونا لهويتها الروحية والثقافية، واستجابة لما يقتضيه الوفاء بعهد رجال خطوا بالعلم والسلاح معالم هذا الوطن، في ظل قيمه وانتمائه الحضاري الأصيل.

من التوصيات التي نذكرها هنا بخصوص الوقف:

– الاعتماد أكثر على تجارب الدول الناجحة في هذا المجال.

– ضرورة التعجيل باستصدار النصوص التنظيمية المرافقة للنص.

– تضمين المناهج الدراسية محاور تتعلق بموضوع الوقف.

– نشر ثقافة الوقف، من خلال الترغيب فيه والتعريف بالمشاريع المنجزة.

– السعي لاستصدار نصوص قانونية خاصة بالزوايا، تراعي خصوصيتها، وتحمي تراثها، وتنظم عملها، وتساعد على استرجاع أوقافها المفوتة التي تعد مصدرا أساسيا لتمويل أنشطتها.

عاشت الجزائر، والمجد والخلود لشهدائنا الأبرار.

الإدارة والتحرير مجلس الأمة، 07 شارع زيغود يوسف الجزائر 16000 الهاتف: 73.59.00 (021) الفاكس: 74.60.34 (021) رقم الحساب البريدي الجاري: 3220.16	ثمن النسخة الواحدة 12 دج

طبعت بمجلس الأمة يوم الأحد 2 صفر 1447
الموافق 27 جويلية 2025

رقم الإيداع القانوني: 99-457 ـــ ISSN 1112-2587